كلمة شكر

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى **الأستاذ الفاضل عمر حلي، رئيس جامعة بن زهر**، الذي تفضل بدعم هذا العمل ونشره. ونتمنى إن شاء الله أن يكون هذا الدعم - العمل فاتحة عهد جديد لمزيد من الأعمال العلمية الجادة والأبحاث الأكاديمية المتميزة التي لا يمكن إلا أن تكون نتائجها القريبة والبعيدة المدى نتائج طيبة وخلاقة بالنسبة إلى طلبة هذه الجامعة الموقرة الواعدة والمبدعة، خاصة وأن طلبتنا (طلبة السداسي السادس وطلبة الماستر أساسا) ألحّوا علينا أيّما إلحاح، في مناسبات عديدة، قصد تلبية رغبتهم العلمية والمرجعية، من أجل إصدار جديد باللغة العربية بإمكانه أن يسد الفراغ المهول، الذي يعاني منه تاريخ الهجرة المكتوب حتما بلغات أجنبية ليست دائما في متناول طلبتنا.

ذ. عطوف الكبير
جامعة بن زهر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
أكادير، 12 مارس 2012

إهداء

إلى روح شهيدة العلم، طالبتي البشوشة
والمجدة، أسماء توفيق، رحمة الله عليها
إلى طلبتي وزملائي الأعزاء، ومن ضمنهم
الأستاذ عبد الله استيتيتو الذي قام بمراجعة النص
إلى زوجتي الكريمة كريمة
إلى ابني هيثم وابنتي فردوس
أهدي هذا العمل المتواضع

الفهرس

الهجرات العالمية والمغربية
قضايا ونماذج
مقاربة سوسيو- تاريخية (1045-2011)[1]

نقسم هذه الدراسة/الكراسة الجامعية التي تدخل في إطار المواد أو الوحدات الجديدة التي تمأسست عبر المخطط الاستعجالي، خلال السنة الفارطة (2010-2011) بالجامعة المغربية، الموجهة بالخصوص إلى **الطلبة والطلبة الباحثين** وكذا المهتمين المتخصصين منهم وغير المتخصصين، إلى ثلاثة محاور نعتبرها من الأهمية بمكان: يتطرق المحور الأول إلى بعض القضايا الأساس التي تهم تاريخ الهجرة والتهجير في العالم، كما هو الشأن بالنسبة لما يسمى بتجارة الرقيق على سبيل المثال لا الحصر. أما المحور الثاني فيتعلق برحل شمال إفريقيا أو الظروف التاريخية لهجرة وتهجير مجموعات بشرية عربية إلى شمال إفريقيا والمغرب، الشيء الذي بإمكانه أن يسهل علينا كيفية فهم عمليات استقرار واندماج عرب بني معقل بالمغرب. وأخيرا نخصص المحور الثالث لأصول وأهم ملامح وتداعيات الهجرة في تاريخ المغرب المعاصر.

ولكن قبل الدخول في صلب الموضوع لابد لنا من تقديم منهجي نحاول من خلاله تحديد المقصود بالهجرة وأنماطها العامة ثم محاولة التأريخ لها أو على الأقل وضع هذه المفاهيم المتعلقة بالهجرة في سياقها التاريخي الذي صنعها.

---

[1] نبرر اختيارنا للحقبة الكرونولوجية المدروسة، في كون سنة 1045 تمثل تاريخ وصول ونزوح العرب المستقرين الأوائل إلى إفريقية (أي تونس الحالية)، أما سنة 2011 فتجد شرعيتها في بعض الإحصائيات المُحينة والمذكورة في المتن والتي تهم الهجرة المغربية.

تقديم منهجي : تحديد بعض مفاهيم الهجرة وأنماطها ورمزيتها

عرف مفهوم الهجرة عدة تطورات في الآونة الأخيرة، سواء على المستوى الكمي أو الكيفي أو النوعي. والهجرة ليست بالظاهرة الجديدة، غير أنها أخذت وثيرة تسارعية متزايدة في العقود الأخيرة، لتصبح جزءا لا يتجزأ من العمليات الاقتصادية في ظل العولمة وتداعياتها التي نعرفها اليوم.

وقد أصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات الطارئة على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات في العالم، بل أن الهجرة أصبحت تعكس كل التناقضات المجتمعية المعاشة في الدول الهجروية بامتياز، سواء منها الأصلية (أي دول الانطلاق) أو المُستقبلة. وحسب "تقرير هيئة الأمم المتحدة"[2] المنشور أواخر سنة 2010 المتعلق بالهجرة، فقد وصل عدد المهاجرين في العالم إلى 214 مليون، يمثلون 3 ٪ من سكان العالم الذين يرسلون ما مقداره 320 مليار دولار إلى بلدانهم الأصل. وفي ظل الظروف الحالية المتسمة بالتفاوت الكبير بين دول فقيرة وأخرى متقدمة، فإن أعداد المهاجرين لا يمكنها إلا أن تتزايد باستمرار في السنوات المقبلة إلى درجة أن بعض الخبراء يطلقون على أيامنا المعاصرة هذه : "عصر الهجرة بامتياز".

وتطلق كلمة الهجرة (la migration) بصفة عامة على حركات السكان وتحركاتهم الفردية أو الجماعيةَ؛ ولكن هذا المفهوم يبقى غامضا. أما مفهوم "l’émigration" باللغة الفرنسية فهو يحيل على الهجرة الداخلية بالأساس. ولم يدخل مفهوم الهجرة الاستيطانية في مجتمع الاستقبال (l’immigration) إلى قاموس اللغة الفرنسية إلا أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وعلى العموم هناك فرق واضح بين مفاهيم الهجرة وترجمتها من العربية إلى الفرنسية، علما بأن أول من استعمل مفهوم

---

[2] Voir *Archives Dounia News* : *DN* n° 1124 : Semaine du 13 au 20 juin 2011, in : *http://www.dounia.news.com*, consulté le 20 juin 2011.

الهجرة-l’immigration- هو الديموغرافي الفرنسي بيرتيون (Bertillon) الذي " كتب ونشر مقالا حول الموضوع "[3] سنة 1878.

لا يوجد حتى الآن، أي تعريف متعارف عليه أو متفق عليه بالنسبة لمفهوم الهجرة: l’émigration/l’immigration) فكل دولة لها تعريفها أو قاعدتها الخاصة لهذا المفهوم المعقد رغم محاولات التوفيق التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة، ونادي روما منذ بداية العشرينيات من القرن الماضي. وهناك عدة أمثلة على هذا التفاوت المعرفي والمفاهيمي الخاص بالهجرة : فمثلا نجد بأن ***" المهاجر بالنسبة للحكومة الاسبانية حتى سنة 1924 هو ذلك المسافر في الدرجة الثالثة نحو أمريكا جاهلة أو متجاهلة هجرة الاسبانيين إلى كل من إفريقيا السوداء وشمال إفريقيا وأوربا*** "[4]

ويعتبر مفهوم "الهجرة الدولية" (l’immigration internationale) مفهوما معقدا من الصعب تحديده نظرا إلى تعدد وتداخل الاختصاصات الدراسية؛ ولكن دون الدخول في تفاصيل نحن في غنى عنها، سنكتفي بمفهوم أو قاعدة روما (la Définition de Rome).

ماذا تفيد قاعدة روما حول مفهوم الهجرة – المهاجرة ؟

"*Est immigré celui qui quitte son pays natal pour aller dans un autre pays étranger afin de s’y’installer et d’y travailler* "[5].

من خلال هذه القاعدة الأولى من نوعها والتي حاولت لأول مرة تحديد مفهوم الهجرة (الدولية) سنة 1924، نفهم بأن

[3] Cf. Gérard Noiriel, *Le creuset français, Histoire de l’immigration XIX e XX e siècle*, Ed. Seuil, 1988, p. 78 (437 p.).

[4] Voir Claude Liauzu, « Pour une histoire méditerranéenne », in *Confluences***,** numéro spécial sur « Les flux migratoires », n°5 Hiver 1993, pp. 11-13.

[5] Voir le site de ***l****’IOM* (l’organisation international des migrations) : in *www.iom.org* (article non signé, intitulé « Migrations internationales », consulté le 6 mars 2008), p. 3.

" المهاجر هو ذاك الشخص الذي يترك بلده الأصلي قصد الاستقرار ببلد أجنبي بغية العمل و الاستقرار بهذا الأخير".

ومن جهة أخرى، تتّسم الهجرة من الناحية الإسلامية بقداستها وقدمها في آن واحد. وهكذا أضحت الهجرة تحتل مكانة هامة في تاريخ الإسلام والمسلمين، إذ إن التاريخ الإسلامي بدأ بهجرة الرسول (ص) من مكة إلى المدينة سنة 622 م. فلم يكن متاحا للنبي (ص) بناء الدولة الإسلامية إلا بهجرته من مكة إلى المدينة (يثرب). والهجرة هنا أصبحت في المخْيال الجماعي والذاكرة الجماعية للمسلمين قاطبة بمثابة رمز حقيقي للأمل والوعد والخلاص.

ونميز عموما بين عدة أنواع وأنماط للهجرة، ومن هذا المنطلق نحبّذ استعمال مفهوم الهجرات التي تعتبر عاملا ديمغرافيا مهما يفسر تزايد السكان أو تناقصهم في منطقة جغرافية ما وفي تاريخ معين. وهناك هجرات مؤقتة وأخرى دائمة، أو هجرات محلية وأخرى دولية. وتختلف الهجرات باختلاف مكان الاتجاه. ومن هنا يفضل بعض المختصين التمييز بين الهجرات الداخلية والهجرات الخارجية (خارج الحدود الوطنية).

وهناك أربعة أنواع من الهجرات الداخلية: الهجرة من القرية إلى المدينة، وتعد أهم مظاهر الهجرة الداخلية، الهجرة من القرية إلى القرية، الهجرة من المدينة إلى القرية، وأخيرا الهجرة من المدينة نحو المدينة. وتختلف الهجرات الداخلية في الدول الغنية عنها في الدول الفقيرة. وتبقى العوامل الاقتصادية أكثر العناصر المؤثرة في الهجرة، إضافة إلى العوامل الديمغرافية والسياسية. وقد عرفت دول أوربا الغربية هجرات داخلية جد مبكرة منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر. فنمو المدن جاء نتيجة الهجرات الداخلية. ومنذ القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين عرفت جل الدول الأوربية وأمريكا الشمالية تمدينا سريعا وقويا وصل أحيانا إلى 70 أو 80 ٪ من نسبة التّمدّن.

أمـا الهجـرة الداخليـة فـي "الـدول الناميـة" أو "المتخلفـة" أو دول "العالم الثالث"[6] فتكاد تقتصر على الهجرة القرويـة التـي همت مـا ينـاهز 400 مليـون نسـمة مـا بـين 1945 و1980. فـالهجرة القرويـة مـن العوامـل المساهمة في التزايد السريع لسكان المدن بالدول الناميـة أو السـائرة فـي طريق النمو: فمثلا فـي فنـزويلا غـادر وهـاجر أكثـر مـن 8 ملايـين نسـمة البوادي نحو المدن ما بين 1939 و1958. الشـيء نفسـه بالنسـبة إلـى مثـال مصر؛ حيث إن خمس ساكنتها هاجرت إلى المدن ما بـين 1939 و1960. أما في الجزائر فنجد بأن أكثر من مليونين من السكان هاجروا من القرى إلى المدن فيما بين الإحصاءين الرسميين للجزائر (1954-1966).[7]

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والديمغرافيـة الأسـاس فـي تفسـير الهجرات القروية، يجب أن نذكر بعض الكوارث والحـروب المؤديـة إلـى تهجير أعداد كبيرة مـن السـكان. وهـذا مـا وقـع مثلا فـي الكـامبودج سـنة 1975 والسلفادور سنة 1980، أو في بعـض الـدول الإفريقيـة. وينـتج عـن هذا النوع من الهجرات تمدين سريع وعشوائي خارج التاريخ (الطبيعـي) يجعل السكان المهاجرين يتكدسون في ضواحي المدن في شروط معيشية غير لائقة، ومن ثم ظهور مدن الصفيح في هوامش المدن الكبرى.

وقد لعبت المدن دورا طلائعيا في جـذب تيـارات الهجـرة منذ بدايـة القرن التاسع عشر، وخاصـة مع نمو وسائل النقل الحديثـة المسـاعدة علـى نقل أفواج المهاجرين مساهمة بذلك في تضخم الحـواضر وتعدد وظـائفهـا. وقـد ارتبطـت حركـة الهجـرة الداخليـة فـي مراحلهـا المبكـرة بـالتحولات الكبرى التـي تمظهرت في تداعيات ونتائج الثورة الصناعية.

---

[6] يرجع الفضل إلى ألفريد صوفي (Alfred Sauvy) في اكتشاف مفهوم "العالم الثالث" سنة 1952.

[7] Voir l'article précité : « Migrations internationales », in *www.iom.org*, p. 3.

المحور الأول
بعض القضايا من تاريخ الهجرة والتهجير في العالم

إن الهجرات الدولية غير مختلفة نسبيا عن الهجرات الداخلية خاصة على مستوى الأسباب والنتائج والتحولات السلوكية والاستهلاكية. ولكن رغم ذلك فبالنسبة إلى الهجرات الدولية، فالمهاجر بمجرد تجاوزه للحدود الوطنية يصبح وضعه القانوني مختلفا، وهنا يصبح أجنبيا في أرض أجنبية ثقافيا ولغويا وقانونيا وما إلى ذلك.

فالبعد عن أرض الوطن يطرح عدة مشاكل على مستوى اللغة والدين والعادات والتقاليد والهوية بصفة عامة. والهجرة الدولية تعني في آخر المطاف التنقل والسفر عبر الحدود سواء من وإلى الدول المجاورة أو عبر القارات. وتهم الهجرة الدولية ما نسبته 3 ٪ من سكان العالم وفي كل الاتجاهات : شمال - جنوب، وجنوب – جنوب، وشمال – شمال وخاصة جنوب – شمال وهذه الوجهة الأخيرة أي من الجنوب إلى الشمال تمثل حصة الأسد.

إنه لمن الصعب تحديد تاريخ مفصل لكل الهجرات الدولية نظرا إلى انعدام المصادر والوثائق والمراجع التي بإمكانها أن تعطينا نظرة مفصلة عن هذه الهجرات تاريخيا؛ إذ أن معظمها يتطرق إلى تاريخ الهجرة في بلد معين: مثلا، تاريخ الهجرة الايطالية أو تاريخ الهجرة الايرلندية بالولايات المتحدة الأمريكية أو تاريخ الهجرة في فرنسا أو في ألمانيا الخ. ولهذا تبقى الوثائق في ظل هذه الظروف أحادية الجانب، علما أن أغلبها مكتوب باللغات الأجنبية؛ الشيء الذي يطرح إشكالية الترجمة. ولكن مع ذلك ومن خلال تجربتنا كباحثين في موضوع الهجرة لمدة تناهز نصف قرن من الزمن، فإنه يمكن أن نعطي نظرة عامة وتركيبية عن أهم الخطوط العريضة للهجرات الدولية مع التركيز على بعض النماذج الهجروية المتميزة والمعبرة في آن واحد.

إن تاريخ البشرية ما هو إلا تاريخ الهجرات المسترسلة منذ القديم، ولكن هذه الهجرات تتم حاليا بطرق أسهل من السابق نتيجة لتطور وسائل المواصلات التي عرفت ثورة تقنية حقيقية قربت المسافات الطويلة في ظل العولمة التي نعرفها حتى الآن بسلبياتها وإيجابياتها.

ورغم قدم الهجرات فإن تلك التي عرفها العالم في القرن التاسع عشر هي الأهم بحكم أنها حتمت وفرضت عدة تحولات تمظهرت أساسا في التوزيع اللاّ متكافئ للسكان وبالتالي في البنى الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في العالم بأسره. وعموما يمكن أن نميز بين عدة نماذج تطبع الهجرة الدولية في التاريخ المعاصر.

I. نماذج الهجرات الدولية والسياسات الهجروية

من خلال دراستنا للتقارير الرسمية للسياسات الهجروية المتبعة، يمكن الجزم بوجود أربعة نماذج كبرى لوصف واستقبال الحركات الهجروية العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

- فهناك **النموذج "التقليدي – الكلاسيكي" للهجرة**. وتمثله كل من **الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا**، وهي دول حديثة العهد نشأت ونمت في السياق التاريخي الهجروي الذي خلقها، باعتبارها دولا تضم **"شعوبا من المهاجرين"** وقد قامت هذه الدول بتشجيع الهجرة واجتذابها رغم وجود الكثير من القيود والحواجز وأنظمة الحصص (الكوتا: le quota) غير المرغوب فيها.
- ثم **النموذج "الكولونيالي – الاستعماري"** الذي تمثله دول؛ مثل بريطانيا وفرنسا، وهما الدولتان اللتان تميلان إلى إعطاء "الأفضلية" للمهاجرين القادمين من البلدان التي كانت خاضعة لسيطرتها الاستعمارية سابقا. فبالنسبة إلى بريطانيا، يتكون فالمهاجرون الوافدون إليها غالبا من دول؛ كالهند وباكستان وغيرها، أما فرنسا فأغلب مهاجريها يتشكلون من الجزائريين والمغاربة والتونسيين والسنغاليين والماليين، أي سكان المستعمرات القديمة.
- ويمثل **النموذج الثالث ما يسمى بنموذج "العمال الضيوف"** وتمثله دول أوربية هجروية؛ مثل **ألمانيا وسويسرا وبلجيكا**، وهي دول تنهج سياسات يتم من خلالها قبول المهاجرين ودخولهم إلى البلدان المعنية بالأمر على أساس مؤقت، قصد تلبية حاجيات واحتياجات سوق

العمل بصورة خاصة، وغالبا ما نجد المهاجرين في هذه البلدان لا يتمتعون بحقوق المواطنة حتى ولو أمضوا فترات طويلة من العمل والاستقرار في تلك البلدان، علما بأن هناك محاولات لتغيير هذه السياسات في إطار توحيد الرؤية الأوربية.

- أما **النموذج الرابع** للسياسات الهجروية فهو نموذج ما يسمى **"بالهجرة غير الشرعية أو غير المشروعة – أو الهجرة السرية"** التي أصبحت واسعة الانتشار في الآونة الأخيرة نظرا إلى لقيود المتشددة التي تفرضها الدول الصناعية على الهجرة، ومن ثم نفهم السياسات المتسمة بالهاجس الأمني وخاصة منذ أحداث 11 شتنبر 2002، وما تلاها من عمليات تسمى في صحافة العالم الغربي بـ"إرهابية" سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوربا على الخصوص. وقد يستطيع كثير من المهاجرين الدخول إلى بلد ما بطريقة من الطرق "السرية" ليعيشوا هناك بطريقة غير قانونية. ويمثل هذا النمط الهجروي بامتياز أولئك الأفارقة الذين يتسربون إلى أوربا أو المكسيكيين مثلا الذين يتدفقون بالآلاف على الولايات المتحدة الأمريكية. ويصاحب هذه الهجرة المسماة بالسرية أعداد متزايدة من الشركات والعصابات الدولية "المافيوزية" التي تقوم بتهريب المهاجرين السريين عبر حدود الدول المهجرية برا وبحرا.

ورغم تعدد النماذج الهجروية فأسباب ومسببات ونتائج الهجرة تبقى متشعبة ومعقدة في الآن نفسه ، وعموما هناك عدة قوى مؤثرة تساهم في تشكيل أنماط الهجرة الدولية الناجمة بدورها عن عدة تغيرات اجتماعية وثقافية تزامنت مع تسارع عملية العولمة. وتميل الكثيرمن النظريات التي تهم الهجرة الدولية إلى التركيزعلى ما يسمى **"بعوامل الدفع والجذب"**[8].

وتحيل **"عوامل الدفع"** على طبيعة التحولات التي تحدث في البلد الأصل، وترغم جانبا من السكان على الهجرة، مثل الحروب والمجاعات

---

[8] راجع سعد الدين ابراهيم، *الملل والنحل والأعراق في الوطن العربي*، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993، ص. 51-52 وما بعدها.

والقمع السياسي وضغط التكاثر السكاني. أما **"عوامل الجذب"** فهي مجموعة الظواهر والفوائد الجذابة التي تمثلها الدول المستقبلة، مثل رقي المستوى المعيشي في إطار مجتمع استهلاكي مغري، وازدهار سوق العمل وانخفاض الكثافة السكانية والسلم الاجتماعي وغيره من الظروف المواتية التي تستهوي المهاجرين الوافدين.

وقد **تعرضت نظريات الجذب والدفع في الآونة الأخيرة للنقد اللاذع**[9]؛ لأنها تبقى تفسيرات ساذجة ومبسطة على أكثر من مستوى؛ بل مغالية في التبسيط لعملية مركبة ومعقدة تتسم بدينامكية لا متناهية ومتعددة الجوانب. ومن هنا نفهم بأن أنماط الهجرة العالمية لا يمكن فهمها بدون وضعها في السياق التاريخي والسوسيولوجي الذي صنع ميكانيزماتها وآلياتها المتشابكة باعتبارها أولا وقبل كل شيء "أنساقا" أو"نظما" بنيوية تنجم عن التفاعل بين الظواهر الكلية الكبيرة "الماكرويّة" (Macro) والجزئية أو الصغيرة أي "الميكروية" (Micro).

ونقصد هنا بالعوامل الكلية-البنيوية تلك الحالات التي تحيل مثلا على المؤثرات التي تفعل فعلها على الصعيد العام؛ مثل الوضع السياسي والاقتصادي في منطقة معينة بالإضافة إلى القوانين والتعليمات الموجهة للسياسات الهجروية العامة والمنظمة للهجرة والمهاجرة، ثم وضع كل هذه المؤثرات في الإطار العام الجيوسياسي سواء المحلي أو العالمي.

أما العوامل الصغرى التي تلتصق بواقع الناس البسطاء الذين يعتزمون الهجرة وهم مرشحو الهجرة على أية حال، فتتمثل في ما يمتلكونه من موارد ومعرفة وفهم ثقافة البلد الأصل المُهاجر منه وخاصة ثقافة البلد المُهاجر إليه. وهنا تمثل حالات الجماعات المهاجرة المغربية أو الجزائرية في فرنسا، أو الجماعات التركية في ألمانيا، أو الجماعات الهندية في بريطانيا. كل هذه الجماعات المهاجرة تمثل التقاء المستويين الكلي والجزئي. فعلى المستوى الكلي تتضافر عدة عوامل؛ مثل حاجة

[9] المرجع نفسه، ص. 52 -53.

فرنسا وبريطانيا وألمانيا الاقتصادية إلى ليد العاملة بعد الحربين العالميتين قصد إعادة بناء الاقتصاد والبنيات التحتية المهدمة من جراء الحرب، علما أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أوضاع البنى الاقتصادية في كل من المغرب والجزائر وتركيا والهند، مثلا، التي لا توفر الظروف المعيشية المواتية لهؤلاء المهاجرين والتي بإمكانها تحقيق الكسب المادي الذي يمكن الحصول عليه في بلدانهم التي خربها الاستعمار، والتي تتميز أيضا بتوزيع غير متساو للثروات المحلية؛ كما تتميز هذه الدول باختيارات سياسية لا شعبية تساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية.

أما على المستوى الجزئي المصغّر، فإن العوامل المؤثرة تتمثل في شبكة العلاقات والقنوات غير الرسمية التي تعزّز التّضامن والتكافل والدّعم المتبادل بين أفراد الجالية نفسها المهجرية وكذا الروابط القوية التي تربطهم بعائلاتهم وأصدقائهم في مواطنهم الأصلية سواء في المغرب ،مثلا، أو في الجزائر أو في تركيا.

فمرشحو الهجرة، مثلا، في الوسط المغربي يعرفون تمام المعرفة الأوضاع المهجرية وبعض خصائصها انطلاقا من تجربة المهاجرين القدماء بفرنسا. ومن هذا المنطلق فمعرفتهم بفرنسا (كمعرفة الأتراك بألمانيا أو الايرلنديين بأمريكا...) وما يتمتعون به من "رأس مال سوسيوثقافي"[10] (Capital socioculturel) - حسب بيير بورديوه - (Pierre Bourdieu) يكمن أساسا في الموارد البشرية والاجتماعية المعتمدة في إطار علاقات تاريخية وثقافية بين البلدان المعنية بالهجرة. كل هذه المعطيات المتشابكة والمتداخلة فيما بينها تجعل من بلدان كألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا (مثلا) بلدانا مُغرية وجذابة تتجه إليها أنظار مرشحي الهجرة الذين ينتظرون الفرصة المواتية والظروف اللائقة من أجل السفر- الهجرة إلى المجتمعات المعنية بالأمر.

---

[10] Pierre Bourdieu, « Capital symbolique et classes sociales », in *Georges Duby*, *L'Arc*, n° 72, 1978, pp. 13-19.

وخلافا للأفكار المسبقة، فالهجرة هنا لا تُأخذ بقرارات فردية مبسطة ولا اعتباطية، وإنما يجب أن توضع في إطار مشروع متكامل الجوانب، وغالبا ما يكون هذا المشروع جماعيا، أي إن العائلة الكبيرة كل العائلة هي التي تناقشه انطلاقا من ظروفها الخاصة التي فرضت عليها تعيين فرد معين أو أفراد معينين لخوض غمار المشروع الهجروي الذي يتكون ويتشكل عبر السنين المتعددة أحيانا. وهذا النوع من الهجرة يطلق عليه **مفهوم "الهجرة الاختيارية"** بحكم أن المهاجرين المرشحين لهذه الهجرة يختارون الوجهة الهجروية حسب ظروفهم الخاصة وحسب إمكانيات الاستقبال (المتمثلة في أفراد عائلاتهم أو أصدقائهم الموجودين بديار المهجر). ولعل نقيض هذه الهجرة الاختيارية، هو ما يسمى بـ**"الهجرة القسرية"** وأبرز مثال للهجرات القسرية أو المفروضة التي طبعت العالم على أكثر من مستوى هو ذاك المتمثل في ما يسمى بـ"تجارة الرقيق".

1. تجارة الرقيق كنموذج للهجرات والتهجير المفروض

همت الهجرات القسرية عدة بلدان من سكان العالم وهي تحيل على هجرة أو تهجير الأشخاص المنقولين أو المطرودين من بلدانهم لأسباب لها علاقة في غالب الأحيان بمشاكل القوميات أو الديانات أو الحروب؛ كطرد اليهود من إسبانيا سنة 1492 بعد سقوط غرناطة ومن البرتغال سنوات ما بعد 1496-1497، ثم طرد المورسكيين (les Morisques) بعد ذلك من إسبانيا سنوات 1609-1614 كنتيجة لقرارات محاكم التفتيش الجائرة.

وهناك أمثلة أخرى للهجرات القسرية التي طبعت العالم المعاصر، فبعد إنشاء باكستان سنة 1947 تم تبديل وترحيل ما "يناهز 15 مليون شخص"[11] بين باكستان والهند. وكنتيجة حتمية لحرب أفغانستان تم

[11] Voir l’article précité : « Migrations internationales », in *www.iom.org*, p. 4.

تهجير وترحيل " أكثر من 3 ملايين فرد خارج بلدهم الأصل. ولازال على الأقل 4 ملايين فلسطيني يعيشون حتى الآن في الدول المجاورة منذ تأسيس إسرائيل"[12] سنة 1948، ومنهم من نزح إلى دول بعيدة عن المنطقة. وقد قدّرت هيئة الأمم المتحدة عدد المهجرين قسرا في العالم بـ"أكثر من 21 مليون نسمة " [13] سنة 2010.

وطبعا، هذا الرقم الأخير لا يهم ما يسمى بتجارة الرقيق المتعلقة بتهجير ملايين الأفارقة إلى كل بقاع العالم، وخاصة إلى الأمريكتين وأوربا. وقد ترك التهجير والترحيل الإفريقي بصماته التي لا تمحا على كل من إفريقيا والدول المستقبلة، سواء على الصعيد الديمغرافي والتنموي، أو الاقتصادي والثقافي والحضاري. وهذا يكفي لوحده من أجل شرعنة دراسة موجزة لما يسمى بتجارة الرقيق أو التجارة الثلاثية (le commerce triangulaire).

2. تهجير واستعباد الأفارقة أو التجارة الثلاثية وظروفها

وتعتبر فترة الاستعباد والاسترقاق التي عرفها الأفارقة من أصعب الفترات التاريخية التي طمست المعالم الحضارية والثقافية والديمغرافية التي كان لها الوقع الكبير على النفسية والشخصية الإفريقيتين منذ القرن الخامس عشر حتى يومنا هذا. **فقبل أن تكون ظاهرة الاستعباد ظاهرة مؤسساتية في إطار سياسة استعمارية لبعض الدول الأوربية**، والتي نعرف تبعاتها وتداعياتها الدرامية، مورست قبل ذلك عمليات الاستعباد والاسترقاق من طرف مجموعة محدودة مكونة أساسا من **تجار عرب** تخصصوا في تجارة الرقيق. فحتى القرن الخامس عشر كانت الغالبية العظمى من هذه التجارة البشرية تتم عبر البلدان العربية وخاصة بالمشرق العربي وشمال إفريقيا.

[12] Op. cit., p. 2.
[13] Ibidem.

وانطلاقا من القرن الخامس عشر الميلادي تزايد اهتمام البحارة والتجار العالمين والوسطاء (les intermédiaires) البرتغاليين أولا بهذه الظاهرة الفريدة والأولى من نوعها في تاريخ الهجرة والتهجير البشري العالمي، وقد تم ذلك التهجير المفروض بطرق وحشية ولا إنسانية عبر المراسي ونقط المبادلات المنتشرة على طول الساحل الغربي للقارة الإفريقية وبالخصوص حول خليج غينيا.

وثانيا فقد استمر بعض من التجار العرب في ممارسة هذه التجارة كوسطاء إلى جانب مجموعة من الحكام الأفارقة المحليين أنفسهم، بيد أنه انطلاقا من القرن السابع عشر عرفت هذه الظاهرة انتشارا أوسع بحكم عدة اعتبارات تتمثل أساسا في تغيير محاور القارة في اتجاه المحيطات من جهة، ومن جهة أخرى فقد دخلت هذه المجموعات في شبكة من المبادلات التجارية، وهي تلك المعروفة بالتجارة الثلاثية بين كل من إفريقيا المستعبَدة وأمريكا الشمالية الوسطى والجنوبية وبين أوربا المستعبِدة.

وقد اهتمت بهذه التجارة البشرية المربحة دول بكاملها في إطار المنافسة الشرسة بين الدول الاستعمارية الأوربية على الخصوص؛ كالبرتغال وإسبانيا ثم فرنسا وهولندة والدانمارك وإنجلترا. وقد ارتكزت هذه التجارة الثلاثية على شراء العبيد من إفريقيا (مقابل الأسلحة ومنتجات صناعية تافهة كانت تقدم للحكام المحليين الذين كانوا يسهلون "تصدير" هؤلاء العبيد إلى الأمريكتين، ولو باستخدام القوة والعنف) كيد عاملة مستعبدة في إطار المنتجات الفلاحية والزراعية الاستوائية المتعلقة أساسا بالقطن والبن والتبغ. و" تصدر" كل هذه المنتجات سواء منها المادية أو "البشرية" عبر أوربا.

من هنا نفهم شراسة المنافسة القوية من أجل تأمين مصدر العبيد ومحاوره الطّرقية برا وبحرا، وبالتالي تأمين المنتجات الاستوائية، ولعل هذا ما دفع الدول الأوربية إلى الدخول في متاهات عبثية نحو التسابق القوي والعنيف بغية إرساء وتوسيع المستعمرات بعد ذلك في كل من

أمريكا وإفريقيا. وقد ترتب عن ظاهرة الاستعباد والتهجير نتائج سلبية وخيمة على القارة الإفريقية وعلى الأفارقة أنفسهم: منها أساسا فقدان القارة للملايين من أبنائها، وكذا تفكيك وهدم بنيات المجتمعات الإفريقية وعلاقاتها الاجتماعية، وبالتالي هذا ما أثر عليها سلبا وجعلها قارة عاجزة تماما عن مواجهة التحديات الاستعمارية أولا، والتنموية ثانيا، في ظل عولمة أكثر توحشا.

3.أرقام هائلة، مذهلة ومحيرة

لازالت الأرقام والأعداد المطروحة حول تهجير العبيد الأفارقة يكتنفها الكثير من الغموض والتناقض بحكم أنها ليست موثوقة، وهي غالبا ما تكون عبارة عن تقديرات واهية من الصعب قبولها من طرف المؤرخ الجاد الذي يطمح إلى الاقتراب من الحقيقة. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى قلة الوثائق التاريخية من جهة، ومن جهة أخرى، إلى التعصب "الاثنومركزي- الامبريالي" («l'ethnocentrisme impérialiste») الذي يرفض الاعتراف بجرائمه والذي غالبا ما يمثل الاستعمار كرسالة حضارية شُرعنت عبر الثورة الفرنسية (1789)، التي كان من الضروري نقلها وتلقين مبادئها إلى شعوب اعْتُبرت وفق هذا المنظور "بدائية" وبالتالي "وجب تحضيرها" (من الحضارة).

نقرأ في المراجع بأن عدد المهجّرين الأفارقة قد "وصل إلى 100 مليون"[14] دون شرح كيف يمكن نقل هذه الأعداد المحيرة عبر البحر الأطلنتي حتى وإن شغّلت كل السفن المستعملة آنذاك. إن الأبحاث المعاصرة (لموضوعنا) لمؤرخين مثل: الأمريكي كورتان (Curtin) والزاييري (le Zaïrois) اليكيا امبوكولو (Elikia Mbokolo) ثم الأنثروبولوجي (l'Anthropologue) بيير ألكسندر (Pierre Alexander)

[14] Cité par Philippe Aziz, *Histoire des nations*, Ed. Delta, Paris, 1980, p. 23430-9.

الـذين قـاموا بدراسـات (مـا بـين سـنوات 1970و2000) اعتمـدت علـى معطيـات وحسـابات رياضـية (mathématiques) انطلاقـا مـن المصـادر التاريخية المتوفرة والمتنوعة وبالتالي استطاعت هذه الدراسات تصـحيح الكثيـر مـن المغالطـات حـول العـدد الحقيقـي للأفارقـة المهجـرين عبـر الصحراء والبحر الأحمر والمحيط الهندي والأطلنتي خلال عشرة قرون خلت (ما بين القرن التاسع والتاسع عشر لفائدة الدول الإسلامية) وأكثر من أربعة قرون (منذ أواخر القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر) مـن تجـارة العبيـد المسترسـلة مـن أجـل تعميـر وبنـاء مجـد الأمـريكتين وازدهار الدول المسيحية الأوربية. ومن هنا نفهم الأهميـة البالغـة للأرقـام المهولة والمحيرة. وهذه أهم خطوطها العريضة[15] :

- 4 ملايين من العبيد الأفارقة هجّروا ونقّلوا عبر البحر الأحمر.
- 4 ملايـين إفريقـي نقّلـوا عبـر المراسـي والمـوانئ "سـواحيلية"*(Swahilis Ports) ثم المحيط الهندي.
- 9 ملايين على الأقل من هؤلاء الأفارقة المرحّلين هجّروا عبر قوافل عبر- صحراوية (caravanes transsahariennes).
- ما بين 15 إلى 20 مليون نقّلوا عبر المحيط الأطلنتيكي.

هكذا، فهذه الأرقام الهائلة تدل علـى أهميـة التهجير الإفريقـي الـذي أفـرغ قـارة بأكملهـا مـن مواردهـا البشـرية التـي وصـلت إلـى مـا بـين 33 و38 مليـون إفريقـي هُجـروا ورُحلـوا قسـرا مـن ديـارهم قصـد استعبادهم ممثلين بذلك إحدى أهم وأكبر الحركـات الهجرويـة فـي تـاريخ العالم.

* سواحلي = سواحل : شعب مستقر في كينيا وتانزانيا وأوغندة وشمال الموزمبيق، يتكلم اللغة السواحلية

[15] كل هذه الأرقام مأخوذة عن بيير أليكسندر:

Pierre Alexandre, *Les Africains ... De l'aube de l'humanité au début de la décolonisation*, Ed. Lidis, Paris, pp. 127-132 (607 p.).

4. قدم واستمرارية عبودية الأفارقة تاريخيا

تؤكد الوثائق أنه منذ بداية التاريخ القديم كانت أفريقيا مجالا خصبا بالنسبة إلى الدول والإمبراطوريات القوية من أجل استرقاق اليد العاملة وتشغيل العبيد الأفارقة بالمجان. وهكذا نجد بأن الفينيقيين والمصريين والرومان والإغريق قد نظموا عدة عمليات عسكرية لأسر أو القبض على النوبيين (les Nubiens) والاتيوبيين (les Ethiopiens) بغية تهجيرهم إلى بلدانهم قصد بناء القصور والطرق وقنوات الري والماء وما إلى ذلك في إطار" الأعمال الشاقة"[16]. زد على هذا أن العبيد السود الأفارقة كانوا يمثلون في روما (Rome) "موادا" أو "أشياء ثمينة" (objets de valeur) أو موادا للتباهي كرمز من رموز الترف والبذخ للملكية الخاصة في المنازل. وقد استعمل الفاتحون العرب العبيد الأفارقة بدورهم منذ القرن الثامن الميلادي: فرغم أن الإسلام يحرم على المسلم استعباد واسترقاق أخيه المسلم فهذا لم يمنع تجار المدينة المنورة ومكة من تنظيم حملات عسكرية أدت بهم إلى السفر إلى عمق إفريقيا من أجل أسر مئات الآلاف من الأفارقة، وبالتالي إرغامهم على التهجير والاسترقاق لصالح الفئات الميسورة.

ولكن "تجارة الرقيق" بمفهومها الواسع لم تبدأ إلا سنة 1444م. مع البرتغالي نينو تريستان (le Portugais Nuno Tristan) والذي قام بأسر المئات من الأفارقة السود ونقلهم إلى البرتغال؛ حيث قام ببيعهم هناك. وهذه هي أول عملية موثوقة[17] دشنت عهدا جديدا لتجارة الرقيق إذ منذ هذا التاريخ فُتحت الأبواب على مصراعيها في وجه المضاربين والتجار والوسطاء من أجل اقتناء هذه "السلعة الجديدة" التي تكمن في العبيد الأفارقة السود. ومن تم بداية صفحة جديدة لتجارة جديدة وهائلة ما بين إفريقيا وأوربا (منذ أواسط القرن الخامس عشر) وبعدها، وخاصة بعد اكتشاف أمريكا سنة 1492م. وهذا ما سمي لاحقا بالتجارة الثلاثية التي

---

[16] Philippe Aziz, op. cit., p. 23430-3.
[17] Pierre Alexandre, op. cit., p. 412.

طبعت تاريخ الهجرة الحديث والمعاصر للقارات الإفريقية والأوربية والأمريكية حتى أواسط القرن العشرين.

وفي سنة 1510، كان المغامرون الإسبان الغزاة لأمريكا أول من جلب يدا عاملة إفريقية من أجل تطعيم مستعمراتهم في أمريكا الجنوبية التي عرفت تنقيل الآلاف من الأوربيين السجناء والمهمشين الذين ***"كانت مردوديتهم جد ضعيفة مقارنة مع الأفارقة"***[18] حسب الرأي السائد لدى منظري المستعمرات آنذاك. وهذا نص يؤكد هذا الطرح : « ***إن عمل عبد أسود يساوي لوحده عمل أربعة هنود حمر*** »[19].

وقد كانت جزر "هسبانيولا" أو "سان- دومينيك" (Hispaniola ou Saint-Dominique) أي هايتي (Haïti) الحالية والتي اكتشفها كريستوف كولومبو (Christophe Colombe) ثم كوبا (Cuba) أول من استقبل الأفارقة العبيد السود الأولين فيما وراء الأطلنتي (Outre-Atlantique). وقد كان هؤلاء العبيد منحدرين أو بالأحرى مقتلعين ومنتزعين من الكونغو (le Congo) وغينيا (la Guinée) بقوة الحديد والنار من طرف تجار ومهربين ووسطاء يأتون من كل بقاع أوربا ولا يتكلمون إلا لغة واحدة، وهي لغة العنف والربح المادي الذي لا حصر له.

ولم تقتصر هذه التجارة على البرتغال وإسبانيا؛ بل تجاوزت الحدود الإيبيرية إلى فرنسا وإنجلترا وهولندة والدانمارك وغيرها، علما بأن البرتغاليين هم أول من استحوذ على تجارة العبيد منذ أواسط القرن الخامس عشر، وخاصة منذ احتلال ما يسمى بجزر الرأس الأخضر (le Cap Vert) غرب السنغال سنة 1460، وحتى أواخر القرن السادس عشر، كانت تجارة الرقيق مقتصرة على البرتغاليين. أما الهولنديون فلم يشاركوا في ذلك إلا بعد سنة 1588 حين احتلالهم هذه السنة لجزيرة

---

[18] Ibidem.
[19] Ibid., p. 479.

صـغيرة تــدعى ڭوري (Gorée)، وهــي موجــودة علــى بعــد أربعــة كيلومترات فقط من دكار (Dakar) بالساحل السنغالي.

ورغــم قــانون 1807 الــذي اســتطاع مناهضــو الاســترقاق (les Abolitionnistes) أن يفرضـوه ويصـوتوا عليـه فـي إنجلتـرا فقـد استمر تهجير وترحيل الآلاف من العبيد الأفارقة نحو أوربا والأمريكتين، وخاصة: كوبا والبرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا نُقل "أكثـر مـن مليـونين مـن العبيـد الأفارقـة"[20] مـا بـين سـنوات 1810 و1870.

وعموما يمكن القول بأن حالة إفريقيا تبقى حالـة فريدة من نوعها في التاريخ؛ إذ أن إبعاد ونفي وتنقيل وترحيل وتهجير وتغريب ملايين الأفارقة نحو أوربا وأمريكا في ظروف لا إنسانية؛ بل وحشية، لا يمكنه فـي آخـر التحليـل إلا أن يفـرغ القـارة الإفريقيـة مـن مواردهـا البشـرية النشيطة، وذلك لمدة طويلة أثرت على المستوى المتوسط والبعيد، علـى كل البنيات التحتية والفكرية والتنموية. ولعل هذا التهجير القسري الذي لم يكن له مثيل في تاريخ البشرية الحديث والمعاصر، كان له الأثر البليغ على المستوى النفسي الفردي والجماعي، وبالتالي هذا ما يطرح إشكالية عقـدة الـذنب أو عقـدة الضـمير (la culpabilisation) : أي إن الأفارقـة لازالوا يتعذبون ويتأوهون ويطرحون السؤال "لماذا تم استرقاقنا نحن دون الآخرين؟" وهذا يطرح إشكالية أخرى تتعلق بالذاكرة الجماعية الإفريقية التي عانت ولمدة طويلة من ثقب في نخاعها الشوكي ناتج أساسا عن عدم الاعتراف الأوربي بخطاياه، وخاصـة فـي كتـب التـاريخ التـي عانت ولازالت تعاني، من تحريف وتزوير للحقائق وكذا من عدم تدريس هذا التاريخ للأجيال الصاعدة في العالم.

[20] Philippe Aziz, op. cit., p. 23431-7.

II. من أجل تاريخ الحركات الهجروية المتوسطية وذاكرتها

اقترحنا هذا العنوان المستفز (titre provocateur) لأنه يثير تناقضا يحيل على غياب مزدوج (double absence) كما يشير إلى ذلك المؤرخ الفرنسي والباحث كلود ليوزي (Claude Liauzu): " ***غياب الهجرات في إشكالية الدراسات المتوسطية ثم غياب البعد المتوسطي في إشكالية الدراسات الهجروية*** "[21].

يجب الإشارة إلى أن أولى المشاكل الحقيقية التي تعترض دراسة تاريخ وتاريخية الهجرة المتوسطية تحيل أولا على استحالة الحصول على إحصائيات وأرقام مضبوطة وموثوقة، فغالبا ما نكتفي بتسجيل بعض الأرقام التقريبية المستقاة من التقديرات الواهية التي لا تعبر أساسا على الواقع العددي الحقيقي للمهاجرين المعنيين بالأمر. وهناك مشكل ثاني يطرح في هذا المضمار ويتعلق الأمر بغياب دراسات تركيبية شاملة تضع هذه الهجرات في إطارها التاريخي الذي أنتجها وفي السياق العام على مستوى المدى البعيد. وتكمن أهمية هذه المحاولة الإجرائية من الناحية المنهجية والابستمولوجية في إمكانية إظهار وإبراز البعد الرمزي والحقيقي لتاريخ الاستعمار ودوره في تفكيك العلاقات الاجتماعية وبالتالي خلق عدم التكافؤ السوسيوديمغرافي الذي كان السبب الأكثر أهمية في خلق عدة تحولات مجتمعية وتداعيات لا حصر لها في العالم (سنقوم بدراسة الحالة المغربية من أجل دعم هذا الطرح الذي يبقى أكثر من منطقي: أنظر المحور الثالث لهذا الكتاب) مند نهاية القرن الخامس عشر (أي بعد اكتشاف أمريكا سنة 1492) وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن جهة أخرى يجب التذكير بأن "الثمانية ألف شخص المُهجّرين من شمال إفريقيا"[22] سنة 1962 نحو فرنسا لا نجد لهم أثرا في أرقام الهجرة الرسمية وكذلك بأن "أكثر من 500 أو 600 ألف لاجئ"[23] -

---

[21] Claude Liauzu, op.cit., p. 13.
[22] Ibid., p. 14.
[23] Ibidem.

إسبانيا (من الجمهوريين) من أولائك الذين فروا خلال الحرب الأهلية الاسبانية الطاحنة (1936-1939) لا أثر لوجودهم الكمي – العددي في كل الإحصائيات الرسمية، لا في اسبانيا وحسب؛ ولكن حتى في فرنسا التي استقبلت أغلبيتهم الساحقة أيضا.

يجب العلم بأن التقديرات المتناقضة (lesestimationscontradictoires) التي تهم نزوح المهاجرين المصريين نحو بلدان الخليج زمن ازدهار تصنيع البترول (قبل سنة 1973) "تتراوح ما بين 1 إلى 4 ملايين"[24]. وفي آخر هذه النقطة لابد أن نسجل بأن المنظمات والهيئات التي خلقت من أجل جلب وتنظيم وإدارة الهجرة أو اليد العاملة الوافدة من خارج فرنسا؛ كالشركة العامة للهجرة (La Société Générale d'Immigration) : **la SGI** التي طبعت ورسمت المعالم الكبرى لفترة ما بين الحربين؛ ثم ما يسمى بالمكتب الوطني للهجرة أي (l'office National d'Immigration): **l'ONI** الذي تأسس منذ سنة 1946 وبقي يحمل هذا الاسم حتى سنة 1988 وبعدها أصبحت هذه المؤسسة الرسمية العامة (عكس الشركة العامة للهجرة التي كانت مؤسسة خاصة) تحمل الاسم الذي تحمله حتى الآن، أي (l'Office des Migrations Internationales):**l'OMI** مكتب الهجرات الدولية. كل هذه المؤسسات لم تستطع أن تنظم أو تدبر إلا نصف العدد الإجمالي لحجم الهجرة بصفة عامة، أما النصف الآخر فمصيره التلف والتيه في غمار ما يسمى ب"الهجرة السرية" (la dite «migration clandestine»).

---

[24] Ibid., p. 15.

1. حدود وهمية أو هشة قابلة للاختراق منذ العصور القديمة

إن العالم المتوسطي يمثل مجالا لتعدد وتداخل الثقافات حتى أن المؤرخ الكبير فرناند بروديل (Fernand Braudel) يمثله بأنه "***مجال دينامي وحركي بامتياز***" ويعتبره بأنه من بين المجالات الهجروية الأكثر قدما في العالم والأكثر أهمية كذلك، إضافة إلى خليج المكسيك (le Golfe du Mexique) والقوس الآسيوي (l'arc asiatique) من باكستان إلى كوريا. زيادة على الحركات المتوسطية التي ترجع إلى العصور القديمة العابرة، يجب أن نشير أيضا إلى الهجرة نحو العالم الجديد الذي كان فارغا أو شبه فارغ منذ أواخر القرن الخامس عشر (1492م.).

كما يكتب إميل تيميم (EmileTemime): " ***يظهر العالم المتوسطي فوق الخريطة كعالم محمي عبر حواجز طبيعية محكومة أو مشروطة بالانشقاق والانقسام والوحدة في آن واحد. علما أن طرق القوافل التجارية كانت دائما وأبدا تؤكد علاقات وروابط مع إفريقيا السوداء وعالم الشرق الأقصى***"[25]. ولكن هذه الحواجز الطبيعية والجغرافية التي دوّنها إيميل تيميم لم تستطع أبدا أن تقف حجرة عثراء أمام تنقلات السكان وهجراتهم المسترسلة فرديا وجماعيا عبر التاريخ الطويل الذي طبع المجال المتوسطي.

ومن جهة أخرى، يجب أن نعلم بان العبيد الأفارقة قد لعبوا دورا مهما في توسيع الإمبراطورية الرومانية عبر العمليات العسكرية التي أدت إلى توحيد كل أجزاء حوض البحر الأبيض المتوسط تقريبا، وهذه مسألة فريدة من نوعها؛ بحيث إن هذه الوحدة الرومانية كانت بواسطة قوة الحديد والنار. هكذا فالاجتياح أو الغزو الهمجي الذي عرفته الإمبراطورية الرومانية خلال القرنين الرابع والخامس الميلاديين كان

---

[25] Emile Temime, « Mouvement de population dans le bassin méditerranéen », (article pp. 15-25), in *Confluences Méditerranéens*, Edition Maghreb- Eddif, 1995, p 15.

على حساب مئات الآلاف من "المرتزقة" ("les mercenaires") والرّحل (les nomades) ثم العبيد الذين شكلوا القاعدة الأساس للجيش الروماني آنذاك دون أن ننسى الأفارقة الذين كانوا يُشغّلون كيد عاملة في خدمة جيش روما أو في خدمة النبلاء والنخبة الرومانية.

ولقد كان العالم المتوسطي مسرحا لفترات عنيفة من تاريخه؛ الشيء الذي دفع بالسكان إلى الهجرة أو التهجير بطريقة مسترسلة وثابتة: السّلاڤيون (les Slaves) في شبه جزيرة البلقان، والعرب والمسلمون المقيمون في ضفاف البحر الأبيض المتوسط ، وكذا شمال إفريقيا بداية من القرن السابع (الميلادي)، والأتراك منذ القرن التاسع (الميلادي)، الخ. هكذا نلاحظ بأن كل هذه الحركات السكانية المختلفة والمتنوعة أدت إلى خلق ضغط هجروي دينامي ومتواصل عبر التاريخ المتوسطي من الشرق إلى الغرب. وهذا لا يمكنه إلا أن يغير التوازن الاجتماعي والسوسيوديمغرافي في كل العالم المتوسطي.

إن هذا الأخير قد شكل منذ القديم شبكة للمواصلات اللا نهائية بين المناطق الأكثرعزلة - والتي غالبا ما كانت في صراع دائم مع السكان الرحل أو أولائك المستقرين بالجبال والذين كانوا في أمس الحاجة إلى الموارد الطبيعية اللاّزمة للعيش - ومن تم نفهم التنقلات والهجرات الجماعية الأولى لهؤلاء السكان المتوسطيين الأوائل الذين دشّنوا كل أشكال الهجرات، سواء منها الموسمية نحو المدن المجاورة أو المدن الأقرب أو الهجرات الدائمة نحو مجالات بعيدة تدفع بالرجال والنساء إلى قطع مسافات طويلة بغية اكتشاف عالم المدن والمجتمعات الاستهلاكية.

إن التجارة والمواصلات والهجرة لم تتوقف أبدا في العالم المتوسطي حتى إبان اصطدام الإسلام مع المسيحية. وهكذا فالتّجار والحجّاج لم يتوقفوا أبدا عن الهجرة إلى المشرق (العربي) حتى قبل الحروب الصليبية (les croisades). وحين طرد اليهود من اسبانيا سنة 1492 وباقي الدول الغربية، نجد أن الكثير من هؤلاء اليهود قد استقروا بالدول الإسلامية المتوسطية وخاصة في شمال إفريقيا (دون نسيان

أولائك الذين استقروا بالإمبراطورية العثمانية وخاصة بتركيا الحالية). وهكذا استوطن اليهود في عدة مدن ازدهرت بفضل كفاءاتهم التقنية والثقافية كمدينة : نابولي (Naples) وسيسيليا (Sicile) وليڤورن (Livourne) وصالونيك (Salonique) والقسطنطينية (Constantinople) وغيرها من المدن التي لعبت دورا كبيرا في إنعاش التجارة المتوسطية.

ومن خلال ما سبق، نستشف بأن العالم المتوسطي وحتى فترة جد معاصرة كان – ولايزال - في أمس الحاجة إلى الهجرة واليد العاملة بحكم عدة عوامل مختلفة. وتحيلنا هذه الوضعية على الهياكل السوسيوديمغرافية التي عرفت عدة تحولات في خضم المخاض الهجروي التي عرفته المجتمعات المعنية: ***"فسكان أوربا انتقلوا من 140 مليون نسمة بداية القرن التاسع عشر إلى 260 مليون نسمة خلال سنوات 1880 ليصلوا سنة 1914 إلى 400 مليون نسمة".***[26] وهنا يمكن تسجيل ضغط ديمغرافي مهم؛ ولكن هذا الضغط لم يشمل كل الدول الأوربية، فإسبانيا – مثلا - حتى منتصف القرن التاسع عشر ***"لم تتجاوز 15 مليون نسمة تعيش فوق مجال يضاهي – تقريبا – مساحة فرنسا التي فاق عدد سكانها 35 مليونا من السكان. أما ايطاليا فحتى بحدودها الحالية لم تتجاوز هي الأخرى 25 مليون نسمة"***[*26] في الفترة التاريخية المذكورة نفسها. وهذا العدد من السكان يبقى قليلا مقارنة مع دول أوربية أخرى؛ بيد أن هذه الأعداد الأوربية تبقى أعدادا وأرقاما كبيرة وهائلة مقارنة مع المجتمعات الإسلامية المتوسطية في التاريخ نفسه.

ولكن هذا الوضع سيختلف ويتغير مع الاستعمار المعاصر الأوربي الذي رسم ملامح خريطة جيوسياسية جديدة وكذلك نمط إنتاج جديد عبر الرأسمال العالمي. وهنا يمكن أن نسجل أول "حركة معاكسة"

---

[26] Emile Temime, op. cit., p. 17.

*[26] من أجل الوقوف على البنيات الديمغرافية خلال القرن 17و18و19 يجب الرجوع إلى فرناند بروديل:

Fernand Braudel, *la Méditerrané et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Vol. 3, Ed. Aramand Colin, Paris (1[ère] édition 1949), neuvième édition 1990, (voir Vol. 2) .

(mouvement inversé) تهم الحركات السكانية غير المنقطعة في إطار الحوض المتوسطي. إن ظاهرة الهجرة المعاصرة التي نلاحظها اليوم لا تعني أو تمثل القطيعة مع الماضي؛ بل على العكس من ذلك، يصح أن نسجل بأن الصيرورة التاريخية تتسم بالمواظبة والاستمرارية. ولكن هذه الصيرورة تتطور على مستويات مختلفة تماما مقارنة مع الماضي. فالجديد هنا منذ أواسط القرن التاسع عشر على الأقل وبداية القرن العشرين على الخصوص، هو هول وكثافة الهجرة التي تعني في نهاية التحليل ضرب مسألة الاقتصاد التقليدي في أعماقه، بحكم أنه أصبح متجاوزا بفعل نتائج الثورة الصناعية التي أصبحت بديلا على أكثر من مستوى. وهذا ما دفع الأوربيين إلى الهجرة البعيدة المدى نحو المستوطنات والمستعمرات الإفريقية والآسيوية في إطار إمبراطورية كولونيالية – امبريالية (مثال فرنسا و بريطانيا).

ولعل النتيجة الحتمية التي ترتبت عن هذه الحالة المتناقضة هي إفلاس الاقتصاد التقليدي – الرعوي (l'économie traditionnelle agropastorale) وفذلكة العلاقات الاجتماعية للمجتمعات المستعمرة التي حرمت ونزعت منها أجود أراضيها التي استحوذ عليها "المعمرون الأوربيون"[27] ومن بعدهم أتباع المخزن بالنسبة إلى لحالة المغربية. أما بالنسبة إلى حالات أخرى فالأمور تختلف إلى حد ما، فهجرة ونفي أو تهجير الأرمينيين ،مثلا، كانت بداياتها الفعلية قبل الإبادة الجماعية الطائفية (le génocide) الأرمينية التي كانت ترتبط أساسا بتجارة الحرير التي اشتهر بها الأرمينيون منذ زمن طويل، ودفعت هذه التجارة الحريرية الكثير منهم إلى الاستقرار بدول أوربية غربية منذ القرن السابع عشر؛ بل قبل ذلك استوطن مهاجرون أرمينيون ببعض المدن التابعة للإمبراطورية العثمانية بدءا بالعاصمة التركية التي تشكلت بها أقلية أرمينية مهمة ووازنة.

[27] Voir René Gallissot, *Le patronat européen au Maroc (1931 – 1942),* Casablanca Ed. Eddif, 1990.

وهكذا يمكن أن ندون بأن الهجرة كحركة مستمرة ودائمة كانت واسعة الانتشار بل سابقة للاضطهاد الجماعي الذي عرفته المجموعة الأرمينية (سنة 1915)، علما بأن نتائج الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد معاهدة لوزان (Lausanne) لسنة 1923 تعرض الأرمينيون مرة أخرى للنّفي والتّرحيل والتّهجير الاضطراري أو المفروض الذي أدى بالآلاف منهم إلى الاستيطان والاستقرار ببعض الدول سواء بالمشرق أو بأوربا وخاصة بفرنسا وبالضبط بمدينة مرسيليا (Marseille). وبعد ذلك وخاصة في الآونة الأخيرة عرفت أرمينيا آخر موجة هجروية أخذت الطريق المرسوم نفسه قبلها، سواء من بيروت أوإسطنبول نحو مرسيلية التي لعبت دور الموزع الجغرافي نحو مناطق أخرى استقرت بها جالية أرمينية مهمة (فرنسا- أوربا)، وهنا نتحدث عن مسارات هجروية فردية أو جماعية مماثلة (identique) للمسارات القديمة، علما بأن جاليات أرمينية أخرى استقرت بالولايات المتحدة الأمريكية وباقي العالم. وهذا ما يؤكد بأن الأرمينيين يمثلون إحدى الأقليات الدياسبورية (Diasporas) الأكثر انتشار في العالم كما هو الشأن بالنسبة إلى ليهود والفلسطينيين واللبنانيين والصينيين والمغاربة والأتراك وغيرهم.

والشيء نفسه يمكن تصوره بالنسبة إلى حركات هجروية أخرى مماثلة كما هو الشأن بالنسبة إلى لهجرة اليونانية التي تشبه الهجرة الأرمينية على أكثر من مستوى: التقليد الهجروي القديم نفسه من الشرق إلى الغرب أو من الشمال إلى الجنوب حتى مصر حسب الظروف الجيو-سياسية، الاستقرار نفسه بالحوض المتوسطي ومدنه الساحلية وخاصة المدن – المراسي – الموانئ (les villes ports). هكذا تكاد الهجرة المتوسطية أن تتمحور أساسا حول المدن الساحلية وخاصة المدن – المراسي – الموانئ الغربية أو الشرقية. فمدينة الإسكندرية (Alexandrie) كمثيلتها مرسيلية تبقيا المدينتان اللتان استحوذتا بشكل كبير على الحركات الهجروية الأرمينية واليونانية وتلتقيان أيضا في كونهما عرفتا مجموعة من الشبكات التجارية الواسعة

النطاق سبقت بكثير الهجرة المعاصرة التي نعرفها الآن. وهي الهجرة التي تتسم بحدة وكثافة لم يسبق لها مثيل خاصة منذ نهاية سنوات 1920 حين إعادة هيكلة الدولة التركية، والتي كانت نتيجتها الحتمية تكمن في ضرورة تبادل السكان الذين فُرض عليهم مغادرة اليونان (بلدهم الأصل) إلى دول أخرى أوربية أو أمريكية. وفي كل الحالات فالقرارات السياسية هنا لعبت الدور الرئيس من أجل خلق حركة هجروية أرمينية – يونانية معاصرة كثيفة الحجم، ولكن أسبابها الحقيقية ومساراتها الفعلية بدأت قبل القرن العشرين بكثير، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، والتي ترجع إلى عدم التوازن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية أساسا.

ومهما يكن الأمر فالحركات الهجروية المعاصرة الحالية الأكثر أهمية تنطلق في اتجاهين اثنين:

- **أولا،** نحو دول الخليج المحتاجة إلى يد عاملة مهمة من أجل تطوير وتصنيع البترول.

- **ثانيا،** نحو الدول الصناعية الأوربية بما فيها إسبانيا وإيطاليا، الدولتان اللتان تحولتا من دولتين "مصدرتين " للهجرة إلى دولتين هجرويتين مستقبلتين لليد العاملة بفعل الثورة الزراعية والصناعية التي عرفتاها منذ سنوات الثمانينيات من القرن العشرين. هذا دون نسيان دولتين أخريتين حديثتي العهد بظاهرة الهجرة، وهما البرتغال واليونان اللتان كانتا بدورهما " تصدران" اليد العاملة قبل ذلك فأصبحتا بلدين مهجريّين بامتياز منذ سنوات 2000 على الأقل.

تستقبل دول الخليج حصة الأسد من الآسيويين ولكن منذ بداية 1970 نلاحظ تنوعا وخليطا من أجناس المهاجرين الوافدين على المنطقة، يمثلهم كل من الأردنيين واليمنيين والفلسطينيين والمصريين خاصة ثم المغاربة، وقد شملت هذه الهجرة الخليجية جميع الفئات الاجتماعية : أطر عسكرية وثقافية، أساتذة جامعيون، تجار، عمال دون تكوين يذكر ونساء يعملن في إطار الأشغال المنزلية أو تربية الأطفال، الخ. هكذا ففي سنة

1995 نقرأ في الوثائق[28] المتاحة وجود أكثر من مليون ونصف من المصريين في الدول الخليجية دون احتساب حوالي 400.000 مهاجر مصري بليبيا، علما بأن عددهم لم يكن يتجاوز 100.000 مصري – مهاجر يعملون خارج مصر سنة 1970. ولعل هذه الأرقام القابلة للنقاش، بحكم صعوبة مقارنتها مع مصادر أخرى، تدلنا وتؤكد لنا ارتفاع حجم الهجرة المصرية في دول الخليج بشكل مثير وصل إلى أكثر من 15 مرة مما هو عليه في فترة وجيزة تقدر بربع قرن (ما بين 1970-1995).

إن الحركات الهجروية من الجنوب إلى الشمال هي بطبيعتها كثيفة ثابتة ومداومة تهم أساسا المسلمين: الأتراك[29] وسكان شمال إفريقيا على الخصوص. ونحن نعرف بأن أغلبية الأتراك استقروا بألمانيا أما أغلبية المغاربيّين فقد استوطنوا بفرنسا؛ وذلك راجع في كلا الحالتين المذكورتين إلى ظروف تاريخية واستعمارية. ومع ذلك يجب الإعتراف بأن المغاربة، شأنهم في ذلك شأن الأتراك، هم الأكثر توزيعا في العالم مقارنة مع الجزائريين (فرنسا).

2. هجرات معاصرة كثيفة في ظل تحولات سريعة

خلال الأزمة الاقتصادية المرتبطة أساسا بمادة البترول والتي حتمت على الدول الأوربية إغلاق حدودها وبالتالي توقيف هجرة اليد العاملة: 1973 بالنسبة إلى لجمهورية الفدرالية الألمانية (la RFA : République Fédérale d’Allemagne) و1974 بالنسبة إلى فرنسا، كان عدد الأجانب المستقرين في دول السوق الأوربية المشتركة ***" 11 مليونا، من بينهم 7 ملايين منحدرون من الدول المتوسطية ويمثلون 63.5 %"*** [30] من مجموع الأجانب الذين تم إحصاؤهم آنذاك. وقد

---

[28] Claude Liauzu, op. cit., p.13-14.

[29] بالنسب للهجرة التركية راجع العدد الخاص للمجلة التي تصدر في باريس :
Hommes et Migrations n°1153-2000.

[30] Claude Liauzu, op. cit., p.16.

وصلت هذه النسبة المهمة إلى 86 % بالنسبة إلى فرنسا التي سجل بها: "590.000 مهاجرا من إسبانيا و589.000 من ايطاليا و695.000 من البرتغال و755.000 من الجزائر و195.000 من المغرب و107.000 من تونس".[31] هذا، ويمثل مجموع الأجانب نسبة 6.87 % في فرنسا التي تعتمد على الهجرة الكولونيالية التي دشّنتها منذ فترة ما بين الحربين؛ إلى درجة أن " المغرب وتونس والجزائر: كل هذه الدول المغاربية؛ تمثل نسبة أكثر من 40 % من اليد العاملة النشيطة"[32] في فرنسا ما بين 1963 و1987. ولكن فرنسا لا تريد أن تبقى مرتبطة فقط بالهجرة المغاربية الشيء الذي دفع بالمسؤولين الفرنسيين إلى البحث عن هجرة من نوع آخر، أكثر تقنية وتكوينا؛ وهذا ما وجدته في المهاجرين الإسبانيين والإيطاليين والبلجيكيين والبولونيين: إنها " الهجرة الحدودية المجاورة ".

إن نتائج الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من تحطيم للبنيات التحتية والديمغرافية، وبالتالي الانتعاش والازدهار الاقتصادي الذان عرفتهما أوربا خلال ما يعرف بالفرنسية بسنوات: " les Trente Glorieuses " أي الثلاثين سنة المجيدة (1945- 1974)، كل هذه العوامل مشتركة حتمت عدة تحولات مجتمعية سواء في الدول التي كانت مستعمَرة بالأمس أو في مجتمعات الدول المستعمرة. ولعل النتيجة الأكثر وضوحا تتجسد في هجرة أكثر كثافة وحدّة لم يسبق لها مثيل ترجع إلى عدة عوامل متداخلة ومتشابكة. وتحيل هذه الوضعية المرسومة إلى تضافر مجموعة من العوامل التاريخية والديمغرافية والسّوسيو- اقتصادية وبالتالي تجاوز البُنى التقليدية القديمة التي أصبحت تعيش أزمة حداثة حادة، وقد تزامن كل هذا مع حاجيات العوالم الجديدة لما وراء البحار التي خلقت منافذ وأسواقا جديدة لاستقطاب ملايين المهاجرين بكل أنواعهم، وهذا ما صاحب عدة تحولات من الصعب سبر أغوارها نظرا

[31] Ibid., p.16-17.
[32] Ibidem.

إلى سرعة هذه التحولات التي تهم كل المجتمعات سواء منها "المصدرة" أو المستقبلة للهجرة والمهاجرين.

ورغم كلاسيكية العوامل التي ذكرناها حتى الآن في تفسير الهجرة، فإن العوامل الجيو-سياسية (les facteurs géopolitiques) تبقى بدورها مهمة، كما هو الشأن بالنسبة للمليونين ونصف مليون شخص (2.5 مليون) الذين بُدلوا وغيّروا أوطانهم كيونانيين أو أتراك في الاتجاه المعاكس لتركيا واليونان كنتيجة حتمية لنهاية الامبراطورية العثمانية. وهناك أزمات سياسية أخرى دفعت بالآلاف من السكان إلى الهجرة القسرية الكثيفة في ظل ظروف جد قاسية : كالأكراد (les Kurdes) والأرمينيين (les Arméniens) واللبنانيين (les Libanais) والفلسطينيين وفرنسيي شمال إفريقيا (800.000[33]) .وهكذا فالدوافع السياسية للهجرة حاضرة والأمثلة متعددة وموجودة، إلى درجة أن دول السوق الأوربية المشتركة قد توصلت بـ" 400.000 طلب لاجئ سياسي سنة 1990"[34] ولعل هذا الرقم المهول لمؤشر كبير على حدّة وكثافة الهجرة السياسية في العالم.

3. إعادة الإنتاج لاجتماعي وعلاقتها بالتحولات المالية الهجروية

هاجر وتغرّب ***" أكثر من 30 مليون متوسطي في العالم ما بين 1970- 2000"*** [35]، كان كل همهم الأساس تحسين وضعيتهم الاجتماعية أو إعادة إنتاجها انطلاقا من نماذج يعرفونها حق المعرفة عبر أقاربهم أوعائلاتهم أو عبر ما شاهدوه في وسائل التواصل المرئية (les moyens de communications imagées). ومحاولة إعادة الإنتاج الاجتماعي لا تقتصر فقط على النماذج المذكورة؛ ولكنها تعتمد أساسا على التحولات المالية الهجروية التي غالبا ما تساعد على المشاريع

[33] Ibid. p. 17.
[34] *Archives Dounia News* : *DN* n° 1124, op. cit.
[35] Emile Temime, op. cit., p. 17.

التنموية: فسنة 1993، مثلا، حوّل المهاجرون المغاربيون إلى المغرب وتونس والجزائر ***"ما يناهز 25 مليون فرنك فرنسي. أما المهاجرون المصريون فقد حوّلوا إلى بلدهم ما يقارب 2500 مليون دولار. والبرتغاليون حوّلوا ما يمثل ثلث حجم واردات البرتغال السنوية (1975-2000)"***[36].

وقد بلغت التحوّلات المالية الهجروية بالنسبة إلى المغرب عبر البريد ***"ما مقداره 5.7 مليار دولار سنة 2008 من مجموع 300 مليار دولار حُولت عبر البريد إلى كل العالم في السنة نفسها، وقد احتل المغرب المرتبة الثانية بعد مصر 5.9 مليار دولار في العالم العربي متبوعا بلبنان والأردن والجزائر وتونس ثم اليمن"***[37]. كل هذه التحولات المالية الهجروية المهمة لا تهم تلك المرسولة بطريقة أو بأخرى عدا البريد بحيث أن أموالا مهمة ترسل عبر الوسائل غير الرسمية (كأفراد العائلة والأصدقاء مباشرة). هذا وفي السنوات الأخيرة كما هو الشأن بالنسبة لسنة 2011 فقد وصلت عائدات وتحويلات "مغاربة العالم " إلى" 50 مليار درهم سنويا "[38].

4. بعض أرقام المتوسطيين بالأمريكتين

يقدر عدد الأوربيين الذين غادروا القارة الأوربية منذ اكتشاف أمريكا حتى سنوات 1960 بـ" ***70 مليون شخص ويمثل المتوسطيون منهم ثلث هذا العدد على الأقل وقد استقر 33 مليون أوربي بالولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1820 و1940 منهم 6.6 مليون بالأرجنتين***

---

[36] *Archives Dounia News* : *DN* n° 1124, op. cit.

[37] Ibid.

[38] Voir la présentation de Jamaâ Baida concernant la réédition de la thèse de : Joanny Ray, *Les Marocains en France*, Ed. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 2011 (406 p.), p. 1. A noter que la 1ère édition de cette première thèse sur " les Marocains de France" date de 1938.

و4.7 مليون بالبرازيل ما بين سنوات 1850 و1940"[39]. وإجمالا يمكن القول بأنه ما بين القرن السابع عشر والثامن عشر استقبلت الأمريكيتان (أي أمريكا الشمالية والجنوبية) ***" 3 ملايين من الاسبانيين وأكثر من 4 ملايين فيما بين 1882 و1959. أما في الفترة ما بين 1876 و1970 فقد استقبلت الأمريكيتان 11 مليونا إيطاليا نصفهم استوطن بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ عدد الاسبانيين بالأرجنتين سنة 1914 ما يفوق 800.000 مستوطن وفاق عدد الإيطاليين 900.000 أما البرتغاليون فقد قدر عددهم بـ 1 مليون مهاجر استقروا كلهم بالبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1870-1914 "***[40].

كما يكتب كلود ليوزي (Claude liauzu): " ***أن تحكم معناه أن تعمر وتستوطن***"[41] وهذا يحيلنا على كون مسألة التعمير والاستيطان الأوربي بالأمريكتين لعبت دورا طلائعيا في تطوير المجتمعات الأمريكية سواء منها الجنوبية أو الشمالية. ولا يمكن أن نتصور تاريخ هذه المجتمعات دون المساهمة أو الدور السوسيو ديمغرافي والثقافي والاقتصادي للسكان المتوسطيين الذين أعطوا القيمة المضافة الرمزية والفعلية للهويات الأمريكية التي نعرفها الآن. ومع ذلك، يجب أن نسطر بأن هذا كان - للأسف الشديد - على حساب السكان المحليين الذين دُمرت كل بنياتهم المجتمعية والحضارية (مثال الهنود الحمر أو الإنكى والأزتيك).

III. دور الهجرة في صنع المجتمع الأمريكي

إنه لمثير للغاية أن نسجل بأن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ما هو إلا تاريخ الهجرة والهجرات المسترسلة التي طبعت مسارات فردية وجماعية هجروية منذ اكتشاف القارة سنة 1492 حتى اليوم. والمثير

---

[39] Philippe d’Asnoy, *Vingt millions d’immigrants*, Paris, 1998, pp. 26-27.
[40] Philippe d’Asnoy, op. cit., p. 26-28.
[41] Claude Liauzu, op. cit., p.16.

أيضا في هذا التاريخ، هو سهولة الاندماج الأولي بين شعوب المهاجرين وثقافاتهم المتعددة التي أفرزت ما يسمى بـ "Melting-pot" الذي يجسد تمازجا حقيقيا وتلاقحا فعليا للتسامح والتعايش مع الآخر.

1. تناقضات وتداعيات النموذج الهجروي الأمريكي

إن نجاح النموذج الأمريكي رغم تناقضاته، يرجع أساسا إلى استيعابه الكامل للتحولات المنبثقة عن الثورة الصناعية والتقنية، ويمثل المجتمع الأمريكي " **نموذجا اندماجيا**" («modèle intégrationniste») ولعل هذا "النموذج" يتناقض مع "**النموذج الفرنسي الانصهاري**" :«le modèle assimilationniste »). لماذا ؟ وكيف ؟

إذا كان النموذج الأمريكي يعتمد في سياسته الهجروية على إمكانية إدماج المهاجرين في المجتمع على أساس جماعي (le concept de la communauté) ولا يعترف إلا بقوة الجماعة المهاجرة، ومن ثم الاعتراف الرسمي بالطائفة أو الجالية عبر مسؤوليها أو ممثليها في الحوار مع الحكومة، فعلى النقيض من ذلك، فالنموذج الفرنسي لا يعتمد في "سياسته الهجروية " إلّا على المسؤولية الفردية على حساب الجماعة أو الطائفة-الجالية؛ أي إن فرنسا لا تعترف بالجماعة (la communauté) بقدر ما تعترف بالفرد (l'individu) الذي تحاول أن توفر له جميع الحقوق والواجبات من أجل إدماجه في المجتمع عبر شعار الثورة الفرنسية منذ 1789: "مساواة، إخاء، حرية".

إن كل السياسات الهجروية العالمية تستمد شرعيتها ورمزيتها ومعارفها من خلال هذين النموذجين العالميين الفريدين من نوعهما والمتميزين على أكثر من مستوى : فبلجيكا ،مثلا، وانجلترا وهولندة هي دول تحاول تقليد النموذج الأمريكي، أما ألمانيا فهي تحاول التوفيق بين الاثنين في سياستها الهجروية على عكس إسبانيا أو ايطاليا الدولتين اللتين تتميزان بعدم وجود سياسة واضحة المعالم فيما يخص الهجرة.

وعموما، يمكن أن نكتب بأن لكل هذه النماذج تناقضاتها الخاصة، فالسياسة الهجروية في كل من "النموذجين" المُقارنين (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) تتسم بالتناقض الذي يؤدي إلى عدة مشاكل حادة؛ كالعنصرية الاثنية (le racisme ethnique) والاجتماعية الصارخة في الولايات المتحدة الأمريكية: السود ضد البيض، وهذا ما أدّى إلى عزل السكان الأمريكيين عن بعضهم البعض، وبالتالي خلق أحياء خاصة تسمى قدحيا بـ : "le Ghetto" أي المنبذ أو المعزل أو المجبر الخاص باليهود، مثلا، وهذا لا يعني بأن مثل هذه المشاكل العنصرية غير موجودة بفرنسا؛ ولكنها أقل حدّة من أمريكا. وعموما، نسجل عدة سلبيات وايجابيات في كلا النموذجين المقارنين. هكذا نجد إذن بأن المهاجرين في فرنسا يمثلون الانصهار الكلي (l'assimilation) وبالتالي تخلي الفرد عن هويته الثقافية والجماعية إن هو أراد الرقي والدخول إلى الخانة التي يخصصها له المجتمع الفرنسي، وعلى النقيض من ذلك نجد أن النموذج الأمريكي يضمن للهويات الفردية والجماعية الاندماج والحفاظ على تلك الهوية في إطار التبادل والتعايش الوجودي الاختياري غير المفروض، على الأقل ظاهريا، إداريا وقانونيا.

من هنا نفهم بأن مسألة الإحصائيات، مثلا، حول المهاجرين وخاصة تلك المتعلقة بالديانة والمعتقد، فهي جد متوفرة في أمريكا عكس فرنسا التي تمنعها بسلطة القانون، ومن ثم صعوبة الحصول على معطيات كمية رسمية حول الدين أو عدد المتدينين سواء المسلمون منهم أو غيرهم بفرنسا، وتسمى هذه الإحصائيات بالإحصائيات الإثنية (les statistiques ethniques) بالولايات المتحدة الأمريكية، أما في فرنسا فهذه الإحصائيات لا محل لها من الإعراب كما هو الشأن بالنسبة إلى مفهوم "الإثنية" (« l'ethnie ») أو مفاهيم "العرق" أو "السلالة" أو "الجنس البشري" (« la « Race). كل هذه المفاهيم منبوذة في فرنسا ومتطورة على العكس من ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية التي

اهتمت بالتحولات الهجروية مبكرا عبر "مدرسة شيكاڠو" (l'Ecole de Chicago) الشهيرة منذ العشرينيات من القرن الماضي.
ويمكن التأريخ لهذا التدفق الهجروي الهائل نحو العالم الجديد، حسب الوثائق المدونة والمتوفرة، انطلاقا من خمس محطات تاريخية هامة طبعت تاريخ الهجرة الأمريكية، وبالتالي صنعت مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية الذي نعرفه الآن.
إن تاريخ أمريكا ما هو إلا تاريخ الهجرات الفردية والجماعية المسترسلة بكل أنواعها وأنماطها منذ ما قبل 1492 حتى يومنا هذا، أي منذ أكثر من 6 قرون خلت. من هذا المنظور يمكن أن نسجل بأن عشرات الملايين من المهاجرين وأحفادهم وأحفاد أحفادهم جعلوا من الولايات المتحدة الأمريكية ما هي عليه اليوم، أي دولة عظمى من بين أكبر اقتصاديات العالم. ملايين من النساء والرجال والأطفال المنحدرين من كل بقاع العالم اتخذوا عبر عقود من الزمن قرار الهجرة إلى العالم الجديد، فصنعوا مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية الذي نعرفه اليوم. وقد شكَّل هذا الواقع أحد العناصر المحورية التي أدت إلى التطور الشامل لهذا البلد المكون من ثقافات وهويات جماعية كانت مختلفة بالأمس؛ ولكنها أصبحت تصب في نفس البوثقة الوطنية اليوم. وهذه العملية كانت أساسية في إرساء الأصول الحقيقية للبلاد التي سبقت بروز قوميتها وسبقت قيامها كدولة جديدة مستقلة، لتصبح فيما بعد قوة عالمية على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي يحسب لها ألف حساب. هكذا، فالهجرة هي التي صنعت الولايات المتحدة الأميركية بكل مكوناتها التاريخية قبل أن تحقق الاستقلال وبعده، اعتمدت على تدفق الوافدين الجدد من الخارج من أجل إسكان وتعمير الأرض المفتوحة وغير المأهولة نسبيا.
وتتقاسم الولايات المتحدة الامريكية هذا الواقع التاريخي مع كل من كندا، جنوب إفريقيا، استراليا، نيوزيلندا، الأرجنتين والبرازيل وغيرها من الدول التي شيدتها الهجرات المسترسلة عبر التاريخ. في

جميع هذه الحالات الهجروية المسطرة سلفا، ***"استطاعت القوى الاستيطانية والاستعمارية التي طالبت بملكية هذه الأماكن، تحقيق عنصرين من العناصر الثلاثة اللازمة لإنجاز هدفها المتمثل في استخراج الموارد الطبيعية من المستعمرات الجديدة. كانت تلك القوى «تملك» الأرض ورأس المال؛ لكنها كانت تفتقر إلى اليد العاملة"***[42] للعمل في المزارع، والمناجم، والصيد، وقطع الأخشاب، وغيرها. حاول مديرو المستعمرات استخدام السكان الأصليين كيد عاملة؛ لكن نسبة نجاحهم لم تكن كافية؛ الشيء الذي ساعد، بشكل أو بآخر، على تشكيل أو مأسسة تجارة الرقيق الإفريقي، مما أدى إلى تنقيل وتهجير ملايين الأفارقة رغم إرادتهم إلى مواقع العالم الجديد هذه.

2. أهم المحطات التاريخية الهجروية الأمريكية

لم تلعب الهجرة دورا رئيسا وحسب في صنع أميركا كمجتمع متعدد الثقافات والهويات، ولكنها أيضا لعبت ولازالت تلعب الدور الأول في تشكيل الطبيعة الأساس لهذا المجتمع. ويمكن أن نقسم تاريخ الهجرة الأمريكية إلى خمس محطات أو فترات زمنية متباينة، كل منها يعكس ويترجم تباينا واضحا في معدلات الهجرة وكذا على مستوى نوعية الجنسيات القادمة من أماكن مختلفة من بقاع العالم، وكل هذه المحطات التاريخية الخمس تعكس وتشكّل الكثير من العناصرالأساس المكونة للمجتمع الأميركي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الهوياتي (من الهوية).

[42] Philippe d'Asnoy, op. cit., p. 70.

المحطة الأولى-المستوطنون في العالم الجديد : من القرن 17 إلى بداية القرن 19

امتدت حقبة التعمير والاستيطان الأولى، وهي الأطول[43]، منذ القرن السابع عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر، وقد جاء المهاجرون الأوائل من مجموعة من البلدان، بما فيها المناطق الناطقة باللغة الألمانية والفرنسية وخاصة منهم البروتستانتيين (LES PROTESTANTS) بالإضافة إلى مهاجرين من هولندا. أما المهاجرون الآخرون فكانوا يهوداً من هولندا ولكن معظم المهاجرين في تلك الحقبة كانوا من الجزر البريطانية، وخاصة منهم الإنكليزيين (LES ANGLAIS) والاسكتلنديين (LES ECOSSAIS) والأيرلنديين (LES IRLANDAIS). و قد هاجر كل هؤلاء نحو المستعمرات (التي أصبحت في وقت لاحق تسمى بالولايات) والمناطق المختلفة الأخرى المكونة لما نسميه بالعالم الجديد. ولعل الميزة الأساسية لجزء مهم من هؤلاء المستوطنين الأوائل هي كون أغلبهم كانوا غير مرغوب فيهم زمن محاكم التفتيش والتهجير القسري الديني الذي دُشن منذ سنوات 1492 باسبانيا و1496-1497 بالبرتغال حين طرد اليهود وبعدهم طرد المسلمون الموريسكيون (LES MORISQUES) خاصة في سنوات 1609-1614.

اختار هؤلاء المهاجرون، الذين يشار إليهم عادة باسم "المستوطنين" أو "المعمرين"، بشكل رئيسي ميدان الزراعة، حيث اجتذب الوعد بالأراضي الزهيدة الثمن أعداداً كبيرةً من الأوروبيين الفقراء نسبياً والذين جاؤوا من غرب وشمال أوروبا وغيرها فوجدوا أنفسهم عاجزين عن الاستفادة من التحديث الحاصل في اقتصاديات مناطق استيطانهم، فجاءت هكذا خلال هذه الحقبة أعداد كبيرة من النساء والرجال كخدم مُلزمين، كانوا قد أبرموا عقودا مع أرباب العمل

---

[43] استقينا أغلب المعطيات التي تهم هذه النقطة من كتاب :
Philippe d'Asnoy, op. cit., pp.25-84

الذين حددوا الوقت وظروف العمل مقابل تأمين عبورهم إلى العالم الجديد. وقد تحمل هؤلاء المهاجرون المستوطنون ظروفاً قاسية أثناء اشتغالهم في هذه الفترة الزمنية المذكورة سابقا نتيجة الطريقة التي عوملوا بها؛ ولكنهم في نهاية المطاف كسبوا ملكية قطع مهمة من الأرض مكَّنتهم من العمل كمزارعين وفلاحين مستقلين؛ الشيء الذي أهلهم إلى تحسين وضعيتهم الاجتماعية.

المحطة الثانية ـ الهجرة الجماعية : من سنوات 1820 إلى سنوات 1880

شهدت هذه الفترة عصر الهجرة الجماعية بامتياز بدءاً من سنوات 1820 وحتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر، حين شق ما يقارب من مليون مهاجر طريقهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اختار معظمهم الزراعة في الغرب الأوسط وشمال شرق البلاد، في حين فضل غيرهم العمل في المدن الكبيرة مثل نيويورك (NEW YORK)، وفيلادلفيا (PHILADELPHIE) ، وبوسطن (BOSTON).

صاغت العوامل القائمة في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هذا التحول الهجروي الهائل؛ وتحرر الكثير من الشبان من الخدمة العسكرية بعد نهاية الحروب النابليونية في أوروبا فعادوا إلى أوطانهم بالتزامن مع بداية الثورة الصناعية والتحولات الزراعية في كل من إنكلترا والدول الاسكندينافية وجزء كبير من أوروبا الوسطى. وبناءا عليه دخلت الاقتصاديات المحلية في مرحلة انتقالية بين ما سبق وما سيلحق، وهذا ما ساهم في الدفع بآلاف الشباب الذين لم يستطيعوا كسب عيشهم في أوربا إلى مغامرة الهجرة نحو العالم الجديد بغية تحسين أوضاعهم الوجودية. وقد ارتفع الطلب على اليد العاملة المهاجرة مع حصول تطورين رئيسين: تعمير واستيطان الغرب الأوسط الأميركي بعد تدشين قناة "إيري"(CANAL ERIE) في سنة 1825 وما نتج عنه من تطور لميناء نيويورك الجديد، الذي

تزامن مع الانتعاش الاقتصادي الملحوظ في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما تطوير صناعة النسيج التي تمحورت في منطقة كانت تسمى "نيو إنغلاند" (NOUVELLE ANGLETERRE) .

بدأ المهاجرون الجدد يتجمعون على شكل مجموعات إثنية تقطن أحياءً ومدناً ومناطق خاصة بها، وهكذا أصبح الغرب الأوسط الأميركي الذي شكل في أواسط القرن التاسع عشر إحدى مناطق العالم الأكثر خصوبة، موطناً لتجمعات المهاجرين المتجانسة نسبيا، القادمين من السويد، والنرويج، والدانمرك، وبهيميا (LA BOHEME)، ومناطق أخرى سوف تعرف بألمانيا بحلول سنة 1871 بعد توحيد هذه الأخيرة زمن القيصر المسمى بسمارك (BISMARCK).

تميزت هذه الحقبة أيضا بوصول أول موجة مهمة من الكاثوليكيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية علما أن المهاجرين الأوائل كان أغلبهم من البروتستانتيين، اللهم أولائك الايرلنديين الذين تعرضوا لعنصرية وكراهية الأميركيين "الأهليين": أي الأشخاص المولدون بأمريكا والذين يعتبرون أنفسهم من السكان الأصليين للبلاد. وهنا عمت الكراهية المهاجرين الجدد بشكل عام مع الخوف من الكاثوليكية والنفور من الايرلنديين. وقد أفرز هذا العداء للمهاجرين، لا سيما في العقود التي سبقت مباشرة الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب (1861-1865)، حركة سياسية قوية، جعلت من مكافحة الهجرة ومكافحة الكاثوليكية أمرين مركزيين في الأجندة السياسية. وقد شهدت هذه الحقبة أيضاً وصول أعداد صغيرة من المهاجرين الصينيين إلى الغرب الأميركي، وكانت ردة فعل الأميركيين المولودين في أميركا على هذه الهجرة شديدة السلبية والكراهية والعنصرية، مما أدى في آخر المطاف إلى إقرار التشريع الأميركي الوحيد للهجرة ونقصد بذلك قانون استثناء أو إقصاء الصينيين لسنة 1882.

المحطة الثالثة ـ حين تصبح "الموجة فيضانا" : من نهاية القرن 19 إلى بداية القرن 20

تدريجيا، وعلى مدار عقود بعد الحرب الأهلية الأمريكية، ومع تغير مصادر الهجرة، تغيرت أيضا تكنولوجيا النقل البحري، إذ وصل المهاجرون الأوائل إلى الولايات المتحدة في مراكب شراعية تقليدية آنذاك، بيد أن الابتكارات الحديثة التي همت وسائل النقل البخاري للسفن الكبيرة أتاحت نقل حمولات أكبر إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء مهاجرو تلك الحقبة من جنوب وشرق أوروبا، وهي المناطق التي كانت تشهد نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، التحولات الاقتصادية والاجتماعية نفسها التي كانت تشهدها أوروبا الغربية الشمالية في مرحلة سابقة.

وكما هو الشأن بالنسبة إلى هجرات الحقب السابقة، طغى عنصر الشباب على الوافدين الجدد ولعل هذه الموجة من الهجرات الأمريكية التي شكلت الحلقة والمحطة الثالثة من تاريخ الهجرة في الولايات المتحدة، أفضل ما يمكن تسميتها به هو "فيضان المهاجرين"، حيث بلغ عدد الأوروبيين االجدد إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحقبة حوالي 25 مليون نسمة. وهنا شكل الإيطاليون، واليونانيون، والهنغاريون، والبولونيون وغيرهم ممن يتكلمون اللغات السلافية، حصة الأسد من هذه الهجرات التي شملت أيضا مليونين ونصفاً أو ثلاثة ملايين من اليهود.

كانت هناك صفة رئيسية مشتركة بين كل هذه المجموعات المهاجرة: توجهها إلى المدن الصناعية الكبرى. وهنا تشكلت أكثرية وأغلبية اليد العاملة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما فسح المجال لقيام صناعات ثقيلة هامة مثل الصلب، والفحم، والسيارات، ثم النسيج، والألبسة والمواد الغذائية الاستهلاكية؛ مما أدى إلى صعود الولايات المتحدة إلى المرتبة الأولى ضمن عمالقة الاقتصاد العالمي. ولكن هذه المرتبة لها ثمنها بحيث أن أمريكا عرفت موجة ثانية من

العنصرية والكراهية المنظمة ضد الأجانب. هكذا فبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر، بدأ الكثير من الأميركيين، لا سيما في صفوف البيض المولودين في الولايات المتحدة، اعتبار الهجرة خطراً جدياً على سلامة الدولة وأمنها. وفي عام 1893 شكلت مجموعة منهم جمعيات تناضل من أجل تقييد وتقنين الهجرة فبدأت منظمات مشابهة تضغط على الكونغرس الأمريكي لإصدار قوانين تفرض تقليصا حادا للهجرة والمهاجرين.

المحطة الرابعة ـ تشريع الهجرة : أو قانون "الأصول القومية" ـ الكوطا (le quota)

بدأ تقييد الهجرة تدريجيا منذ أواخر القرن التاسع عشر وخاصة أوائل القرن العشرين، لكن فور نهاية الحرب العالمية الأولى (1914- 1918)، بضع سنوات بعد ذلك، قام الكونغرس الأمريكي بتغيير الخطوط العريضة لسياسة الهجرة. ولم يقتص قانون الأصول القومية الذي يعود إلى سنة 1921 (ولو أنه لم يعرف شكله النهائي إلا في عام 1924) على تقليص أعداد المهاجرين الذين يستطيعون الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحسب، لكنه حدد أيضاً هذه الشرائح والفئات وفقا لحصص محددة قائمة على "أصول قومية" معينة. وكان هذا القانون بمثابة تشريع معقد فضّل بشكل رئيسي المهاجرين القادمين من أوروبا الشمالية والغربية، وقلّص إلى حد كبير أعداد أولئك القادمين من شرق وجنوب أوروبا، وأعلن أن جميع المهاجرين المحتملين القادمين من آسيا ليسوا جديرين بالدخول إلى الولايات المتحدة الأميركية (ولعل المقصود هنا هم اليابانيون والصينيون) .

وقد استثنى "نظام المحاصصة" (LE QUOTA) هذا، نصف الكرة الأرضية الغربي، وهكذا وفد مهاجرون جدد من المكسيك ومناطق بحر الكاريبي (LES ANTILLES) بما فيها جامايكا (JAMAÏQUE) وهاييتي (HAÏTI)، وأجزاء أخرى من أمريكا الوسطى والجنوبية. وقد عكست هذه

الحقبة تطبيق تشريع 1924 الذي استمر حتى عام 1965. وخلال أكثر من أربعين سنة، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بقبول أعداد محدودة من اللاجئين السياسيين على أساس دراسة كل حالة بمفردها، ومن بين هؤلاء اللاجئين نذكر أولا: الهاربون من النازية ثم اليهود الناجون من المحرقة بعد الحرب العالمية الثانية، وغيرهم من المهجّرين والفارين من الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية، والهنغاريين الساعين إلى ملجأ بعد فشل انتفاضتهم في عام 1956، والكوبيين الذين وجدوا لأنفسهم ملجأً في الولايات المتحدة بعد ثورة عام 1960؛ إذ حركت محنتهم ضمائر الأميركيين حينذاك. ولكن رغم ذلك، استمر قانون الهجرة الأساس كما كانت عليه الحال دون تعديل.

المحطة الخامسة ـ قانون هارت سيلار : من 1965 إلى 2000

تغّير، في هذه الحقبة، أمر السياسة الهجروية الأمريكية بمأسسة ما سمي بقانون هارت سيلار (LA LOI HART CELLAR) في سنة 1965، الذي جاء نتاجاً لثورة الحقوق المدنية، وشكل "جوهرة رمزية في تاج برامج المجتمع العظيم" للرئيس ليندون جونسون (LYNDON JOHNSON). لم يهدف هذا الإجراء/القانون إلى تشجيع الهجرة عامة من مناطق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وكذا من مناطق أخرى من دول "العالم الثالث" فحسب؛ بل كان أيضا يهدف بدلاً من ذلك إلى التخلص من نظام الحصص العنصري، وقد توقع مُعدّوه أن يأتي المهاجرون من المجتمعات المهاجرة التقليدية؛ مثل إيطاليا، واليونان، وبولونيا، أي أماكن كانت حصصها قليلة جدا في ظل قانون 1924 السابق. أما في القانون الجديد فقد تمّ استبدال "نظام المحاصصة" أو "الكوتا" بمعايير تفضيلية جديدة، مثل العلاقات الأُسرية والمهارات الوظيفية العملية، مع إعطاء أفضلية خاصة للمهاجرين المحتملين الذين لديهم أقارب في الولايات المتحدة، ولأصحاب المهن التي تعتبر هامة ؛ ولكن بعد سنة 1970، وعقب موجة أولى أتت من البلدان الأوروبية، بدأ

المهاجرون بالتدفق من أماكن؛ مثل كوريا، والصين والهند والفيليبين وباكستان فضلا عن البلدان الإفريقية. وبحلول سنة 2000، عادت الهجرة في الولايات المتحدة إلى حجمها الذي عرفته في الأعوام الأولى للقرن العشرين، لتصبح أميركا من جديد وطناً يقوم المهاجرون بصياغته وتحويله وصنعه.

في كل حقبة من تاريخ الولايات المتحدة، من العهود الاستعمارية في القرن السابع عشر وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، اختار النساء والرجال من جميع أنحاء العالم، خوض التجربة الأميركية. فقد وصل أجانب يحملون معهم لغات وثقافات وأديانا بدت في بعض الأحيان غريبة عن الجوهر الأساس لأمريكا؛ ولكن مع مرور الوقت، تغيرت الأمور إلى ما هو أحسن لدى السكان الأوائل وكذا بالنسبة إلى المهاجرين الجدد وأحفادهم، وهكذا ساهم الكل في بناء مجتمع انخرطت فيه كل الفعاليات الخلاقة لتبتكر المجتمع الأمريكي المعاصر.

وعلى عكس غزوات النورمانديين (les Normands) والرومان الغزاة ورجال الدين الإسبان نجد بأن الجماعات المهاجرة الأولى والمكونة من الجماعات البروتستانتية الانجليزية في القرنين السابع عشر والثامن عشر والتي كانت تطالب بالتمسك بأهذاب الفضيلة الصافية، قد هاجرت وعمرت أمريكا دون التفكير في العودة، وبالتالي كانت جماعات لا تشبه المغامرين الباحثين عن الذهب، أو أولائك الذين كانوا يطمحون إلى تكوين دولة، أو أمبراطورية بقدر ما كان هولاء المهاجرون الجدد يحاولون إيجاد فضاء للتعبير عن حريتهم الدينية والسياسية المضطهدة، ثم البحث عن غد اقتصادي واجتماعي أفضل، وهذا ما وجدوه في العالم الجديد – أمريكا؛ بل الأدهى من هذا، أحس هؤلاء بأنهم "أمريكيون حقيقيون" بحكم أنهم المهاجرون الأوائل الذين استوطنوا أمريكا فأصبحت لهم هوية جماعية وثقافية أمريكية يدافعون عنها كما هو الشأن في مشاركتهم الفعالة في حرب 1812. ويجب التذكير بأنه في سنة 1814 وُقعت معاهدة كُند (le Traité Gond) التي مأسست لحقبة جديدة من السلم

بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ هذا التاريخ (1814) إلى 1914، أي خلال قرن من زمن الهجرة، استقطبت أمريكا 35 مليون مهاجر: رجالا ونساء وأطفالا عبروا المحيط الأطلنتي، قاطعين أكبر المسافات في إطار أكبر الحركات والموجات الهجروية والبشرية العالمية التي لم يسبق لها مثيل حتى الآن.

في سنوات 1845-1847 كان العالم الأوربي على موعد مع أزمة غذائية منقطعة النظير وتتمثل أساسا في مرض البطاطس، المادة الغذائية الأكثر أهمية بالنسبة إلى ملايين الأوربيين الذين عرفوا مجاعة كبرى وأمراضا شتى دفعت بالآلاف منهم إلى الجوع والموت (نقرأ في الوثائق 500.000 ضحية[44]) والبؤس المطلق الذي شجع الهجرة - من استطاع إليها سبيلا- بشتى أشكالها. وقد شملت أزمة البطاطس ومرضها كلا من أرلندا على الخصوص وكذلك ألمانيا وهولندة.

وقد كانت الهجرة إلى العالم الجديد تتم عبر موانئ أو مراسي كل من بريم (Brême) وهومبورغ (Hambourg) ولوهافر (le Havre) وليڤربول (Liverpool) على الخصوص. و"تفيدنا الوثائق التاريخية"[45] بأنه خلال قرن من الزمن (ما بين 1820 و1920) امتصت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 4 ملايين و500 ألف من الارلنديين و3 ملايين و200 ألف من الانجليز و5 ملايين ونصف من الألمانيين ومليونين من السكندناڤيين (les Scandinaves) و4 ملايين و200 ألف من الايطاليين و7 ملايين من الروس (les Russes) والبولونيين (les Polonais) واليهود وكذا الهنغاريين (Les Hongrois)والسلوڤاكيين (les Slovaques) والأوكرانيين (Les Ukrainiens)؛ ومليونين من المهاجرين المنحدرين من دول البلقان (les Balkans) وكذا اليونان (La Grèce) وكرواتيا (La Croatie) وألبانيا (l'Albanie) وأرمينيا (l'Arménie).

[44] Ibid., p.102.
[45] Ibid., p.26.

وفـي سنـة 1886 دُشن تمثـال الحريـة وهو المعلمـة التاريخيـة التـي صـنعها وخلقهـا بيرتولـدي (BERTHOLDI) كرمـز مـن رمـوز الحريـة والإبداع والازدهار في العالم الجديد في وقت أصبحت فيـه الهجرة أكثر حساسـية وتطـرح عـدة إشـكالات اجتماعيـة وعنصـرية وسياسـية، وقـد فُرضت عليها الكثير من القيود الأمنية والقوانين الصارمة من أجل الحد منها أو توجيهها على الأقل وهذا يتناقض مع تمثال الحرية.

وقد كانـت نيويـورك (New York) وخاصـة مـا بـين 1880 و1914 المعقل الرئيس والفضـاء الأول المستقبل لأكثـر مـن 70 % مـن الهجـرات الأوربيـــة عبـــر مركـــز الاســـتقبال الرســـمي الأول كاســـتل ݣاردن (Castle Garden) الذي تجاوزته الأحداث والـزمن فـأغلق وأسس مركز استقبال آخر جديد تحت أنظـار وأعين تمثـال الحريـة الـذي لا ينـام والـذي يوجـد بمكـان يـدعى إلـيس إسـلاند (Elis Esland)، حيـث أصـبح فيمـا بعـد متحفـــا وطنيـــا ومكانـــا فعليـــا ورمزيـــا للهجـــرة والمهـــاجرة (Musée national et lieu de mémoire d’immigration) فـي الولايـات المتحدة الأمريكية. وهـذا اعتـراف ضـمني وفعلـي ورمـزي لـدور الهجـرة والمهـاجرين فـي صـنع المجتمـع الأمريكـي الحـديث والمعاصـر، مجتمـع يعترف بتعدد الثقافات والهويات الفردية والجماعية.

من جهة أخرى، وتمهيدا للمحور الثـاني، لابد أن ندون أنـه لا يمكـن بتاتـا أن نفهم تاريخ المغـرب المعاصر دون أن نـأخذ بعين الاعتبـار مسـألة هجرة وتـهجير[46] الرحل العـرب إلـى شـمال إفريقيـا وخاصـة إلـى المغـرب

[46] دون أن ننسى دور اليهود والموريسكيين الأندلسيين المطرودين من إسبانيا ما بين سنوات 1492 و1609-1614 والذين لعبوا الدور الأهم في الحياة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية واللغوية والفنية والموسيقية والعمرانية وغيرها. للأسف الشديد، ولظروف خارجة عن إرادتنا، لا يمكن أن ندمج دراسة الأندلسيين هؤلاء في هذا الكتاب/الكراسة ولكن بإمكان المهتمين أن يراجعوا كتابنا الموجود قيد الطبع الآن والذي يحمل العنوان التالي:

Elkbir Atouf, *Migrations, représentations et sociologie rurale dans l’histoire moderne et contemporaine du Maroc (XV°-XX° siècles)*, Livre sous presse=

بكـــل امتداداتـــه الصـــحراوية، ولعـــل ذلـــك مـــا سيســـاعدنا منهجيـــا (méthodologiquement) وابستومولوجيا (épistémologiquement) على فهم الآليات والميكانيزمات التي تحكمت إلى أبعد الحـدود فـي تكـوين التنشئة الاجتماعية والتشكيلات المجتمعية التـي صـنعت تـاريخ المغـرب المعاصـر الـذي نعرفـه اليـوم، بكـل بنياتـه الاقتصـادية والذهنيـة-الفكريـة والثقافية والحضارية.

= (livraison prévu pour avril 2012), Agadir, Ed. Souss Impression, (179 p.) : voit notamment pp. 5-68.

المحور الثاني

"رُحّل شمال إفريقيا"[47] أو هجرة عرب بني معقل وتهجيرهم إلى المغرب

[47] اعتمدنا في هذه الدراسة أساسا على مقالنا: عطوف الكبير، « **رحل شمال إفريقيا من خلال كتاب روبير مونطان، *حضارة الصحراء* (*La Civilisation du désert*)** » ، مقال (ص ص. 15-52) منشور في كتاب جماعي، تحت إشراف ذ. رحال بوبريك، يحمل عنوان : ***مجتمع الصحراء في الكتابات الاستعمارية*، *القنيطرة، المطبعة السريعة -L'Agence du Sud*، 2010، (176 ص.)***. وقد قمنا بأقلمة هذا المقال المنشور حسب الهدف المنشود من خلال هذا الكتاب / الكراسة الجامعية.

لازالت إشكالية الرحل وتنقل المجموعات البشرية المتعددة وكيفية استقرار البعض منها في شمال إفريقيا تثير الكثير من التساؤلات المشروعة حول أصول السكان ومراحل تعميرهم للمنطقة وماهية العلاقات الدياليكتيكية الموجودة بين المجال البيئي – الطبيعي ونوعية البنيات الاجتماعية المتداخلة التي تم نسجها عبر التاريخ الطويل بين السكان المحليين المستقرين وبين (العرب) الرحل أو شبه الرحل في الهضاب العليا والجبال. وقد تمكن الكثير من الباحثين الجغرافيين وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيين واللّسانيين من دراسة هذا الموضوع الشائك، أما الدراسات التاريخية فإنها لم تهتم بهذه الإشكالية المطروحة إلا نادرا مقارنة مع باقي التخصصات في العلوم الإنسانية. ولعل هذا ما حفزنا إلى القيام بهذا العمل العلمي، انطلاقا من انشغالاتنا الخاصة والتي تكمن وتهتم أساسا بتنقلات المجموعات البشرية وهجراتها المتنوعة الأنماط، سواء منها الموسمية أو الدائمة أو القريبة أو البعيدة المدى.

لقد نهج الفاطميون بمصر منذ الخليفة الفاطمي العزيز ابن المعز سياسة قلدها كل الأمراء في إفريقيا والسلاطين الشرفاء في المغرب حتى القرن التاسع عشر: ويتعلق الأمر بسياسة مفادها القيام بتجميع القبائل العربية على مقربة من المدن الرئيسة من أجل ضرب عصفورين بحجر واحد:

1 - تسهيل مراقبتهم وضبطهم.

2 - استخدامهم كقوات عسكرية والاعتماد عليهم في القضاء على بعض التمردات القبلية.

إن أولى الفتوحات الإسلامية التي قادها عقبة ابن نافع الفهري لم تكن إلا غزوات سريعة بحكم الضعف الذي آلت إليه أوضاع الأقاليم والولايات البيزنطية في شمال إفريقيا. لقد اعتمدت تلك الفتوحات على آلاف من المحاربين مكونين من ***" الجند العربي الذي يناهز 80 ألفا***

متطوعا من سوريا واليمن"[48] حسب ليون الإفريقي المعروف بالحسن الوزان. وقد توسع نطاق هذا الجند وفتح مجاله أمام السكان "البربر" حتى أصبح هذا الأخير يمثل الأغلبية الساحقة.

إن إفريقيا المسلمة في قرونها الأولى كانت تشبه إلى حد ما المشرق العربي الذي نعرفه اليوم والذي سكنه أجناس مختلفون ومتنوعون ولعل اللغة العربية والدين الإسلامي كانا عاملين مهمين في توحيد السكان في هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة المكونة من ليبيا و"شمال إفريقيا"[49] وموريتانيا أساسا.

إن فكرة هجرة بني هلال وبني سليم إلى إفريقيا ترجع إلى الوزير الفاطمي الباروزي (وليس اليازوري كما كتب ذلك روبير مونطان[50] عن خطأ) الذي اقترح على الأمير الفاطمي (المستنصر بالله : 1035- 1094 م.) بمصر إرسالهم إلى القيروان حيث تمرد الأمير الزيري المعز هناك ورفض الخضوع للسلطة الفاطمية. في ظل هذه الظروف إذن كان لابد من الانتقام من المعز وخاصة وأنه قتل الكثير من الموالين للفاطميين.

من هنا نفهم مغزى واقتراح الوزير الفاطمي الداهية والذي يفيد بإرسال هجرة كثيفة مكونة أساسا من قبائل بني هلال وبني سليم التي أتعبت وأرهقت مصر. وكانت الغاية من هذه الهجرة العربية تحقيق هدفين اثنين:

1 - التخلص من هذه القبائل العربية التي كانت مثار اضطرابات عدة هددت استقرار الفاطميين بمصر.

---

[48] الحسن بن محمد الوزان، *وصف إفريقيا*، ط. دار الغرب الإسلامي، ترجمة م. حجي و م. الأخضر،1983 ، ص.40.

[49] نقصد هنا على الخصوص كل من المغرب وتونس والجزائر ومصر.

[50] Robert Montagne, La *Civilisation du Désert. Nomades d'Orient et d'Afrique*, Ed. Hachette, Paris, 1947, (267 p.), p. 232.

2 - القضاء على سلطة الأمراء "البربر"* المستقلين والذين أصبحوا تابعين للعباسيين ومواليين لهم. وهذا ما قوض سياسة الفاطميين في البلاد الإسلامية. تلك باختصار شديد هي الظروف التي ساعدت بشكل مباشر على هجرة أو تهجير بني هلال (وبني سليم) إلى إفريقية: "Ifriqiya" أي تونس الحالية.

I. هجرة عرب بني هلال إلى إفريقية: Ifriqiya (XI e- XIII e م.)

إن وصول عرب بني هلال إلى إفريقية (1045 م.)، كما ينقل لنا ذلك بعض المؤرخين[51]، يذكرنا بلوحة سوداء خاصة حين نعلم بأن إمارة إفريقية سُلمت لبني هلال مسبقا من طرف الفاطميين الذين اقتطعوا لهم مدنا وولايات إضافة إلى تجهيز الفاتحين وكأنهم في حرب أو غزو بعيد المدى. كان في طليعة "عرب بني هلال"[52] "بني رياح"[53] الذين كانوا يمثلون العرب الرحل الشديدي المراس والشجاعة والذكاء.

وكانت هجرة بني معقل إلى إفريقية بمثابة " ***غزوة هدمت فيها المباني وخربت المدن وهلكت المواشي والمزارع والمنتوجات الفلاحية*** "[54] حسب روبير مونطان الذي يستشهد بالعلامة ابن خلدون دون أن يقرأه مباشرة ولكنه اعتمد على كتاب تُجوز الآن ويتعلق الأمر بجورج مارسي (Georges Marçais)[55] الذي سنعود إليه في فيما بعد. وقد أتت بعد عرب

---

* نستعمل هنا كلمة "بربر" بنوع من التحفظ ولكن كما استعملتها النصوص التاريخية المعاصرة، مع تقبل خلفياتها الإيديولوجية والسياسية، علما أن كلمة "أمازيغ" لا وجود لها في هذه النصوص المعتمدة.

[51] تاريخ ابن خلدون المعروف بالعبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 6، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص. 31.

[52] عن عرب بني هلال راجع المصدر السابق، ص. ص. 58-.70.

[53] عن عرب بني رياح ، نفسه، ص. ص. 31-39.

[54] Robert Montagne, op. cit., pp. 233-234.

[55] Georges Marçais, *Les Arabes en Berbérie*, Paris, Ed. Le Roux, 1913, p. 97.

بني هلال قبائل عربية أخرى إلى درجة أن "مصر أفرغت من العرب المحاربين"[56] وقد استفاد بنو هلال من هذه الهجرات المسترسلة التي قوت نفوذهم بالمنطقة. وفي ظرف خمس سنوات بعد هجرة بني هلال من مصر لافريقية، أصبح الهلاليون أسياد المنطقة بدون منازع.

ولكن هناك عدة أسئلة تبقى عالقة ولم تجب عنها المصادر العربية بشكل ملائم: كالمحطات الرئيسة التي عرفتها هذه الهجرة البعيدة المدى عبر الصحاري المشرقية والإفريقية، والعدد الدقيق للرحل العرب وكيفية تزودهم بالماء والزاد والأساليب والتنظيمات اللوجيستيكية المتبعة، ثم المدة الزمنية التي استغرقتها هذه الهجرات، طبيعة الوكلاء والكشافين المرشدين للقوافل العابرة، عدد ونوعية الحيوانات المرافقة، كيفية إقامة الخيام وتأمين البضائع وراحة الجمال، الخ.

وأغلب هذه الأسئلة المهمة تبقى بدون جواب مقنع من طرف المصادر والمراجع التي تطرقت للموضوع. وهذا روبير مونطان الذي يبقى من الكتاب القلائل الذين اهتموا مبكرا بالموضوع الذي نحن بصدده والذي اكتفى بالتسطير على كون النازحين إلى قلب تونس كانوا قليلي العدد في البداية، منقسمين إلى عدة مجموعات بشرية منظمة ومستعدة لغارات العدو عليهم، ولعل مشكل الزاد والتزود بالماء والأكل والبحث عن مراعي كان يطرح إشكالا عويصا. ويذكر روبير مونطان هنا بأنه أحيانا "***تضطر القبائل المعنية بالهجرة إلى الدخول في حركية دائمة تدفعها إلى البحث عن مراعي لمدة سنة أو سنتين في صحراء ليبيا متوغلة فيها بحذر شديد على شكل مجموعات صغيرة كل منها يهتم بوظيفة معينة***"[57] (إنارة الطريق، معاينتها، الإخبار، والتنسيق فيما بين المجموعات، الخ.)

أما جاك-مونيي (Jacques-Meunié) فتعطينا جوابا مقنعا ومهما بالنسبة إلى تنظيم السفر/الهجرة التي تتطلب ، مثلا : "***من دمشق أو***

---

[56] Robert Montagne, op. cit., p. 233.
[57] Ibid., pp. 233-234.

بغداد إلى جنوب المغرب، قطع مسافة تقدر بـ 5000 كلم في حوالي 210 يوما (أي 7 اشهر) و ربما أكثر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أيام الراحة و التزود والبحث عن الماء والزاد وتبادل السلع " [58] . هذا من جهة، ومن جهة أخرى يذكر روبير مونطان بأن بعض المؤرخين الجادين، لكن دون ذكر اسمهم، ***"يتحدثون عن 200.000*** [كرقم تقريبي من الصعب مقارنته] ***لمجموع الغازين والمكتسحين للمنطقة "***[59]. ومن المحتمل أن مجموعات عربية أقل حجما هاجرت بدورها إلى المنطقة خاصة بعد نشر ***" الأخبار السارة التي رسمت لوحة جميلة لوجود الأراضي الخصبة والنهب الذي مكن إخوانهم العرب من الاغتناء السريع"*** [60].

نلاحظ بأن روبير مونطان يترجم كلمة "عرب" بـ "البدو" (les Bédouins)؛ بل إنه يحيل إحالة خاصة لشرح ذلك في أسفل "الصفحة 235 من كتابه المذكور سلفا"[61] ويستشهد المؤلف بنص طويل لابن خلدون[62]، موجود في *المقدمة*، دون ذكره للصفحات المعنية بالأمر، من أجل تأكيد "خراب العرب والصورة الوحشية التي رسمت عنهم". قد نفاجأ بالحكم القاسي لابن خلدون على العرب وهذا ما حفزنا إلى الرجوع للنص الأصلي لابن خلدون، على الأقل من أجل مقارنة الترجمة التي اعتمدها مونطان، ويتعلق الأمر بالفصل المعنون : "في أن العرب إذا تغلبوا على الأوطان أسرع إليها الخراب" ويضيف روبير مونطان معلقا على هذا النص الرهيب بالتسطير على ***" القساوة التي حكم بها المؤرخ العربي على الاضطرابات والبلبلة التي أحدثها العرب الرحل البدويون***

---

[58] Jacques Meunié, *Le Maroc saharien dés origines au XVI e siècle*, (2 vol., (990 p.) ouvrage qui a été l'objet d'une thèse soutenue en 1975 à la Sorbonne), Ed. Librairie Klincksieck, Paris, Vol., 1, 1982, p. 56 .
[59] Robert Montagne, op. cit., p. 239.
[60] Ibid., p. 238.
[61] Ibid., p. 235 (note n° 3).
[62] ابن خلدون، *المقدمة*، الطبعة الأولى، 2004، ص. 194-199.

الآتـون مـن شـبه الجزيـرة العربيـة إلـى الولايـات الجميلـة التـي أمنـت وحافظت روما وبيزنطة على ازدهارها ورخائها لمدة طويلة "[63].

ونحن هنا أمام نزعة استعمارية محضة تحاول أن تمرر أطروحاتها الكولونيالية من أجل تبرير خلفياتها الاديولوجية المتناقضة، خاصة وأن روبير مونطان لايخفى عليه أن ابن خلدون يصنف العرب إلى قسمين:

- "العرب" الخلص المستقرين بالحجاز واليمن والعراق الذين أبدعوا وخلقوا حضارة راقية،
- ثم "الأعراب" أولئك البدو الرحل الذين هاجروا من المشرق إلى إفريقيا وهم الذين ينطبق عليهم نص بن خلدون السالف الذكر. ومصطلح "الأعراب" مصطلح سوسيولوجي يعني "البداوة والترحال"[64].

وهذا لا يفسره روبير مونطان كذلك؛ بل يحاول أن يعمم مفهوم الأعراب أو يخلطه بمصطلح العرب لغرض في نفس يعقوب. إنها قراءة اختزالية مبيتة لمقدمة بن خلدون، زد على هذا أن المؤلف يذكرنا في آخر النص بأمجاد روما وبيزنطة بطريقة "نوسطالجية" حنينية واعية في فكره أو لاواعية في مخيلته. وفي كل الحالات فنحن نعرف بأن روبير مونطان كان من أوائل المنظرين والمشاركين في المشروع الكولونيالي؛ بل من المدافعين عنه والمقتنعين به حتى النخاع.

وبعد توحيد وخضوع ما يسمى في "الحقبة الوسيطية" بـ"الغرب الإسلامي" للإمبراطورية الموحدية، بما في ذلك الأندلس، وبعد مرور أكثر من قرن عن مجيء العرب الهلاليين إلى إفريقية، سنة1151 م، استطاع السلطان الموحدي عبد المومن أن يحقق انتصارا مهما وباهرا على البدويين العرب الرحل في معركة فاصلة تعرف بمعركة "ستيف" أو "سطيف" (Sétif) وقد تم " ***إبادة وقتل معظم المحاربين العرب وتنقيل نسائهم وأطفالهم إلى مراكش وقد فرض السلطان المنتصر عبد المومن***

[63] Robert Montagne, op. cit., pp. 235.

[64] حول هذا الموضوع انظر جرمان عياش، *دراسات في تاريخ المغرب*، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1986، ص. ص. 33-41.

على المنهزمين وقوادهم الهجرة إلى مراكش إن هم أرادوا رؤية نسائهم وأطفالهم"[65]. من هذا المنطلق، وابتداء من هذا التاريخ تغير ميزان القوى لصالح السلاطين "البربر" الذين استطاعوا أن يتحكموا في الهجرات العربية إلى المغرب والتي تغير مجراها ومسارها من هجرة تخريبية عنيفة إلى هجرة يتحكم فيها السلاطين الموحدون الذين قاموا بتنقيل وتهجير هؤلاء العرب الرحل إلى مختلف السهول الأطلنتية، فارضين عليهم الاستقرار خارج وحول عواصمهم.

كان الهدف من عمليات التنقيل/التهجير هذه مزدوجا:

- تحديد مواقعهم وضبطها من أجل استدراك الموقف حين تمردهم.
- من جهة ثانية، استعمال ما تبقى منهم كقوة عسكرية في المعارك الكبرى وهذا ما حدث في الأندلس، مثلا.

وهكذا احتضرت ملحمة الهلاليين وتكسرت على صخرة السلاطين الموحدين الذين عرفوا كيف يقفون كحاجز أمام مدهم التوسعي. بهذا انطوت صفحة كاملة من تاريخ بني هلال لكي تفتح أخرى متجسدة في الامتصاص البطيء لهؤلاء العرب الرحل الشرقيين من طرف "إفريقيا الشمالية"، وهذا ما أعطانا انصهارا نُسجت والتقت فيه كل التجانسات "العرقية" و"الاثنية" التي ذابت كلها في إطار الحضارة "العربية البربرية الإسلامية".

II. نزوح واستقرار عرب بني معقل بالمغرب وفتح جنوب موريتانيا

تمثل معركة "ستيف" أو "سطيف" (1151م.) مرحلة فاصلة في تاريخ شمال إفريقيا؛ بحيث جعلت هذه المعركة حدا لتحالفات العرب القوية، مما سهل دخول قبائل عربية بأكملها في خدمة السلاطين "البربر" والتي ستشاركهم في انهزاماتهم وانتصاراتهم المتتالية.

إن تدفق العرب البدو القادمين من الشرق إلى شمال إفريقيا لم يتوقف بعد. وهكذا نجد أن عرب بني سليم هاجروا وسيطروا على بلاد

[65] Robert Montagne, op. cit., pp. 237.

بركه (Barka) وطرابلس (Tripoli) تم إفريقية - تونس دافعين بني رياح إلى التوجه نحو الغرب، أي نحو المغرب. ومع مرور الزمن تكونت ولاية القسطنطينية الحالية.

وبفعل التمردات والتحالفات التي قام بها بعض المغامرين من عائلة المرابطين - بنو غانية- استغل الموحدون الفرصة مرة أخرى كي يفرضوا عمليات تنقيل وترحيل القبائل العربية المحاربة والمشاركة في اضطرابات 1187م. التي حتمت الاستقرار المفروض عليها بالمناطق المغربية التالية:

- تمسنا (Tamasna).
- السهول الاطلنتية.
- وكذا سهول الغرب.

وعموما، أرغم العرب على الإقامة في مناطق غير ملائمة لتربية الجمال التي يحسنون ثقافتها بالدرجة الأولى، هكذا أصبح هؤلاء البدو الرحل- المهاجرون بالأمس فلاحين صغارا اليوم وفيما بعد، إذ نجدهم عمروا الشاوية واهتموا هناك بتربية الخيول والمواشي، ونراهم اليوم يحملون أسماء مختلفة : مثل بني عمير (Beni Amir) المكونين لأهم مجموعة بالمغرب.

إن روبير مونطان لم يفسر حيثيات دخول العرب المعقليين إلى المغرب، وعددهم وأصولهم "العرقية" (بطونهم) ولم يذكر كيفية توزيعهم أو تقسيمهم المجالي الدقيق ونوعية هجرتهم وكذا مدى تحكمهم في المجال المغربي. وهنا يجيبنا صاحب *العبر* عن بعض هذه الأسئلة في نص تعمدناه طويلا؛ لكنه من الأهمية بمكان: « **بني معقل [...] هم *أوفر قبائل العرب ومواطنهم بقفار المغرب الأقصى* [...] *وهم ثلاثة بطون، ذوي عبيد الله وذوي منصور وذوي حسان. فذوي عبيد الله منهم هم المجاورون لبني عامر ومواطنهم بين تلمسان وتاوريرت* [...] *ومواطن ذوي منصور من تاوريرت إلى بلاد درعة ويستولون على ملوية كلها إلى سجلماسة وعلى درعة وعلى ما يحاذيها من التل* [...] *ومكناسة***

وفاس وبلاد تادلا والمقدر ومواطن ذوي حسان من درعة إلى البحر المحيط وينزل شيوخهم بلاد طول قاعدة السوس فيستولون على السوس الأقصى وما إليه وينتجعون كلهم في الرمال إلى مواطن الملثمين من گدالة ولمتونة ومسوفة وكان دخولهم إلى المغرب مع الهلاليين في عدد قليل يقال أنهم لم يبلغوا المائتين واعترضهم بني سليم فأعجزوهم [...] ***ونزلوا بآخر مواطنهم بما يلي ملوية ورمال تافيلالت*** [...] ***فعفوا وكثروا وأسروا في صحاري المغرب الأقصى فعمروا رماله وتغلبوا في فيافيه وكانوا هناك أحلافا لزناتة أيامهم وبقي منهم في افريقية جمع قليل. ولما استفحل أمر زناتة بالمغرب وملك أبو علي ابن السلطان أبي سعيد سجلماسة*** **[...] انضوى إليه هؤلاء الأعراب أهل السوس من الشبانات وبني حسان ورغبوه في ملك هذه القصور فأغزاها من تخوم وطنه بدرعة ودخل القرى عنوة وفر علي ابن الحسن وأمه إلى جبال نكيسة عند صنهاجة ثم رجع ثم غلب السلطان أبي الحسن واستولى على المغرب كله ورغبه العرب في مثلها من قصور السوس فبعث معهم عساكره وقائده حسون ابن إبراهيم ابن عيسى** ***[...] فملكها وجبى بلاد السوس*** **[...].** ***استقامت حاله مدة ثم انقرض أمر السلطان أبي الحسن*** **[...]** ***والعرب يقتسمون جبايته ورعاياه من قبائل المصامدة*** **وصنهاجة »**[66].

من أجل التعليق على هذا النص الخلدوني يمكن الإدلاء بالملاحظات التالية:

- إن عدد المعقليين النازحين إلى المغرب لم يتعد 200 محارب وهذا عدد قليل جدا، رغم أن صاحب النص لم يكن متأكدا من مصدر الخبر (يجب ملاحظة :"*يقال إنهم* ...").
- سهولة خضوع "البربر" المستقرين؛ مما يدفعنا إلى الاعتقاد بضعف

[66] ابن خلدون، *العبر*، نفسه، الجزء 6، ص. ص. 58-59 و ص. 70.

وانهيار السكان المحليين أو قوة العرب الغازين الذين كان عددهم محدودا في حالة ما إذا صدقنا بن خلدون.

- يخبرنا صاحب *العبر* أيضا عن بطون العرب المعقليين النازحين إلى المغرب: " وهم *ثلاث بطون، ذوي عبيد الله وذوي منصور وذوي حسان*"، ثم يذكر المناطق التي نزحوا إليها أو استقروا بها : شمالا وجنوبا.

- وأخيرا يذكرنا بن خلدون بأهمية التحالفات الظرفية وفرض المعقليين لسيادتهم على "البربر" السكان "الأصليين" الذين أصبحوا بمثابة محميين يشترون سلامتهم وحمايتهم بثمن الضرائب المجحفة.

ومن خلال *العبر* يمكن تتبع سيطرة المعقليين على مجالات صحراوية متعددة أخضعوها لسيادتهم انطلاقا من الجنوب المغربي: ***" وقام هؤلاء المعقل في القفار وملكوا قصور الصحراء [...] مثل قصور السوس غربا ثم توات ثم جودة تم تامتصيت ثم واركلان ثم تاسبيبت ثم تابكورارين شرقا [...] فجار عرب المعقل هؤلاء الأوطان في مجالاتهم ووقعوا عليها الإتاوات والضرائب "***[67]. هكذا تمكن "عرب بني معقل"[68] من الانتشار بسهولة بجنوب موريتانيا (حيث احتفظوا حتى الآن بشعرهم الطويل وملابسهم ذات اللون الأزرق) و باقي الصحراء.

وتختلف المصادر والمراجع حول التاريخ الدقيق لدخول أو هجرة المعقليين إلى الصحراء، ولكن في حالة ما إذا صدقنا ابن خلدون فإن وصولهم كان في الربع الأخير من القرن الرابع عشر الميلادي، وذلك بتشجيع من المرينيين، علما أن هذه القبائل المعقلية أصبحت مستقلة في اختياراتها الجماعية وفرض سيادتها. ومن المؤكد أن المناطق الصحراوية بما فيها الجنوب المغربي وموريتانيا عرفت عدة تدفقات هجروية عربية من الصعب سبر أغوارها في ظل ندرة المصادر والمعطيات الحالية التي تجمع على كون القبائل الأولى المهاجرة إلى

---

[67] نفسه، ص. 70.

[68] انظر التقسيم الخلدوني الدقيق لعرب بني معقل، نفسه، ص. 85 وما بعدها.

الصحراء تنتمي أساسا إلى عرب بني معقل وخاصة منهم فرع بني حسان. وابتدءا من القرن التاسع عشر أصبح عدد النازحين مرتفعا جدا، ولكن روبير مونطان، شأنه في ذلك شأن المصادر العربية المتناقضة عامة[69]، لم يذكر أي عدد موثوق لهم -للأسف الشديد-.

وفي عهد بن خلدون كان عرب بني هلال يتكونون من عدة مجموعات[70]:

- المغرب الأوسط : نجد استقرار بني عبيد الله الذين يشكلون الأغلبية الساحقة.
- سوس: اولاد المختار (Ouled El Mokhtar) الذين آزروا المتمردين ضد السلطان المريني الذي عاقبهم على ذلك دون القيام بتنقيلهم هذه المرة كما فعل أسلافه، ولكن، احتفظ بهم من أجل استخدامهم كقوة عسكرية في حالة استنفار.
- عرب بني معقل درعه : ذوي منصور الذين تحالفوا مع كبار العائلات الزناتية وقد ربطوا أيضا علاقات وتحالفات سياسية-اقتصادية مع قبائل أخرى امتدت حتى ملوية.

تسبب عرب بني معقل، خلال السنوات الأولى من القرن الرابع عشر في اضطرابات عنيفة حتمت على السلطان المريني أبو الحسن معاقبتهم؛ ولكن الرياح حملت ما لا تشتهي سفن السلطان المريني الذي انهزم أمام القوات المعقلية سنة 1348م. وكانت كارثة كبرى بالنسبة إلى المرينيين؛ إذ فتحت هذه الهزيمة المفاجئة الباب على مصراعيه لتوسيع الهجرات العربية التي توزعت في كل مجموع البلاد الإفريقية (القارة) والصحراوية. وقد نتج عن كل هذا تدهور السلطة السياسية مما أدى إلى القضاء على التجارة الصحراوية. وذلك ما انتبهت إليه الباحثة جاك-مونيي التي كتبت بأن ***" المعقليين و صلوا جنوب المغرب بداية القرن***

---

[69] اللهم ابن خلدون كما سبق أن ذكرنا ذلك سابقا والذي يشير إلى عددهم القليل جدا (200 فردا) وغير الموثوق.
[70] نفسه ص. 70-78.

الثالث عشر في إطار مجموعات صغيرة ولكن سرعان ما تطور عددهم وسيطروا، منذ أواسط القرن الثالث وحتى بداية القرن السادس عشر، علـى مجموع الواحـات المغربيـة بمـا فيهـا سوس، فارضين حمـايتهم لمعظم القبائل البربرية مقابل ضرائب مجحفة أحيانا [...] وقد ترتب عن غزو بني معقل للجنوب المغربي فراغ سياسي أدى إلى القضاء على التجارة الصحراوية " [71] انطلاقا من سجلماسة وظهور قصور تافيلالت.

على أية حال، استقر عرب بني معقل بشكل نهائي بجبال الأطلس مـراقبين كـل ممراتـه التجاريـة الرئيسـة وكـذا كـل التحركـات القبليـة المجاورة، ومرة أخرى يذكرنا روبير مونطان ويكرر ما كتبه قبل ذلك حول: " ***خراب العرب للعمران وخيانتهم لأمرائهم وغزواتهم الوحشية المتكررة للقبائل المجاورة***"[72]، مستشهدا مرة أخرى بابن خلدون حتى لا نتهمه بالقساوة المفرطة أو النزعة الاستعمارية التي تفوح رائحتها، بل لم يطفأ لهيبها بعد. في حقيقة الأمر، لا بد من التذكير بأن روبير مونطان لم يقرأ نص المقدمة الأصلي؛ ولكنه اعتمد على نص "جورج مارسي"[73] المليء بالخلفيات الأيديولوجية.

يكتب روبير مونطان بأن " ***المؤرخ الكبير العربي ابن خلدون كتب بجلاء ووضوح رائـع مصورا مواصفات وخصائص موت الحضارة المستقرة التـي حطمها ودمرها الرحل***"، وهنا يحاول المؤلف المذكور تنويع "مصادره" المرجعية فيستشهد بسان أوكَيستين (Saint Augustin) الذي يذهب في نفس الاتجاه مكررا " ***دور العرب الرحل في تدمير الحضارة المستقرة*** "[74]، ولعل المراد من هذا الطرح هو تكريس تقسيم وحدة المغرب وبالتالي"ضرب العرب بالبربر" عبر الحنين إلى خلفيات الظهيـر البربـري (16 مـاي 1930) خاصـة وأن الكتـاب المعتمـد

---

[71] Jacques Meunié, V. I., op. cit., p. 66-67.
[72] Robert Montagne, op. cit., pp. 244-245.
[73] Georges Marçais, *Les Arabes en Berbérie*, pp. 308-309 : cité par Robert Montagne, op. cit., p. 245.
[74] Cité par Robert Montagne, op. cit., p. 245.

(أي *La civilisation du Désert*) ظهر في وقت حرج بالنسبة إلى فرنسا الكولونيالية؛ حيث توسعت دائرة الحركات الاستقلالية في كل المستعمرات.

ويذكر روبير مونطان بأن القرن الخامس عشر تميز بفوضى وضباب عارمين حجبا عنا رؤية سماء المغرب، وقد استمر هذا الضباب الآثم حتى قبيل ظهور السعديين، ويتأسف على كون هذه الفترة لم تعرف أي إنتاج تاريخي عربي، كما هو الشأن عند ابن خلدون، يمكننا من متابعة تاريخ البلاد المغربية حتى آخر محطة هجروية تهم القبائل العربية. هكذا يسجل روبير مونطان: « ***أصبح الرجال يرتجفون داخل المدن ويموتون بالقبائل. إنها الفوضى الكبيرة التي باتت تعم المغرب المنقسم إلى عدة إمارات صغيرة ومتناحرة فيما بينها. إن هذه البلاد أصبحت لقمة صائغة تحت رحمة الحروب المظلمة بين العرب والبربر. هكذا أضحت إمبراطورية المرابطين والموحدين عبارة عن أرض مخربة كنتيجة حتمية لاجتياح وغزو عربي بدأ*** **بافريقية**[Ifriqiya] ***أولا، وذلك منذ أربعة قرون مضت. تلك هي المرحلة التاريخية- المخاض التي عرفت استقرار السكان العرب والبربر لمغرب اليوم بالشكل النهائي الذي نعرفه الآن. وفي الأخير يجب أن نسطر على مسألة مهمة تكمن في كون زمن الفتح والغزو قد ولى حيث تبربرت المجموعات العربية وتعربت*** **المجموعات البربرية** »[75]، يعلق المؤلف.

ولا داعي للرجوع إلى بعض التناقضات التي سقط فيها المؤلف خوفا من تكرار ما سجلناه سابقا، ولكن مع ذلك وجب التسطير على القراءة الاستعمارية التي تعتمد على ثنائية البربر ضد العرب والصراع الأزلي فيما بينهم (لا بين صنهاجة وزناتة على سبيل المثال لا الحصر). وهذه النزعة الاستعمارية تدخل في إطار أوسع رَوَّجت لها جل الكتابات الاستعمارية التي لعبت على وتر ثنائية عرب/بربر، زوايا/محاربين، بلاد

[75] Robert Montagne, op. cit., pp. 245-247.

المخزن/بلاد السيبة، بدو - رحل/مستقرين، الخ. ولعل الأدهى من هذا، هو كوننا يمكن أن نستنبط وجود نمطين من الإنتاج متكاملين، غير متناقضين، ولا غنى لأحدهما عن الآخر وهذا يفند ثنائية التناقض المسطر سابقا: "المستقرين ضد الرحل". ونتوفر في هذا الإطار على عدة معطيات كتلك التي أوردها أحمد مزيان في كتابه ***المجتمع والسلطة المخزنية***: ***"الشراكة في تجارة الغنم وتبادل المنافع بين الرحل والمستقرين وظاهرة خزن المواد والنقود والسلاح من طرف المستقرين لصالح الرحل"***[76]. ومن هنا يمكن أن نفهم بأن علاقة البدو الرحل بالبربر المستقرين تنبني على نوع من تقسيم العمل والمجال. وعكس ما يتبناه الكتاب الاستعماريون، فعلاقة الرحل بالبربر المستقرين ليست دائما مبنية على الحرب؛ ولكن هناك فترات تاريخية عرفت تضامن الرحل مع المستقرين ضد الاستعمار الأجنبي.

ورغم مغالاة هذا النص المونطاني الشحنة، وقساوته[77] على العرب والمغرب، فهو يمهد للاستقرار النهائي للبدويين الرحل بالمغرب.

استقرار العرب الرحل بالمغرب

يمكن أن نتتبع تاريخ الاستقرار المفروض على إحدى المجموعات العربية الصغيرة من خلال ملاحظة المآل الذي أصبحت عليه مثلا بعض العناصر العربية الموجودة بين سهل مراكش وسهل أنڭاد[78]:

- اولاد بو السبع (Ouled Bou Sba'a) الذين لديهم إخوان وأولاد عمومة بموريتانيا والذين استقروا نهائيا بسهل مراكش.

---

[76] أحمد مزيان، *المجتمع و السلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر*، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجزء الأول، 2007، ص. ص. 109-127.

[77] لابد أن نشير إلى كون تاريخ فرنسا، مثلا، نجده حافلا بالحروب الأهلية والمجازر الدينية المدمرة التي ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء : نذكر هنا مذبحة "سان بارتيليمي" (Saint-Barthélemy) التي وقعت بباريس ليلة 24 غشت 1572 وخلفت أكثر من 3000 قتيل بروتستنتيني (protestants) فلماذا لم يقارن أو يكتب مونطان عنهم أي شيء ؟

[78] Robert Montagne, op. cit., pp. 246-247.

- بنو سجّة أو سجّه (Les Sedja) الموجودون قرب العيون بسهل أنڭاد (Angad) وينحدر عرب بني سجّه (Les Sedja) من القبائل المعقلية الآتية كأجدادها من مناطق توات عبر سهول الجنوب المؤدية إلى الأطلس المتوسط. وكان السلاطين بالمغرب يستغلونهم في المعارك العسكرية والحرْكات القبائلية. وقد قاموا أكثر من مرة بترحيلهم وتنقيلهم الإجباري من سهل أنڭاد قرب توات إلى مناطق تبعد نحو 300 كلم في اتجاه الغرب وأبعد من ذلك قرب مكناس بسهل سايس، والجدير بالذكر أن هذه التنقلات الأخيرة حديثة العهد؛ إذ وقعت في عهد علويي القرن التاسع عشر.

في الحقيقة لم نتمكن من ضبط اسم "بني سجّة" الحقيقي ولا موقعهم الجغرافي، الذي حُرف أو اندثر، وربما أصبح "بنو سجّة" يحملون إسما آخر، والغريب في الأمر، أن ابن خلدون والحسن الوزان لم يذكرا هذا الاسم، علما أن الوزان اعتمد فقط على ما احتفظت به ذاكرته حين تحريره لمخطوطه "***وصف افريقيا*** " كأسير بإيطاليا. لقد قرأ صاحب "*وصف إفريقيا*" ابن خلدون، ما في ذلك من شك، لكنه لم يعتمد نفس التقسيم الخلدوني لقبائل العرب النازحين إلى المغرب في القسم الأول من الجزء السادس من *كتاب **العبر*** المعنون: "الطبقة الرابعة من العرب المستعجمة"[79].

هناك عدة " تحريفات لأسماء القبائل العربية والمواقع التي سكنوها أو مروا منها وذلك ناتج عن الترجمات الأجنبية المتعددة التي حرَّفت وأفسدت الكثير من الأعلام القبائلية "[80]، كما سطّر ذلك مترجما ***وصف إفريقيا***. على أية حال، هناك اختلاف واضح بين ابن خلدون والوزان وروبير مونطان في ذكر بعض البطون والأفخاذ العربية، وهذا راجع بالأساس إلى تطور الأسماء نفسها التي لم تحتفظ بها الأجيال المتعاقبة كما هي أصْلا.

---

[79] نفسه، ج. 6، ص. ص. 2-88.

[80] أنظر تقديم كتاب *وصف إفريقيا، ص. 2-3.*

هكذا انقرضت بعض القبائل العربية وظهرت أخرى تحمل أسماء جديدة أو معاصرة أكثر رمزية: مثل أسماء رؤساء بعض القبائل أو المناطق الدالة. ورغم وعينا بأن هذه التأويلات والافتراضات تحتاج إلى سند تاريخي بيد أننا نتوفر على بعض المعطيات التي تذهب في هذا الاتجاه، وهذا أحمد مزيان يذكر الكثير من القبائل التي " اختفت من دون أثر" مقارنة مع "موطن الاستقرار الأول" أو المكان المُهاجَر إليه. ومن بين أسباب ذلك يسجل المؤرخ مزيان أن ***" أسر وجماعات غادرت مستقراتها القديمة في القصور واستوطنت غيرها. هذه الهجرات انحصرت في إطار بُعدين جغرافيين: أولهما تم على مستوى المنطقة*** [يقصد المؤلف هنا فڭيڭ التي يكتبها هكذا: "فجيج"] ***وثانيهما انتقلت فيه الأسر المهاجرة إلى جهات أبعد داخل المغرب والجزائر. وهذه المعطيات الديمغرافية استقيناها من مصادر عدة تختلف من حيث الأهمية والقصد، فلم تكن إشاراتها للعديد من الأسر المختفية الآن من المنطقة رغم قيمتها، بما يفيد عن مصيرها لاحقا.***[...] ***وقد عرفت البنية السكنية بدورها تغييرا تمثل في اختفاء العديد من القصور والدشرات في مجال الواحات بالمنطقة خلال القرنين الماضيين على الأقل.*** [...] ***وفي فجيج نفسها انقرض الكثير من القصور لأسباب عديدة أهمها الصراعات البالغة حد التدمير.*** [...] ***ومن بين الأسباب الأخرى ضغوطات القبائل الرحلية التي دفعت بسكان بعض الدشرات إلى مغادرتها والاندماج في قصور أكبر.*** [...] ***وقد اعترى بنيتها التسكانية خلل ناجم عن عملية طرد وجذب للأسر والمجموعات لأسباب متباينة يرتبط معظمها بالنزاعات حول المجال والمياه، وبعضها بضغوط الرحل على المستقرين، ولأسباب طبيعية : (توالي الجفاف، والمجاعة، والأوبئة)، أو لأسباب غامضة نظرا إلى توغلها في القدم من دون أن يترك عنها خبر فيما هو متداول من المصادر "***[81]. ويعطي صاحب النص هذا، لوحة مفصلة (عبارة عن

---

[81] أحمد مزيان ص. 54-55 و 58.

جدول) لأكثر من 50 أسرة "بربرية" أو عربية هاجرت أوطانها الأصل أو اختفت ولم يعد لها أثر[82].

وفي كل الحالات، استقر العرب نهائيا في أغلب المناطق المغربية معتمدين على الزراعة والفلاحة تاركين إلى الأبد حياتهم الرحلية القديمة والتي أصبحت متجاوزة، وأكثرهم عددا هم الموجودون بناحية العيون الحالية. وقد فقدوا كل تجانس اجتماعي و"إثني" فأصبحنا نراهم كمجموعة "اصطناعية" اختلطت مع السود الذين تعرفوا عليهم بمختلف الواحات الصحراوية. وقد دخلوا في صراع مرير مع "بربر" الشمال والجنوب المستقرين حول نقط الماء والأراضي الخصبة، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ولعل وجودهم في قلب المناطق "البربرية" لا يمكن إلا أن يؤثر عليهم إلى درجة قصوى اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، ومع ذلك لازال البعض من هؤلاء العرب متشبثين ببعض العادات والتقاليد، ويكفي كمثال على ذلك أن نذكر هنا، بما كتبه روبير مونطان، أن "***مجموعة عربية تملك منذ بداية هذا القرن*** [أي القرن العشرين] ***حوالي مائة جمل، أي ما يمثل نسبة 5 % مما يمكن أن يتوفر عليه رحل الصحراء الكبار***"[83].

لقد ساعد السلم الاجتماعي وانقراض بعض الأمراض، منذ سنوات 1920، على ازدياد عدد السكان "***عكس المواشي التي تقلصت بفعل تقلص المجال نفسه. في الفترة نفسها تقلص عدد الجمال إلى الثلثين، أما عدد الخيول فقد تقلص بنسبة 30 %***"[84] وهذه كلها تحولات فرضت على السكان العرب الذين أصبحوا يمارسون التنقلات القصيرة جدا في إطار مجال محدود يعتمد أساسا على الزراعة. ويكتب روبير مونطان عن تطور قياسي، في ظل "السلم الفرنسي" الذي أثر بشكل كبير يقدره بجيل بأكمله مقابل قرن من الزمن في ظل ظروف عادية (أي قبل

---

[82] أحمد مزيان، نفسه ص. 59-69.

[83] Robert Montagne, op. cit., p .247.

[84] Ibid., pp. 247-248.

الحماية) وهذا تناقض صارخ مع الواقع إذ أننا نعرف أن نتائج الاستعمار كانت أكثر من سلبية على البنيات التقليدية للسكان المحليين والذين كانوا مجبرين على ممارسة "الهجرة نحو الشمال" أو الجزائر أو فرنسا من أجل ألا يموتوا جوعا.

فتح العرب المعقليين لموريتانيا (XVI e - XVIII e م.)

تشبه البلاد الموريتانية، بحكم عدة عوامل جغرافية ومجالية، شبه الجزيرة العربية، أرض أجداد عرب ذوي حسان المعقليين الغزاة أو الفاتحين للمنطقة. وقد وجد النازحون الجدد، بعد سفر متعب وهجرة طويلة، ظروفا وأراضي شاسعة غير محدودة المجال بالنسبة إلى جمالهم؛ فحين توجههم إلى الشمال نجدهم يحتكون بالمغاربة المستقرين، أما حين يهاجرون إلى الجنوب فهم يصادفون ويعاشرون الأفارقة السود الذين كان من السهل عليهم **" استغلالهم واستعبادهم واسترقاقهم "**[85] على حد تعبير روبير مونطان. وقد أعطت موريتانيا للحسانيين إمكانية تنظيم خط تجاري كبير ينطلق من المغرب حتى السودان عبر القوافل الصحراوية.

خلال القرن الثالث عشر وفي وقت ظهر فيه عرب بني معقل بمنطقة سوس وتخوم درعة، لم تكن موريتانيا فارغة من السكان، ولكنها لم تكن تتوفر على أراضي خصبة كبيرة. ومع ذلك فهذه الأرض كانت مفضلة من طرف القبائل الصنهاجية التي تمارس الهجرة والترحال كما هو الشأن بالنسبة إلى عرب بني معقل. نحن نعلم أن الصنهاجيين الذين كانوا يُعرفون بالملثمين – المرابطين قد حكموا وسيطروا على مجموع ما يسمى بالغرب الإسلامي، وكذا على أهم المحاور التجارية الإفريقية الصحراوية. وفي نهاية حكم الموحدين (ق. XIII) نجد أن صنهاجة موريتانيا كانوا في صراع مستمر مع الممالك (الإفريقية) السوداء، وخاصة السودانية. وقد تمكنوا من فرض سيادتهم على "برابرة"

---

[85] Ibid., p. 249.

الصحراء الوسطى إلى حدود ورغلة (Ouargla) وغانا (Ghana) وولاتة (Walata).[86]
وبعد طرد بني معقل من طرف المرينيين أو دفعوا بطريقة أو بأخرى إلى الهجرة نحو موريتانيا سيتغير الوضع رأسا على عقب. إذ أن المعقليين العرب قاموا بغزو البلاد الموريتانية الشمالية في البداية، منطقة "ساكَيت الحمرا" (Saguiet el Hamra). وبعدها سنلاحظ اجتياح الصحراء سواء عن طريق التسرب الهادئ (l'infiltration pacifique) أوعن طريق حروب ضارية حول نقط الماء والممرات التجارية الصحراوية التي كانت تستغلها قبل ذلك قبائل صنهاجية أصبحت منذئذ مهددة في حياتها "وفي عقر دارها" من طرف عرب ذوي حسان المعقليين.
إن صورة الهرم الاجتماعي التي تكونت بعد الفتح، لم تتغير حتى الآن، وهي تذكرنا بتراتبية المشرق العربي حسب روبير مونطان[87] الذي يغرق في عموميات أصبحت متجاوزة الآن في ظل الدراسات المعاصرة. ويمكن تلخيص تلك التراتبية الاجتماعية كالتالي:
- نجد في أعلى السلم الاجتماعي الفاتحين المحاربين، حملة السلاح، أي ذوي حسان الذين فرضوا سيطرتهم وسيادتهم على المجالات الرعوية الصحراوية بالقوة التي مكنتهم من فرض ضرائب متنوعة على الفئات المنهزمة والتي تسمّى إزناكَن/ازناكَة أو لحمة.
- ثم الشخصيات الدينية ذات "الأصول البربرية" المعتنقة للإسلام والتي تمثل الحضارة الروحية المتجسدة في الزوايا من أصل صنهاجي. ولعل «***أهم مميزات*** [هذه] ***الزوايا تكمن في وظيفتها الدينية وطابعها السلمي. والزوايا مبدئيا لا تحمل السلاح ليس فقط لأن ليس لها الحق في حمله***

[86] Ibid., pp. 249-250.
[87] Ibid., pp. 249-251.

بعد هزيمتها في [حرب] ***شُرْبُبَّه***[88]***. ولكن أيضا لأن هذا السلوك يتناقض مع أخلاقياتها وشيمها المثالية كما وضعها محمد اليدالي في القرن 18م. في نصه الشهير "شيم الزوايا"***[89]».

- ثم يأتي بعد هاتين الفئتين (أي المحاربين الحسّانيين والزوايا[90]) : أهل زناكَـة (Zénaga) أو ازنـاكَن (لحمـة) وهـم الغـارمون المنحـدرون فـي أغلبيتهم من صنهاجة المنهزمـة فـي حروبها ضد بني حسان. ويوضح رحال بوبريك بأن ***" المرور من مرتبة اجتماعية إلى أخرى عملية دائمة وخصوصا فيما يتعلق بالمجموعات التراتبية الثلاث : حسان والزوايا وازناكَا "***[91]

- ثم نجد بعد ذلك العبيد السود القادمين من السودان والذين يعيشون مع أسيادهم، وقد وُجدوا فـي هذه المرتبـة كنتيجـة لتجـارة الـرق أو السلب والاختطاف الذي أدى إلى ازدهار تجارة عالمية تعرف بالتجارة الثلاثية (le commerce triangulaire[92]) بين إفريقيا وأوربا وأمريكا، دامت فصولها منذ القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن العشرين.

---

[88] دارت رحى حرب شُرْبُبَّه (التي أسست لنظام الإمارة في بلاد موريتانيا خلال ق. 17) مابين 1671 و1677 في الجنوب الغربي الموريتاني وخاصة منطقة الترارزة/الطرارزة. "وهي التي شكلت في بلاد البيضان امتدادا لظاهرة المهدوية المعروفة في بلاد المغرب الكبير": أنظر رحال بوبريك، *دراسات صحراوية. المجتمع والسلطة والدين*، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط. الأولى، 2005، ص. 75.

[89] رحال بوبريك، نفس المرجع، ص. 156.

[90] من أجل فهم ميكانزمات ودور الزوايا الوظيفي في المغرب خاصة، راجع محمد ضريف، *مؤسسة الزوايا في المغرب*، منشورات *المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي*، ط. الأولى، 1992.

[91] رحال بوبريك، المرجع السابق، ص. 152-153.

[92] Voir le dossier « Polémique sur l'histoire coloniale », in *Manière de voir 58, Le Monde Diplomatique*, Juillet-Août 2001, et *Manière de voir 82, Le Monde Diplomatique*, dossier sur « l'histoire occulté », Août- Septembre 2005.

- وينبثق عن هؤلاء الأخيرين مجموعة الحراطين الذين ينحدرون بدورهم من العبيد القدامى الذين تم تحريرهم فيما بعد. وقد كان هؤلاء الحراطين يشتغلون في الزراعة والفلاحة أواسط العرب المستقرين.
- وبعدهم نلاحظ وجود فئة تمتهن الغناء والموسيقى والرقص : *إڭاون* ثم بعض الحرفيين كالحدادين.
- وأخيرا في آخر السلم الاجتماعي نجد السحرة المشعوذين ثم الصيادين وغيرهم.

هذه التراتبية الاجتماعية لا تمنع من وجود وحدة فعلية لكل هذه الفئات، كما يذكر ذلك روبير مونطان، ولكن حسب رحال بوبريك فهي ***" تختلف في بعض تفاصيلها وتشكلاتها من منطقة إلى أخرى من بلاد البيضان"***[93] ونحن نعتقد أن الصيرورة التاريخية تفرض في آخر المطاف هذه التحولات الاجتماعية التي تستجيب إلى خصوصيات محلية وبيئية وثقافية واقتصادية أكثر منها سياسية.

من الملاحظ أنه منذ السنوات الأولى للغزو الذي تم خلال القرن السادس عشر، أثارت القبائل الصنهاجية، وخاصة منها الفئات الدينية، ردود فعل قوية ولاسيما في ساڭيت الحمرا. إنه من هنا، حسب روايات موثوقة ومعترف بها داخل الأوساط الصحراوية، انطلقت أسْلمة (L'islamisation) باقي المناطق الإفريقية على يد بعض رجال الزوايا والربُط وكذا بعض الفئات "البربرية" التي لها إلمام بالإسلام أو مصالح متعددة في نشر الديانة الإسلامية. ولعل الهدف من " ***ارتداء هذه الفئات البربرية للمعطف الديني هو محاولتها لتأكيد وضمان مكانتها الاجتماعية بغية اكتساح المجال الديني*** " كما يكتب ذلك مونطان[94]. ونعتقد هنا أن ردود الفعل الدينية هذه، ما هي في آخر التحليل إلا محاولة فعلية لرد الاعتبار الاجتماعي الموجهة ضد العرب الفاتحين والذين ما فتئوا يعيشون تحت سيادتهم/سلطتهم، خاصة حين نعلم أن عرب بني

---

[93] نفس المرجع السالف الذكر، ص. 164.

[94] Robert Montagne, op. cit., p .251.

معقل، ذوي حسان، كانوا قد تلقوا كل المساندة والشرعية الدينية والرمزية من طرف السلاطين المغاربة بغية توطيد سيادتهم ثم غزو موريتانيا.

ومن هنا نفهم، مثلا، محاولة توسع السعديين لسلطتهم ونفوذهم السياسي والإيديولوجي نحو الجنوب؛ إذ نلاحظ أن عرب بني معقل قد لعبوا دورا أساسا في خدمتهم ومساعدتهم على فتح توات (Touat) سنة 1581م. ولعل هذا ما ساعد وسهّل الحملة العسكرية التي أتت من بعد سنة 1591 م. والمعروفة بحملة **الباشا جودر** (le Pacha Joudar) "الأندلسي الأصل" والذي كان ***"يصاحبه في مهمته أكثر من 3000 محارب من جنسه وصلوا حتى تنبوكتو"***[95] ***(Tinbouctou) التي تم الاستيلاء عليها. "ومنذ السيطرة على عاصمة السّنْغاي (Songhaî) لم تتوقف الإمدادات العسكرية للمحاربين الذين وصل عددهم إلى 25000 وذلك طيلة 30 سنة بعد غزوها "***[96]. ولعل النتيجة المترتبة عن هذا هي التحام وانصهار الآلاف من الجنود المهاجرين وعائلاتهم: نساء وأطفالا وخدما، انطلاقا من جنوب المغرب ("عرب" و"أندلسيين" و"بربر") والذين عمروا؛ بل ذابوا واندمجوا مع السكان المحليين- السود.

وقد نهج العلويون بعد السعديين النهج نفسه ولكن بطريقة أكثر عقلانية وتنظيما إذ اعتمدوا في توسيع رقعتهم نحو الجنوب على العرب المعقليين أيضا، وهنا يمكن أن نذكر الحملات العسكرية المنظمة والمتعددة: 1665م. بوادا (Wada)، 1668 بأدرار (Adrar)، 1680 بتاگانت (Taguant) ومنها الى السنغال (1730) ثم تيشيت (Tichit) سنة 1769. ولم يكتف العلويون بفتح وتوسيع كل هذه المناطق الصحراوية؛ بل قاموا بتأسيس إمارة الطرارزه ذوي حسان (Trarza Dawi Hassan) والتي كان قائدها يستمد شرعيته وتوليته أو توظيفه المباشر من طرف سلطان المغرب بفاس.

---

[95] Ibidem.
[96] Ibidem.

صحيح أن سيادة بني حسان أصبحت لا تُنافس في هذه المناطق الصحراوية، ولكن سرعان ما تحالفت قبائل صنهاجية والتوارڭ (les Touaregs) ضد مغاربة ذوي حسان المستقرين داخل الصحراء وهذا ما مكن من "استقلال" الرڭيبات (Reguibat) التي تعد من أكبر القبائل الصحراوية ذات الأصل الصنهاجي والتي كانت تعتمد وتمارس الترحال بمنطقة "ريو دي أورو" (Rio De Oro) آنذاك. ومع ذلك ستتوطد هيمنة العرب الحسانيين المعقليين وتتأكد شيئا فشيئا حتى أصبحت لا تُنازع على مجموع موريتانيا الغربية. ولازلنا نلاحظ ذلك التراتب الاجتماعي العربي الذي يعود إلى تاريخ غزو المنطقة. بيد أن الخضوع "البربري" لم يكن مطلقا بحكم أن الزعماء الدينيين حاولوا فرض قوة الإسلام الدينية على حساب قوة السلاح العسكرية، أي إن "البربر" (عكس ما يمكن أن نتصوره تماما، نشر الإسلام من طرف عرب الشرق) حاولوا استغلال البعد الرمزي – الديني الإسلامي لصالحهم عبر الحصول على عدة امتيازات مادية ومعنوية – رمزية (symbolique) انطلاقا من دورهم "التعليمي التقليدي أو التلقيني للإسلام".

إن ما يسميه روبير مونطان: بـ" **جامعات رحل موريتانيا** "[97] له أهمية قصوى بحكم أنه انطلاقا من "المخيم" أو "المعسكر الديني" الذي كان موجودا في اتجاه الشمال، وهو من تأسيس العالم والشيخ ماء العينين، خرجت الحركة الجهادية المقدسة والتي دخل في لوائها "الرجال الزرق" لموريتانيا والمكونين من " بربر" و"عرب" متحدين في اتجاه الجنوب المغربي بغية إخضاعه لنفوذ الهيبة، بن ماء العينين، متجاوزة بذلك سلطان المغرب آنذاك مولاي عبد العزيز. وكما نعلم لم تتوقف هذه الحركة إلا بعد معركة سيدي بوعثمان على أبواب مراكش في سبتمبر 1912. يجب أن نفهم هنا أنه على بعد 3000 كلم من عرش السلطان

[97] Ibid., p. 254.

تكونـت حركـة دينيـة جهاديـة "بربريـة" مـن قلـب موريتانيـا احتكـت بالمحـاربين المغاربـة "العـرب" القـادمين مـن الشـرق، فكانـت لهـا القـوة الكافية لزعزعة وخلخلة بوصلة السلطة المخزنية والفرنسية آنذاك.

III. "أسلمة" الصحراء

كـان للحركيـة الاجتماعيـة والاقتصـادية لـذوي حسـان المغاربـة وهجرتهم بالصـحراء الإفريقيـة الآثـار البليغـة فـي نشـر الإسـلام بطريقـة مباشـرة أو غيـر مباشـرة وقـد تمكـن المعقليـون المغاربـة ومحميـوهم الزنـاتيون "البربر" الرحل من الدخول إلى ساحل السودان المتميز بقسـاوة مناخه، ومع ذلك نجد أن موجـة الهجرات بهذه المنـاطق الصـحراوية لـم تتوقف منـذ انطلاقها. ***"ولعل ذاكرة المغاربـة المثقفين لازالت تحتفظ بذكرى ستة عشر معسكرا*** **كـان مؤطروه** [كل حسب دوره] ***أسيادا لا ينـازعون فـي الصحراء الغربيـة لمدة ثلاثمائـة سنة. ولازالـت أثـارهم التاريخية مكتوبة علـى حافة وأطراف الصحراء، سواء فـي سوس أو سهل مراكش أو واحات درعة أو فـي الجنـوب، فوق الأرض المحروثـة من طرف السود"***،[98] يكتب دو لاشابيل (De La Chapelle).

ويجـب أن نثيـر الانتبـاه إلـى كـون الحـدود الجنوبيـة للصـحراء الموريتانية هي أكثر جاذبية من المغرب النائي؛ حيث يتوفر المهاجرون الجدد على : ماشية غنية، أفارقة سود خاضعون يؤدون إتاوات ويقومون بإنتاج وافر للذرة البيضـاء، وهذا مـا شـجع علـى تشييد عدة ممالك عبـر القرون الماضية، مثل: الطرارزة (Trarza) والبراكنا (Brakna)، تاڭانت (Tagant)، كونتـا (Kounta)، وهـود (Houdh)[99] الـخ. وفـي كـل هـذه المجـالات الصـحراوية نلاحـظ وجـود وتمركـز الفئـات الدينيـة ("ربـط"، "زوايا"، وغيرها) عبر الواحات الصحراوية ونقط الماء، وقد أبانت عن

---

[98] De La Chapelle, "Histoire du Sahara Occidental", in *Hespéris*, T. II , 1930, Fasc., I - II, pp. 48-49.
[99] Ibid., p. 49.

قدرتها العالية في تأقلمها مع الظروف المناخية القاسية وكذا الظروف الجيوسياسية؛ إذ نجدها تمارس الهجرة بصفة مسترسلة في نطاق واسع داخل هذه الإمارات المذكورة وذلك حسب ميزان القوى. ولكن تحت تأثير السياسة الحربية زيادة على تعاقب السنوات العجاف المرتبطة بالجفاف المستمر يمكن رسم صورة واقعية لكل موريتانيا التي دخلت في حركة هجروية بطيئة؛ بيد أنها تكاد تكون بمثابة الحتمية التي لا ُتقاوم والتي تقودها نحو الجنوب.

ونجد في الجنوب المغربي الكبير بكل امتداداته الصحراوية أنه من الصعب على"الإنسان الأبيض" أن يقاوم قساوة المناخ، خاصة انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة التي عجلت بموت الكثير من النساء والأطفال، مما أثر على البنية الاجتماعية والديمغرافية، وكان المغاربة في مسيس الحاجة إلى الاختلاط بالنساء الصحراويات اللائي يتأقلمن أحسن مع قساوة المناخ. وهذا ما أعطى اختلاطا واندماجا أعيد إنتاجهما بسرعة فائقة حتى أنه بعد عدة أجيال أصبحنا لا نفرق بين كل هذه المجموعات البشرية المتمركزة في الجنوب والتي اندمجت وانصهرت إلى أبعد الحدود. على مستوى آخر، يجب استحضار التجارة التي يتحكم فيها المغاربة؛ حيث خُلقت حركة اقتصادية وتجارية واسعة النطاق يتحكم فيها المغرب الصحراوي ويستفيد منها أساسا:

← **المهاجرون المتطوعون**: المنحدرون من زناڭة وهم متعودون، ولهم دراية بقيادة القوافل التجارية الصحراوية؛ حيث يستقرون غالبا في المدن مثل: سان لويس (Sain – Louis) ودكار (Dakar). وكانوا يستعملون جمالهم من أجل حمل السلع (الحبوب، الفول السوداني، والفستق) أو يتاجرون في المواشي.

← **الحراطين**: كانوا يعملون كجزارين أو قصابين أو لحامين أو يقومون بحرف يدوية صغيرة. ولكن منهم من يمارس التجارة المتنقلة، ومنهم من خلق جمعيات تجارية يسيطر عليها أفراد العائلة الواحدة نفسها أو العشيرة

نفسها كما هو الشأن بالنسبة إلى "الشلوح" من سوس إلى طنجة، أو "المزابيين" في مدن التل الجزائري.

كانت الأقليات المهاجرة في الدول الاسلامية، كما هو الشأن بالنسبة إلى كل الاقليات في العالم، حتى لو كانت مغاربة بني حسان، تتعمق في الأمور الدينية-الإسلامية بغية الانتماء العضوي إلى المجموعة البشرية نفسها حتى لا يتم إقصاؤها من الانتماء إلى المجموعة الاجتماعية نفسها. وهنا يجب تفسير العامل الديني كشرط أساس للدخول إلى فضاء "الكرم" و"الشرف" من أجل اكتساب ما نسميه رمز السيادة الدينية والسياسية. ولعل دور التجار القادمين من المغرب لا يقل أهمية على رجال الزوايا في نشر الإسلام في قلب إفريقيا. ولكن يبقى الدور المهم في أسْلمة إفريقيا - الصحراء هو الاجتياح والغزو الذي قام به عرب بني معقل على يد ذوي حسان الذين عمروا الكثير من المناطق التي كانت شبه خالية من السكان إذا لم نقل خالية؛ حيث كانت أراضيها شاسعة وتفتح آفاقا جديدة بالنسبة إلى النازحين الجدد إليها.

إن ترحيل المجموعات البشرية العربية، في إطار محصور وضيق مفروض عليهم من طرف السلاطين المغاربة لمدة قرون، ترتب عنه عدم وجود توازن في اقتصادهم ونظمهم السياسية، وهذا ما عجل بالاستقرار النهائي لهؤلاء البدويين العرب بشمال إفريقيا والصحراء؛ إذ أنهم حُرموا من كل العوامل التي كانت تتيح لهم بالأمس ممارسة الترحال والهجرة البعيدة المدى: قلة الجمال، الملل واليأس، الاجتثاث والاستلاب، تفكيك العلاقات الاجتماعية، انعدام الأمن، فقدان التراث الاجتماعي العربي وغياب التضامن العضوي،الخ.

ونحن هنا بعيدون كل البعد عن ذلك التضامن العضوي القوي الذي كان سائدا بين عرب بني معقل في القرن الرابع عشر، أما خلال أواخر القرن الخامس عشر فيمكن رصد ملامح التحولات التي لاحت في الأفق والتي ستهم كل شمال إفريقيا طيلة القرن السادس عشر. ومن هذا المنطلق يمكن أن ننتقل من التاريخ العام إلى التاريخ المحلي؛ حيث ردود

الفعل "الاستقلالية"[100]، على حد تعبير مونطان، المعتمدة على رقعة محدودة وضيقة سمحت بظهور بعض الزعامات والقيادات العربية والبربرية: مثال سوس التي خضعت إلى أمراء تازروالت (Tazeroualt) أما في الجزائر فقد بسطت عائلة بلقدحي سلطتها على كل "القبايل" (Kabylie).

IV. "تعريب" شمال إفريقيا

حاول السلاطين "البربر" إدماج القبائل العربية في الجند المخزني وكان بعض هؤلاء البدويين مستقرين في هوامش المدن كجنود نظاميين أو كجنود مساعدين، أما البعض الآخر فكان يتعاطى التجارة. لقد شهد التاريخ بتنقيل وترحيل قبائل عربية بأكملها، بقوة السيف، من مكان لآخر قرب المدن الرئيسة بغية تسهيل مراقبة المتمردين منهم واستعمالهم عند الحاجة كقوات عسكرية. هكذا وجد عرب بني هلال وبني معقل أنفسهم يحيطون بأغلب عواصم شمال إفريقيا، وخاصة المغرب الغربي؛ حيث كانوا بمثابة درع واق لحماية وضمان أمن السلاطين المعنيين بالأمر، بالإضافة إلى هذا كانوا يُستعملون كمشاركين ومساعدين في الحرْكات أو الحملات العسكرية التي تمكن من إخضاع القبائل المتمردة وجمع الضرائب المختلفة.

وذلك ما عرفه تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر: مثال الشبانات (Chabbanat) ومنْبها (Menabha) أو المْنَبْهيّين/المنابهة. وهكذا لعب البدويون العرب دورا أساسا في مساعدة السلطة المركزية على الاستمرار. كانوا وكأنهم في ديارهم، علما بأنهم مهاجرون إلى ديار "بربرية" في الأصل. وإذا كانت مدن المغرب، وخاصة مدن الجنوب قد أسست من طرف سلاطين "بربر" فان نظمها وعمرانها ُيستمدان من

[100] Robert Montagne, op. cit., p. 264.

الحضارة العربية التي بقيت راسخة منذ قرون عبر الهجرات المتتالية التي عرفها المغرب (تنقلات الجيوش والتجار).

وهنا يجب ألا ننسى تأثيرات تلك الهجرات العربية التى تتجسد أولا وقبل كل شيء في اللغة العربية التي كانت ولازالت تُؤطر الفكر، وهي حاضرة في كل تحركات العرب اليومية: تجارة، حرْكات، تنقلات الجند، ترحيل/تهجير مفروض، الخ.

وبصفة عامة انتشرت اللغة العربية في كل إفريقيا على الشكل التالي[101]:

- لهجات عرب بني معقل نجدها في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر الغربية.
- لهجات بني سليم نجدها في الجزائر الشرقية وتونس وليبيا.

إننا نجهل تفاصيل كيفية انتشار العربية والتحولات التي فرضتها اللغة بشكل بطيء، ولكنه قوي وثابت على حساب "البربرية" ("الامازيغية"). بيد ان انتشار اللغة العربية لم يكن شاملا لكل المناطق؛ إذ بقيت بعض المواقع محصنة: مثل سوس والأطلس المتوسط بالجنوب المغربي. وهذا راجع ربما لوعورة المسالك التي لم يصلها العرب الفاتحون.

وفي هذا المضمار يمكن الحديث عن آثار انجاز تاريخي صنعه الرعاة الرحل القادمون من المشرق العربي. وهنا يعطينا روبير مونطان نسبة انتشار اللغة العربية في شمال إفريقيا على الشكل التالي[102]:

- 98 % من التونسيين يتحدثون العربية.
- وفي الجزائر نجد 65 % يتحدثون العربية (بحيث أن قوات الفاتحين الهلاليين والمعقليين لا تتجاوز 20 %).
- أما في المغرب فنجد أن التعريب يشمل 50 % من السكان (آنذاك، سنة 1947 تاريخ إصدار كتاب روبير مونطان ***"حضارة الصحراء"***

---

[101] Ibid., pp.264-265.
[102] Ibidem.

المعتمد في هذه الدراسة). ويشير المؤلف مونطان نفسه إلى أن عرب بني هلال كانوا قليلي العدد بالمغرب، لم تتجاوز نسبتهم 10 % حسب زعمه، ولسنا ندري كيف حصل روبير مونطان على كل هذه الأرقام القابلة للنقاش والتي تبقى تقريبية أكثر منها علمية مطلقة. ولعل الأدهى من هذا هو ذكره لنسب مائوية تهم "الدم العربي" للسكان المحليين في شمال إفريقيا:[103] نتساءل عن أي علم هذا يُمكّن من قياس أو وزن نسبة "الدم العربي" في جسم إنسان أو ساكنة ما ؟ إنه الهراء بعينيه أو علم الكولونيالية بذاته.

من خلال الهجرة والتهجير أو الترحال والترحيل نقف على تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسة وثقافية من الأهمية بمكان، وهذه التحولات لها علاقة وطيدة مع المعطيات الجغرافية المجالية التي لعبت دورا كبيرا في تحديد وصنع تاريخ المنطقة: الأرض ومن عليها. هكذا نجد أن **الجمال** التي كانت تسمح للرعاة العرب بممارسة الترحال أو الهجرة البعيدة المدى والنزوح الدائم إلى مناطق أخرى أكثر ملاءمة، قد تقلص عددها بشكل كبير بسبب عدم ملاءمة الظروف بحكم أنها لم تجد المجال الحيوي المعتادة عليه، زد على هذا التحولات الجيو-سياسية وانعدام الأمن بالنسبة إلى القوافل التجارية. كل هذه العوامل حتمت تفكيك العلاقات الاجتماعية القبلية التي انمحت معها الشخصية العربية – المشرقية لصالح العادات والتقاليد المحلية المغربية. وبقيت فقط الأسماء ودلالاتها العربية تذكرنا برمزية الأصل العربي لبعض القبائل أو الأشخاص.

نستخلص من هذا المحور الثاني بأن العرب البدويين الرحل كان لهم كامل الفضل، سواء منهم الفاتحون أو المتنقلون بالقوة المفروضة من طرف السلاطين المغاربة أو المتطوعون الذين هاجروا بطرق سلمية، في تحقيق الوحدة اللغوية التي نعرفها الآن في مجموع شمال إفريقيا؛ حيث انتشرت الحضارة العربية الإسلامية بسرعة فائقة لا يمكن توقعها.

---

[103] Ibid., p. 265.

لقد عرفت العلاقات المغربية السودانية الصحراوية تطورا مهما ومضطردا (قبل الفترة "الوسيطية" بكثير) منذ القرن الحادي عشر الميلادي على الأقل، مرورا بفترة أحمد المنصور السعدي التي كانت فعلا فترة ذهبية استطاعت إدماج بلاد السودان الغربي نسبيا في نسيج المغرب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني والثقافي (نشر الإسلام والمذهب المالكي والتصوف والفكر المغربي عامة).

ومن جهة أخرى، يمكن الجزم بأن تاريخ إفريقيا ككل وخاصة الجنوب المغربي الكبير بامتداداته الصحراوية، ما هو إلا تاريخ الرحل الطويل، والترحيل والتهجير المفروض من طرف السلطات السياسية المتعاقبة على حكم المغرب. هذا وقد لعبت الهجرات البعيدة المدى بمختلف أشكالها وأنماطها دورا طلائعيا في تحديد أهم المواصفات والخصائص والمميزات التي نعرفها اليوم والتي تفاعلت وتمأسست بالأمس، ما بين القرن السابع والقرن الثامن عشر؛ بحيث تمكن من خلالها مجتمع الرحل من الاستقرار النهائي بمختلف مناطق الصحراء التي عرفت تحولات جذرية طبعت ولازالت تطبع تاريخها الاجتماعي والاقتصادي والديني والسياسي واللغوي.

وأخيرا لابد من التأكيد على كون الظروف الايكولوجية (مناخ، ماء، جغرافية) والاقتصادية والجيو- سياسية والقانونية هي التي تفرض على السكان أن يكونوا رحلا، أو شبه رحل، أو مهاجرين موسميين أو مهاجرين دائمين - قارِّين أو مستقرين. ولعل الحدود السياسية ومنطق مفهوم الدولة الحديثة بشكل واسع هو الذي فرض على الرحل منطق نمط العيش المستقر (mode de vie sédentaire) والذي يناقض منطق نمط العيش الترحالي والبدوي (mode de vie nomade). وهذه مرحلة عرفتها الكثير من المجتمعات المعاصرة؛ حيث أن فرنسا مثلا فرضت على الغجر (les Gitans) قانون الاستقرار في الربع الأخير من القرن التاسع عشر من أجل ضبطهم ومراقبتهم وردع تحركاتهم الشيء الذي عجل باستقرار نسبي لنسبة مهمة منهم.

المحور الثالث
الهجرة في تاريخ المغرب المعاصر

سنقسم المحور الثالث إلى نقطتين رئيستين: وتهم النقطة الأولى الهجرات القروية والداخلية خلال مرحلة الحماية التي تتوفر فيها المعطيات الوثائقية المطلوبة، أما النقطة الثانية فنخصصها للأصول التاريخية للهجرة المغربية إلى فرنسا ما بين 1910-1963. ويرجع سبب اختيارنا للحقبة التاريخية المقترحة إلى أسباب موضوعية سنفسرها في حينها.

I .الهجرات القروية والداخلية

رغم أهمية المصادر والأبحاث ذات التخصصات العلمية المتعددة خلال سنوات 1970-1980، فإنه لا يمكن إلا أن نتأسف لغياب الأعمال التي تهم المرحلة السابقة لسنوات 1960. ويعتبر دانييل نوان (Daniel Noin) ، الذي اشتغل مدة طويل على هذه الإشكالية، وجاب الأرياف المغربية، مؤهلا أكثر من غيره لإثارة الانتباه إلى النقائص الفظة التي تشوب المعطيات المتعلقة بالهجرات الداخلية والنزوح القروي عندما يكتب: ***"لازالت معرفة الساكنة القروية المغربية أولية، رغم كل ما يقال، ونظرا إلى التطور المحدود، والتوزيع الجغرافي والخصائص الديمغرافية أو الحركية داخل المجال، فإنه يجب أن نتفاعل غالبا بمعلومات خاطئة. كما أن هناك نقصا تاما في المعطيات الجغرافية (...). أما الهجرة الموسمية فهي لم تدرس بعد، كما أن الأهمية الحقيقية للهجرة المؤقتة تبقى غير معروفة، هذا إضافة إلى أنه لم تنجز أية محاولة حقيقية شاملة حول النزوح القروي. وبالتالي فلا زالت هجرات الساكنة داخل قرى المغرب تشكل حقلا واسعا للدراسات"*** [104] التي لم تنجز بعد.

وبصفة عامة، فقد أنجزت معظم الأبحاث والتحريات التي تمت خلال فترة 1912- 1956، بغرض تلبية الأهداف "السوسيو- اثنوغرافية" الاستعمارية، ولكن لا يمكن إهمال أهميتها في الحالة الراهنة للتوثيق.

---

[104] Daniel Noin, *La Population rurale du Maroc*, Paris-Rouan, Eds.PUF/Université de Rouen, T1, 1970, p. 17 et 58 (279 p).

وعلى سبيل المثال، نستشهد خصوصا بالكتاب الذي يعد مرجع مهما للمرحلة وهو "ميلاد البروليتاريا المغربية"[105]، الذي يعتبر ثمرة تحريات جماعية (تهم أساسا السكان المسلمين). أنجز الكتاب ما بين 1948 - 1950 من طرف موظفي الحماية، وكان موضوعا لعملية تركيبية هامة لحوالي 80 "مشروع عمل" تحت إشراف روبير مونطان (Robert Montagne) في إطار:" مركز الدراسات العليا لإفريقيا وآسيا الصغرى" المعروف بـ :"CHEAM".

إن هذا الإسهام الضخم عن الساكنة القروية والرعوية النازحة من القبائل في اتجاه المدن الساحلية في شمال المغرب، وكذا اندماج وتجذر المجموعات المختلفة من السكان التي شكلت وعمرت الفضاءات الحضرية، إضافة إلى الظروف الجديدة للحياة المادية والاجتماعية والاقتصادية التي كدست المهاجرين الأوائل في مدن الصفيح، تلك كانت مظاهر حياة البروليتاريا المغربية، والذي كان لروبير مونطان الفضل في دراسة ولادتها وهي تتشكل على مرأى من عينيه.

لقد قدر ر. مونطان حوالي "***مليون من المستلبين نزحوا من القبائل (...) نحو المراكز الحضرية الإدارية الجديدة الداخلية (...) وكانوا هم من شكلوا هذه البروليتاريا***"[106]، وذلك منذ إقامة نظام الحماية بالمغرب إلى حدود سنة 1950. ويجب أن نضيف إلى المليون من المسلمين "***حوالي 100.000 يهودي استقطبوا من طرف بعض المراكز الكبرى وخاصة الدار البيضاء***"[107]. غير أن هذا الكتاب يقدم عموميات مبسطة ومعطيات جغرافية غير دقيقة، كما أن بعض مناطق الهجرة كانت مجهولة في "ميلاد البروليتاريا المغربية"، وكمثال على ذلك نذكر

---

[105] Robert Montagne (sous la direction de), *Naissance du prolétariat marocain*, 1948/1950, Ed. Peyronnet et Cie, Edition non datée : 1950-1951 ? (291 p. disponible au CHEAM).
[106] R. Montagne, *Naissance du prolétariat marocain*, op. cit, p. 13.
[107] Ibidem.

"فكَّيكَّ "[108]. نكتب هذا من أجل أن نعطي نظرة شاملة وموضوعية لهذه الهجرات الداخلية التي ليست إلا حصيلة عوامل متعددة وجد معقدة، وهنا يجب الوقوف لحظة تأمل لدى الممثل الأهم والفعلي والرمزي للرأسمالية الاستعمارية الدخيلة، والذي سهل إلى أبعد حد فذلكة العلاقات الاجتماعية وتحطيم أنماط الإنتاج التقليدية: هكذا إذن يبقى الاستيطان عبر لوبي المعمرين وكذا الأرض بمثابة الرهان الأساس لتثبيت وشرعنة كل استعمار.

1. رمزية الأرض وخلق منتجين بدون وسائل إنتاج

اعتمد مهندسو الاستعمار في المغرب الكولونيالي، تحت قيادة أول مقيم عام الداهية ليوطي (Lyautey :1912-1925)، تكتيكا بارعا يرتكز في الوقت نفسه على الغزو العسكري والاقتصادي والسياسي. وقد تطلبت حرب "التهدئة" (أي "la pacification") من المستعمرين حوالي ثلاثين عاما من الحرب الشرسة. وخلافا لبعض الكتابات، يجب انتظار سنة 1936 التي تم فيها القضاء تماما على مقاومة الجنوب المغربي، من أجل تحقيق "التهدئة" النهائية.

إن استغلال الثروات الاقتصادية شكل تقوية للمصالح الرأسمالية الاستعمارية، وتقويضا للبنى التحتية التقليدية المغربية التي عانت من العنف الاستعماري الحقيقي وكذا من العنف الرمزي الذي سُلط على السكان المحليين بشتى ألوانه وأشكاله المتعددة. وبعبارة أخرى، فقد "***انكبت القوى الاستعمارية على تدمير أسس البنى الاقتصادية والاجتماعية للتشكيلات القبلية الواحدة تلو الأخرى، وتعويضها بأسس الاقتصاد الرأسمالي***"[109].

---

[108] - Cf. Abdelkrim Sâa, «*Emigration externe et transformations sociales au Maroc (cas de fuiguig)*», DEA de l'EHESS (sous la direction de C. Lacoste Dujardin), 1990, p. 11 et suiv. (mémoire de 68 p.).

[109] Larbi Talha, *Le salariat immigré dans la crise, la main d'œuvre maghrébine en France (1921/1987)*, Paris, Ed. CNRS, 1989, (266 p.), p. 35.

إن تحليل العربي طلحة هذا فيه جانب كبير من الصواب؛ إذ يلح هذا الأخير على دور العنف الاستعماري بالمعنى الواسع للكلمة: عنف من نوع آخر أكثر قساوة وضراوة وتدميرا، حللت الباحثة والمنظرة "روزا لوكسومبورغ"[110] (Roza Luxembourg) بشكل لافت للنظر ميكانزماته وتطوره وأبعاده وخلفياته ونتائجه الحتمية على المستوى القريب والبعيد. هكذا كان هذا العنف مُرفقا بـ "***الأوجه التاريخية لتراكم وتجذر الرأسمالية (...) التي جردت المجتمعات البدائية من وسائل إنتاجها، للسيطرة على قوة عملها وتحويلها إلى زبناء لبضائعهم***"[111].

كان الهم الرئيس لسلطات باريس في المستعمرة الجزائرية هو هدم ومحو كل شكل لتدخل الدولة في الاقتصاد. إن الامتلاك المنظم للأراضي من طرف المعمرين، وتنقلات السكان المحليين الذين أصبحوا أجانب في بلدهم الأصل يبين سياسة استعمارية أكثر حذاقة في المغرب، وكانت التجربة الجزائرية بمثابة درس لتحقيق أهداف مماثلة. وهذا نص للاستخبارات أو "الاستعلامات الاستعمارية" (Renseignements Coloniaux) يؤكد بالطبع هذا الأمر: "***تفادى الاستعمار في المغرب الأخطاء الفادحة السابقة، واستطاع أن يتحمل ويطبق سياسة حققت جميع مصالحنا (...) ونحن مدينون قبل كل شيء إلى العبر التي قدمتها لنا التجربة الجزائرية*** "[112].

وكما هي الحال في الجزائر، فلم يكن تنظيم وبناء وإنجاز كل البنى التحتية دون توفر يد عاملة بشكل مستمر، "***وبدون تشكيل مستعمرة استيطانية مهمة كان من نتائجها الحتمية طرد السكان المحليين من***

---

[110] Cf. Rosa Luxembourg, *Accumulation du capital*, Paris, Ed. Maspero (petite collection), Œuvres 5, T. 2, 1972, p. 85 et suiv.

[111] L. Talha, op, cit. , p. 35.

[112] « Les terres collectives du Maroc et la colonisation européenne », in *Renseignements Coloniaux*, août 1923, p. 278 : cité par Mohamed Salahdin, *Maroc: tribus, makhzen et colons, essai d'histoire économique et sociale*, Paris, Ed. L'Harmattan, 1986, p.131 (377 p.).

أراضيهم بطريقة أو أخرى"[113]. ومن هنا فإن إحصائيات السكان تأخذ بعين الاعتبار هذا التدخل الأوروبي الجديد في إطار مغرب عهد الاستعمار.

هكذا إذن، وحسب تقرير "للاستخبارات في الشؤون الاسلامية"[114] نجد أن مجموع سكان المنطقة الفرنسية بلغ حسب إحصاء سنة 1926 حوالي 4.229.146 نسمة؛ حيث ارتفعت الساكنة الأوروبية إلى 96.377 فردا ضمنهم 66.223 فرنسيا و30.154 أجنبيا، وهذا يمثل نسبة 1,6 % من الفرنسيين. ويجب أن نلاحظ، بعد قراءة هذه المعطيات الكمية، أن الأغلبية الساحقة من الأوروبيين تتركز في منطقة الشاوية، حوالي 23.068 فرنسيا، أي ما يقارب 24,29 % من مجموع الساكنة الأوروبية، وبالدار البيضاء حوالي19.887 فرنسيا، أي نسبة تمثل 20,63 % من مجموع الأوروبيين. أما فيما يخص الساكنة "المغربية اليهودية"، فهي تقدر بـ 107.552 نسمة (حسب التقريرالأخير نفسه)، بنسبة 2,54 % من مجموع ساكنة المغرب.

لقد تزايد سكان المنطقة الفرنسية وانتقل من 4.229.146 نسمة سنة 1926 إلى حوالي 5.400.000 نسمة تقريبا، حسب "نتائج إحصاء مارس1931"[115]، وهو تزايد بنسبة 1.170.854 فرد في ظرف وجيز يناهز خمس سنوات فقط، وحسب هذا الإحصاء الأخير، هناك 5.070.000 نسمة من السكان "المغاربة المسلمين" بنسبة تقارب 94 %، أما "اليهود المغاربة" فقدروا بـ 125.000 نسمة بنسبة 2,3 %، وقد مثل الفرنسيون حوالي 128.200 نسمة بنسبة 2,4 %، هذا بالإضافة إلى

---

[113] Abdallah Baroudi, *Maroc, impérialisme et émigration*, Paris/Rotterdam, Ed. Hiwar, 1989, p. 64.

[114] « Le Recensement de 1926 au Maroc », in *Bulletin de renseignement des questions musulmanes*, 8 décembre 1927, rapport confidente de 23 p. (pp. 2-5) : archive nationale de Rabat (non cotées à l'époque de la consultation (1993-1994).

[115] « Le recensement de 1931 au Maroc », in *Bulletin de renseignement des questions musulmanes*, décembre 1932, rapport confidente : archive nationale de Rabat (non cotées à l'époque).

22.700 إسباني، 12.600 إيطالي، و11.700 جزائري"، وكذا بعض الجنسيات الأخرى الممثلة بعدد ضئيل. ويمثل الفرنسيون 3/4 المستوطنين الأوروبيين، وهكذا انتقلت المستعمرة الفرنسية من 66.220 إلى 128.220 نسمة ما بين 1926 و1931، أي في حدود خمس سنوات فقط، وبالتالي فقد تضاعف حجمها مرتين تقريبا. إنها أهم مرحلة للتعمير قبل الأزمة كما يشير إلى ذلك الأستاذ والباحث المختص في تاريخ المغرب المعاصر روني كاليسو[116].

إن مقارنة الساكنة الحضرية من سنة 1921 إلى سنة 1931، على سبيل المثال، لجد مثمرة؛ حيث تضاعفت الساكنة المغربية مرتين خلال عشر سنوات فقط، فانتقلت ***"من 465.589 نسمة سنة 1921 إلى 875.000 نسمة سنة 1931"***[117]. هكذا فمراكش، وهي مدينة فلاحية نسبيا، تعد أول مدينة بالمغرب بساكنة تزيد عن 195.000 نسمة، ولكن مدينة الدار البيضاء كبرت بإيقاع ملحوظ، إذ انتقلت من 107.000 نسمة سنة 1926 إلى 163.000 نسمة سنة 1931. إن هذا التصاعد الديمغرافي المطرد لهذه المدينة، جعل منها العاصمة الاقتصادية المميزة للمغرب الكولونيالي. وفي ظل هذه الظروف، كاد الاستعمار الأوروبي أن يكون قبل كل شيء استيطانا حضريا. وهذا ما جعل النمو الحضري للمدن يملي نفسه أساسا من خلال إنشاء المستعمرات الأوروبية إلى حدود سنوات العشرينيات من القرن الماضي، هذا دون نسيان الدور الهام الذي لعبه اليهود المغاربة في تعمير المدن منذ بداية القرن العشرين.

ولم تنطلق سنوات 1930 حتى بدأت مدن الصفيح تطفو على سطح المراكز الحضرية الكبرى، ويمكن تلخيص التوزيع السكاني بين المغاربة والأوروبيين وكذلك بين المسلمين واليهود في الجدول التالي[118]:

---

[116] Cité par R. Gallissot, *Le patronat européen au Maroc (1931-1942* p. 13.
[117] Ibidem.
[118] Cf. M. Clément, « Note sur le paysannat indigène », note non datée (1931-1932 ?), CHEAM/n° 226.

ساكنة مغرب عهد الاستعمار في أهم المدن سنة 1931

المدن	الأوروبيون	الفرنسيون	المسلمون	"اليهود المغاربة"	المجموع
أكادير	1 665	702	1 967	266	3 898
أزمور	127	85	8 055	526	8 708
الدار البيضاء	57 981	33 763	85 167	19 960	163 108
فضالة	1 303	717	4 321	97	5 721
فاس	14 258	7 075	90 379	7 826	112 463
القنيطرة	7 900	4 249	12 886	365	21 151
مراكش	8 788	4 922	164 727	21 607	195 122
مزكان	2 135	1 322	15 411	3 288	20 834
مكناس	12 793	7 399	36 466	7 745	57 004
موكادور	1 052	692	8 166	5 468	14 636
وجدة	15 096	8 657	13 164	1 890	30 150
وزان	1 168	589	13 152	1 554	15 874
الرباط	23 144	15 983	27 986	4 218	55 348
آسفي	1 663	997	21 253	3 285	26 201
سلا	1 408	864	22 145	2 387	25 940
صفرو	398	166	5 635	4 046	10 079
سطات	619	449	11 109	1 076	12 804
تازة	5 044	2 438	9 149	147	14 340

وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو أن الأوروبيين يتمركزون أساسا في مدن الدار البيضاء والرباط ووجدة وفاس، هذه المدن تحتضن لوحدها أزيد من 110.000 فردا، أي ما نسبته 61 % من مجموع الأوروبيين. أما بالنسبة إلى المسلمين المغاربة، فهم يتجمعون بشكل كبير في مراكش ثم فاس والدار البيضاء (بنسبة تقارب 62 % من مجموع المسلمين). وعلى عكس ذلك، فيهود المغرب يستقرون أساسا في مدينتي مراكش والدار البيضاء، اللتين تحتضنان 41.567 فردا، أي بنسبة 49 % تقريبا من مجموع الساكنة اليهودية المغربية، أما الباقي فكان يتوزع في المدن الصغرى كما هي الحال بالنسبة إلى السكان المسلمين.

ومن جهة أخرى، استحوذ المعمرون الأوربيون على الأراضي الخصبة التي تمت السيطرة عليها، وفي غالب الأحيان تم نهب السكان الذين تعرضوا لمصير واحد: ***" الشتات والبؤس والهجرة"***[119]. وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أنه بعد سنتين فقط من مأسسة نظام الحماية، كانت وظيفة الترسانة القانونية هي التنظيم الممنهج لعملية نهب أراضي الفلاحين المغاربة. كما أن الظهائر الصادرة في 31 غشت و8 نونبر 1914، وتلك التي صدرت في 3 ماي و16 أكتوبر من سنة 1919، وكذا في 19 أبريل 1922: كل هذه الظهائر جاءت لتبرير وشرْعنة عملية مصادرة الأراضي لصالح المعمرين الأوروبيين. كما سجل ذلك "محمد حسن الوزاني"[120]، الذي أشار فضلا عن ذلك إلى أن الاستعمار الزراعي، كان يستغل منذ سنة 1913 مساحة تقدر بـ "104.000 هكتار"[121].

[119] R. Gallissot, *Le patronat européen*, op. cit., pp. 12-14.
[120] L. Talha, *Le salaria immigré dans la crise*, op. cit., p. 47.
[121] محمد حسن الوزاني ، *مذكرات حياة و جهاد* ...، الدار البيضاء، مطبعة مؤسسة حسن الوزاني ، ج. 1، 1984. ص ص. 406- 407 ، (499 ص.)

وكانت مساحة الأراضي المصادرة من طرف الاستعمار الزراعي، أثناء الحرب العالمية الأولى، قد وصلت إلى 174.000 هكتار. وفي سنة 1922، لوحظ تزايد عدد المستوطنات الزراعية، فوزعت 57.000 هكتار على الأوروبيين، أضيفت إليها 2.200 هكتار، فبلغت الأراضي الاستعمارية إلى ما مجموعه 270.000 هكتار سنة 1935 حسب "المراجع المتوفرة" [122].

وموازاة مع هذا النهب المنظم للأراضي الفلاحية لصالح المعمرين، فقد كافأت مؤسسة الحماية مساعديها والمتعاونين (المغاربة) معها، لاسيما القواد الكبار الذين استفادوا من مجالات عقارية شاسعة، كانت أصلا في ملكية صغار الفلاحين الذين "***نهبوا بدون مقابل***"[123]. وقد أورد روبير مونطان شهادة قيمة لتوضيح هذه الوضعية التي نحن بصدد تحليلها: "***بينت تحريات دقيقة أجريت في مجموع سوس (...) أن هناك انتقالا للملكيات العقارية لفائدة الأعيان الأغنياء، وتشير بعض المعطيات التي تم جمعها بأن هذه الملكيات لم تكن لتعرف ذلك التطور الذي نعرفه لولا مساعدة القواد والشيوخ الكبار والأعيان والرؤساء المحليين***"[124]. وبالرغم من أهمية هذا النص، فانه، للأسف الشديد، لا يخبرنا بالكيفية التي حُولت بها تلك الملكيات العقارية لصالح المساعدين والمتعاونين مع المستعمر (les collaborateurs). لكن موقع روبير مونطان كمنظر رسمي للمؤسسة الاستعمارية، لم يُمَكنه من الذهاب بعيدا في التحليل، كما هو الشأن لدى المخضرم ورائد علم الاجتماع القروي المغربي "بول باسكون"[125] (Paul Pascon) الذي حلل مفهوم

---

[122] - محمد حسن الوزاني، *نفسه*، ص. 403-404.

[123] M. Salahdine, 1986, op. cit., p. 136 et suiv. Ainsi que A. Baroudi1, 1989, op. cit., p. 66-69. Ou encore L. Talha, *Le salariat immigré*, op. cit., p. 46-49.

[124] Charle André Julien, *Les techniciens de la colonisation, Ed. Colonies et Empire*, Paris, 1946, p.153 : cité par A. Baroudi, op. cit., p. 100.

[125] Voir le chapitre consacré à Paul Pascon, in Elkbir Atouf, *Migrations, représentations et sociologie rurale dans l'histoire du Maroc*, pp. 115-126.

"السياسة القيدوية" بشكل رائع وابتكر وفذلك مفهوم "المجتمع المركب" («La société composite»)، محاولا بذلك تسهيل فهم التشكيلات والبنى الاجتماعية المغربية التي تبقى جد معقدة.

إن "السياسة القيدوية" قد أثبت نجاعتها أثناء عمليات "التهدئة"، فأسندت إليها الإقامة العامة دورا مهما في إدارة البلاد، ولم يكن "***هذا الإجراء بالنسبة إلى الحماية إلا تجديدا لأسس النظام المخزني قبل الاستعمار الفرنسي***"[126]. وقد تم تبرير هذه السياسة من الناحية الرسمية بالرغبة في المحافظة على "المؤسسات المحلية" ولذلك فقد اعتبرتها الإقامة العامة بالمغرب أنها "***غير مكلفة وتسهل بالتالي للسلطات الاستعمارية مراقبة كل البلاد بواسطة عدد محدود من الرؤساء المحليين مما يضمن مباشرة إدارتها***"[127]. ويعتبر الكلاوي نموذجا يُحتذى به بالنسبة إلى القواد الكبار المخلصين لنظام الحماية، وهو الذي حكم بشكل مطلق كل جنوب المغرب، وقد كانت له اليد الطولى في اغتصاب آلاف الهكتارات من أراضي صغار الفلاحين والدفع بهجرة الساكنة القروية لسهل سوس التي ستشكل، فيما بعد، وعاءا أساسا وخزانا لا يجف معينه بالنسبة إلى المرشحين لمختلف أنواع الهجرات وكذا بالنسبة إلى شبه البروليتاريا المغربية المشكلة لاحقا.

2. لوبي المعمرين الأوربيين وتشكيل "شبه بروليتاريا" مغربية

لعبت الرساميل المستثمرة وتوسيع الزراعات والتجهيزات الحديثة دورا طلائعيا في خلخلة بُنى المناطق التقليدية الفلاحية والحرفية. وتشكل سنوات 1920 - 1930 أهم مرحلة للتعمير والتدخل الأوروبي الذي أحكم

[126] Cf. Abdesalam Baita, *« la reterritorialisation des structures étatiques dans le Maroc colonial»*, p. 44 (article pp. 35-60), in Abdelali Doumou (sous la direction de) *: l'Etat marocain dans la durée (1850/1985),* Imprimerie de Fédala-Mohammedia/Publisud, 1987 (172 p).

[127] John Waterbury, *Le commandeur des croyants. La monarchie marocaine et son élite*, Paris, Ed. PUF, 1975, p. 55.

هيمنته على المغرب. وقد "***بلغت التجارة الخارجية أوجها متقدمة قبل الحرب، ووصلت القيمة السنوية إلى 4.000 مليون فرنك. وفي سنة 1929 بلغت الرساميل المستثمرة في الشركات المجهولة الاسم المصرح بها في المغرب حوالي 460 مليون، وفي سنة 1930 وُجهت 22 % من الرساميل نحو المستعمرات الفرنسية، خصوصا نحو المغرب، لأنه البلد الذي لم يكن يعرف الضريبة على الأرباح. وتُظهر مصادر الرساميل المستثمرة لسنة 1929 أن الهيمنة كانت لصالح الفرنسيين***"[128].

ويظهر من خلال استيلاء المعمرين على الأرض أن الاستعمار كان ذا بعد استيطاني، فالحماية كانت تراقب بشكل مباشر أو غير مباشر "***المساحات المزروعة*** [التي] ***انتقلت من 2.135.000 هكتار سنة 1920 إلى 3.486.000 هكتار سنة 1931 بينما في سنتي 1935 و1936 بلغت الرساميل المستثمرة*** [العامة والخاصة] ***في الاستيطان الزراعي حوالي مليارين (...) وتقدر القيمة السنوية للإنتاج ألفلاحي الأوروبي لسنة 1936 حوالي 200 مليون فرنك***" كما بين ذلك التقرير الرسمي لـ ج. لوبو (G. Lebault[129]). هكذا فمن المؤكد أن الاستيطان والتدخل الأوروبي الفلاحي والزراعي كان نشيطا ومتطورا قبل "تهدئة" المغرب، "***فمن سنة 1923 إلى 1932، تم بيع 202.000 هكتار كحصة للاستعمار، كما امتلك الاستيطان الحر أيضا أكبر المساحات، بينما في سنة 1935 سيحصل الاستعمار الفلاحي على ما مجموعه 840.000 هكتار***"[130].

إن هذه الأراضي الشاسعة لم تستغل في الحقيقة إلا من طرف فئة قليلة من المعمرين، مما ساهم في تخريب بنية المجتمع المغربي. وقد بين هذا الأمر رئيس الغرفة الفلاحية للدار البيضاء آنذاك والذي كتب: "***يمثل 3.250 معمرا الساكنة الفلاحية الأوروبية في سنة 1935، (...) أما***

---

[128] R. Gallissot, *Le patronat européen*, p. 18.

[129] G. Lebault, (مهندس فلاحي، عضو مجلس حكومة المغرب ورئيس غرفة الفلاحة للدار البيضاء) *«La Situation de la colonisation à la veille de la compagne 1935-1936 »*, pp. 2-4, (rapport de 11 p.), Archives Nationales de Paris - CARAN, Carton F10/2166.

[130] R. Gallisot, *Le patronat européen*, 1990, p. 18.

السكان الأهالي المأجورين فهم 40.000 أغلبيتهم مكونين من عمال مؤقتين "[131] هذا دون "احتساب الخماسين"[132].

نلاحظ إذن، منذ أواسط الثلاثينيات (1935- 1936)، تطورا غير مسبوق للقطاع الفلاحي الأوروبي المستغل عبر مساحات شاسعة للأراضي: "***ما بين 250 و300 هكتار في المتوسط***"[133]، وهي أراضي مخصصة في معظمها للزراعات المضارباتية التي خربت الفلاحة التقليدية. في ظل هذه الظروف إذن، وبالإضافة إلى الغزو العسكري، هناك تجزيئ وتفتيت للبُنى الاجتماعية والاقتصادية. هكذا كانت وسيلة الاستيلاء على الأرض، في نظر ليوطي (Lyautey) وخلفائه، واحدة من أكثر الوسائل نجاعة لتدمير التشكيلات الاجتماعية في الحين والدفع بالأوساط القروية إلى الهجرة، وخلق شبه بروليتاريا، وهي الهدف المنشود، كما يبين ذلك العربي طلحة[134].

أما فيما يخص القطاع الصناعي، فقد ظل إلى حدود سنوات 1930 قطاعا سطحيا. فمفهوم التصنيع هنا ليس له نفس الاصطلاح أو المعنى كما هو الشأن لدى البلدان المتقدمة التي عرفت الثورة الصناعية. وقد كانت القاعدة العامة هي لعب دور الوساطة والمتاجرة أوالمضاربة في المواد الأولية. وبالمقابل، نجد بأن "النشاط الصناعي" الأكثر حيوية يكمن

---

[131] Le rapport de G. Lebault, *« la situation de la colonisation à la veille de la compagne 1935-1936 »*, pp. 1-2 : Archives Nationales de Paris.

[132] **الخمّاس** أو **الخمّاسة** (كلمة مشتقة من الخمس في اللغة العربية)، وتعني الشكل الغالب للاستغلال الفلاحي الذي ساد في المغرب ما قبل الاستعماري والاستعماري وحتى في المرحلة ما بعد الاستعمارية: وتعني أن المالك العقاري أو المستغل، صاحب حق الانتفاع أو المستأجر، يشتركان في توفير الأرض وباقي وسائل الإنتاج التي تصبح متوفرة للخماس الذي يعتمد أساسا على قوة عمله ويستفيد من خمس الإنتاج. يقيم الخماس في نفس مكان العمل (مما يجبره على العمل حتى في منزل سيده ...). يجب الإشارة هنا إلى غياب الروابط الاجتماعية والنقدية أو الأجرة. للمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر:

M. Salahdin, op. cit, pp 224-227.

[133] Ibid, p. 3.

[134] L. Talha, *Le satariat immigré*, p. 47.

في مجال البناء : "***كبناء الموانئ والطرق والمرافئ والمؤسسات التجارية وطرق السكك الحديدية. وخاصة بناء العمارات العمومية التي تطورت بوتيرة غير مسبوقة بفضل قروض ميزانية الميتروبول. (...) هكذا تم تجهيز وتسهيل الوسائل التجارية : كبناء الطرق المنجمية، وربط مؤسسة التصدير والاستيراد بواسطة السكك الحديدية ومكاتب الشركات المالية الكبرى (...). أما التصنيع بالمفهوم الواسع فقد ظل محدودا: إنتاج الاسمنت والتحويل الأولي للمنتوجات الفلاحية والمطاحن وصناعة الزيوت والسكر***"[135].

لقد تركزت كل هذه الأنشطة المذكورة خاصة في الدار البيضاء التي تحولت بشكل مذهل، في مدة عشرين سنة فقط، لتصبح أكبر مركز اقتصادي وتجاري في المغرب الاستعماري. وقد امتصت هذه المدينة الصاعدة جزءا كبيرا من اليد العاملة المتوفرة والقادمة من كل مناطق البلاد، بسبب النزوح القروي والهجرات الداخلية والتزايد الطبيعي. إن المظهر الجلي للتحول السريع الذي عرفته الدار البيضاء، المرتبط أساسا بالاستقرار الأوروبي، هو تلك البنايات الشاهقة التي امتلأت بها كل أحياء المدينة القديمة. وقد كان من نتائج هذا التحول الباهر والتطور الحضري المتميز، ولادة "مدن الصفيح"[136] كنواة أولية تجسد ميلاد الحركة العمالية المغربية الأولى في ظل ظروف قاسية وجد بئيسة تذكرنا حتما بما عرفته المجتمعات الصناعية في أوروبا الغربية منذ القرن التاسع عشر. تلك الأوضاع الدرامية التي وصفت بدقة في رواية "*Germinal* " الشهيرة التي تعتبر الرواية الأكثر شعبية لـ إميل زولا (Emile Zola)؛ حيث إنها تعكس حالات واقعية ومأساوية ورثائية لعمال فرنسا المنجميين آنذاك.

---

[135] R. Gallissot, *Le patronat européen*, 1990, p. 19.

[136] بالنسبة لأحسن دراسة حول تطور "الدار البيضاء" في القرنين التاسع عشر والعشرين، انظر :
Cf. André Adam, *Casablanca : essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident*, Ed. CNRS, Paris, 2 volumes, 1968, (897 p) ; voir aussi, du même auteur : « La population marocaine dans l'ancien médina de Casablanca », in *Bulletin Economique et Social du Maroc*, Rabat, n° 45-46, 1950.

ولعل أهم ما ميز المغرب الاستعماري على المستوى الاجتماعي، هو نشأة عمال بدون تنظيم وبدون "وعي طبقي" يتيح لهم الدفاع عن حقوقهم. ومهما يكن الأمر، فالأرقام المتوفرة تبين بشكل جلي التطور الملحوظ لمدينة الدار البيضاء التي حافظت على أهميتها بالنسبة إلى الاستثمارات والرساميل الأجنبية. ولذلك، فقد" ***انتقلت هذه الرساميل من 52 مليون سنة 1926 إلى 284 مليون سنة 1931***"[137].

وعموما يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال من الأنشطة الصناعية التي يتمحور حولها تقريبا كل عمال سنوات 1930: وهي الأوراش والموانئ والمناجم. وهذا ما توضحه جليا خريطة "إفريقيا الشمالية الاقتصادية" المحفوظة بالمكتبة الوطنية في باريس[138]، والتي وضعت ونشرت سنة 1930، موضحة ضخامة الأوراش المتطورة في المغرب الاستعماري خلال سنوات 1920-1930، كما هي الحال بالنسبة إلى طرق السكك الحديدية والطرق البرية الكلاسيكية، وخصوصا استغلال واستخلاص أو استخراج المعادن كالحديد والنحاس والرصاص والفوسفاط والزنك والمنغنيز والملح، الخ.

لقد ترتب عن حالة التطور الاقتصادي والاجتماعي هذه، تسريع وثيرة ظاهرة الهجرة نحو المراكز الحضرية الجديدة، أملا في الحصول على دخل قار، وتعتبر "النقود" أو "السيولة النقدية" (l'argent liquide) رمزا كونيا لتفريق وتشتيت وشائج الروابط الاجتماعية ويجب أن نحلل هذه "السيولة النقدية" هنا كأداة فعالة للاندماج في مسلسل (processus) الرأسمالية العالمية. هكذا إذا، تشكلت علاقات اجتماعية وسلوكيات استهلاكية ونفسية جديدة، فصارت الحاجة إلى "السيولة النقدية" أكثر من ملحة وضرورية؛ بل معيارا اجتماعيا واقتصاديا للتباهي. وكما أشار إلى ذلك العربي طلحة، "**فهي** [أي السيولة النقدية] ***تدفع المرشحين***

---

[137] R. Hoffherr, *L'industrie marocaine dans la science au Maroc*, Casablanca, 1934, p.379 : cité par R. Gallissot, *Le patronat européen*, 1990, p.20.
[138] Cf. Archives Nationales de Paris - CARAN, Carton F10/2166.

للهجرة بموجات كاملة إلى ما وراء البحر، في سفر لا متناهي لا يعود منه إلا القلائل. هكذا فالحاجة الملحة إلى "السيولة النقدية" دقت ناقوس خطر نهاية الحياة الفلاحية، وبشكل لا رجعة فيه" [139]. هذه الحاجة إلى "السيولة النقدية"، هي التي كانت بمثابة المحرك الرئيس الذي لا يمكن نكرانه، فكانت بالتالي محفزا مهما للأوساط الشعبية المحرومة ودافعا لها نحو الهجرة من القرى إلى الأوراش الاستعمارية، والتي وسعت من "الجند الاحتياطي" (l'armée de réserve) الممثل في "شبه البروليتاريا" الناشئة في ظل هوامش و"أكواخ الصفيح" "البيضاوية".

3. تطور مراكز حضرية جديدة والحاجة الملحة إلى "السيولة النقدية"

قبل سنة 1912، تركزت الأنشطة التجارية في المدن الكبرى كفاس ومراكش، المدينتين اللتين اجتذبتا الحرفيين والتجار من كل مناطق المغرب. أما المدن الأخرى كالدار البيضاء وتطوان ومكناس وسلا والرباط وآسفي وموكادور (أي الصويرة حاليا)، فبقيت أهميتها متواضعة في الوقت الذي كانت فيه الأغلبية العظمى من الساكنة المغربية تتشكل من القرويين والرعاع. ولكن مع بداية الاستعمار الفرنسي لاحت عدة تحولات في الأفق: إذ أحدثت مدن جديدة وتطورت أخرى لم تكن لها أية أهمية تذكر، كما ازدادت ساكنة هذه المدن الجديدة بوثيرة سريعة، نتيجة تطور الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي عرفتها الموانئ الأطلنتية من أكادير إلى الدار البيضاء.

ونتيجة لكل ذلك، فالأحياء الأوربية الجديدة التي أنشئت في المدن الحضرية، كانت مُرفقة بظهور بُنى تحتية جديدة؛ كما أن استقرار عدد متزايد من الأوربيين، كان مشروطا بجلب اليد العاملة التي ازدادت

---

[139] L. Talha, *Le satariat immigré dans la crise*, p.105.

الحاجة إليها شيئا فشيئا، والتي أصبحت مندمجة أكثر فأكثر في العلاقات الرأسمالية الكولونيالية. وبصفة عامة فإن الساكنة القروية هي التي قدمت اليد العاملة الضرورية لتطور الاستيطان واستقرار المعمرين الأوربيين؛ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هو، كيف أصبحت الساكنة القروية مُتوفِّرة في المدن؟ أو بالأحرى، ما هي دوافع هجرتها الحقيقية؟

" إن الاعتقاد في الثروات الخيالية التي صاحبت أنشطة المسيحيين في الموانئ؛ كما أن المجاعات المفاجئة قد أعطت إحساسا لكل الذين هُددوا بالموت في الداخل بأنه بإمكانكم إيجاد الموارد الضرورية التي ستسمح لهم بالبقاء. وأخيرا فإن الاجتذاب الطبيعي للمدن والمراكز الحضرية الجديدة لم يتوقف عند توسيع الفوارق التي تزداد يوما بعد يوم خاصة بعد نهاية عمليات "التهدئة"؛ الشيء الذي سهل التنقلات السكانية (...). إن ظهور الاقتصاد النقدي لدى السكان المتعودين على المقايضة، قد شجع وسهل هجرة وحركات تنقل السكان إلى المدن الكبرى الساحلية "[140]. هكذا إذن، فمن خلال نص روبير مونطان (R. Montagne) هذا، يمكن أن نرسم الوضعية التي استفادت منها بالدرجة الأولى المدن الساحلية الكبرى، وخاصة العاصمة الاقتصادية للمغرب الكولونيالي - المدينة الصاعدة. هذه الأخيرة استمرت في استقطاب عدد كبير من التجار الكبار لمدينة فاس التي فقدت من بريقها الشيء الكثير، وخصوصا على المستوى الاقتصادي والتجاري. إنها الدار البيضاء التي استفادت، إلى حد بعيد، من نزوح وهجرة كل السكان المستقرين بها، سواء منهم الأوربيون أو المغاربة (مسلمون ويهود).

وتشير عدد من الوثائق إلى أن الهجرة الداخلية ترجع إلى ما قبل القرن التاسع عشر على الأقل، وقد مورست من طرف قبائل الشمال والجنوب المغربي على الخصوص، واستقطبت وهمت بشكل كبيرساكنة تيزنيت وتارودانت وأكادير ونواحيها. ويجب أن لا ننسى ساكنة فجيج

[140] R. Montagne, *Naissance du prolétariat marocain*, p. 13.

وتافيلالت وآيت باعمران: كل هؤلاء السكان يتميزون بعادات هجروية قديمة، سواء موسمية أو دائمة نحو المدن الكبرى للمغرب (فاس، مراكش، الدار البيضاء، الرباط، وطنجة، الخ.). هذا ويجب التذكير بالهجرة المغربية عموما نحو الجزائر المستعمرة؛ حيث نسجل قدم هجرة سكان الريف الغربي وسكان سوس خصوصا إلى مدينة وهران وتلمسان من أجل القيام بالأعمال الفلاحية والزراعية " منذ سنوات 1830-1840"[141].

وإذا كان المغرب الشرقي يتعاطى الهجرة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر-على الاقل- إلى الجزائر الجارة، بسبب القرب الجغرافي، فإن السّوسيّين بالمقابل، "***يتميزون بشكل أساسي في تجارة المواد الغذائية بالتقسيط وأصبحوا يشكلون في كل ربوع المغرب مظهرا بارزا للتجارة الاستهلاكية الحضرية ويراقبون فروعها الرئيسة (...) مؤسسين بذلك شبكة كبيرة من المحلات التجارية أصبحت تحت تصرف أفراد من العائلة نفسها أو الفخذة القبلية نفسها***"[142]. هكذا أصبحت هذه الظاهرة مظهرا اجتماعيا وثقافيا خارقا للعادة المتوارثة أبا عن جد، "***متجذرة منذ عشرات السنين داخل الأسر السّوسية؛ إذ يبدأ الطفل الصغير كعامل بسيط ومساعد في محل أبيه، أو محل عمه، أو أخيه، أو ابن عمه، ليندمج بعد ذلك في محيط تجاري يأخذ فيه مباشرة مكانته في سن الرشد***"[143]. هذا الوصف الرائع لجون وتربوري (John Waterbury) يبين بوضوح أصل وأقدمية ودور البنية الاجتماعية والعائلية في "الهجرة التجارية" للسّوسيين الذين يعرفون كيف ينقلون

---

141 Juin Bautista Villar, *« Los Rifenos en Oran »* (*Les Rifains à Oran*), p. 28, in Lopez Gracia Bernabé (sous la direction de) : *Atlas de la inmigracion megrebi en Espana* (*Atlas de l'immigration maghrébine en Espagne*), Ed. Direction générale de l'immigration, Madrid, 1996, (255 p).

142 John Waterbury, op. cit. , p. 156.

143 Ibid. p. 157.

ويلقنون هذه الحرفة - "الصنعة" التجارية الأصيلة من جيل إلى آخر، وهي ظاهرة مستمرة حتى الآن في المغرب.

وضمن كل الهجرات الداخلية، تبقى الهجرة التجارية السّوسية أكثر قدما من غيرها، فهي تتلاءم وتنسجم بشكل مميز مع حاجيات الحياة العائلية والفلاحية للبلد وهذا ما يفسر نجاحها الكبير الذي تجاوز الحدود المغربية، كما يشهد على ذلك روبير مونطان (R. Montagne) : ***" إن الظاهرة السّوسية ليس لها مثيل في شمال إفريقيا. ولا يمكن لنا مقارنتها إلا بتلك الخاصة بالمزابيين*** [les Mozabites] ***في الجزائر وبالجربيين*** [من مدينة جربة] ***في تونس، الذين هم أقل نشاطا وحذاقة من الشّلوح*** [السّوسيين]. ***هؤلاء الأخيرون الذين سيطروا بلا منازع على تجارة وتوزيع المواد الغذائية بثبات وجدية خارقة للعادة لم يتمكن معها المزابيون أنفسهم من مقاومة برابرة الأطلس المتوسط، سواء بوهران أو من طنجة إلى أكادير. هكذا إذن أصبح الشّلوح ملوك تجارة البقّالة بلا منازع"***[*143].

وإلى جانب السوسيين، يجب أن نشير كذلك إلى التجار الفكيكيين الذي استفادوا من الوضعية الجغرافية لواحة فكيك الواقعة على بوابة الصحراء: ***"هذا الموقع المتميز جعل من فكيك (...) منذ نهاية القرن التاسع عشر مفتاح التجارة الصحراوية وأكبر ملتقى لتجارة القوافل، مشكلا مرحلة أساس بالنسبةإلى مواكب الحجاج نحو الأراضي المقدسة"***[144]. لقد تعاطى الفكيكيون، هم أيضا، للهجرة الموسمية، أو المؤقتة أو الدائمة نحو شمال المغرب أو الدار البيضاء أو الجزائر منذ ركود تجارة القوافل، وخاصة بعد تشييد طريق السكة الحديدية في سنة 1905 بـ"بشار" (Béchar) الموجودة على بعد 108 كلم جنوب فكيك. وبناء طريق السكة الحديدية هذه، يعني في نهاية المطاف حرمان الواحة

---

[143]* R. Montagne, *Naissance du prolétariat marocain*, p. 56.

[144] Abdelkrim Sâa, *« Parené et émigration externe des oasiens de Figuig (Sud du Maroc oriental) »*, thèse (inédite) de doctorat de l'EHESS (sous la direction de C-L Dujardin) 1997, p. 98 et 100 (275 p., plus Annexes).

وسكانها من جزء هام من المترددين عليها من "*الرحل، لاسيما ذوي* ***منيع (Doui-Menia) واولاد جرير (Ouled Jerir). وهكذا بدأ الدور التجاري للواحة يضمحل بشكل متسارع***"[145]؛ الشيء الذي أرغم الساكنة المحلية على التكيف مع الوضعية الجديدة عبر الوسيلة الوحيدة المتاحة والمتجسدة في مغامرة الهجرة نحو المدن الكبرى للمغرب الاستعماري (وجدة، فاس، ومراكش، الدار البيضاء، الخ)، أو نحو الجزائر الكولونيالية.

1.3. أشكال وأسباب الهجرات الداخلية

عموما، يمكن أن نميز ثلاثة أشكال تهم الهجرات الداخلية:

_ الهجرة الموسمية
_ الهجرة المؤقتة
_ الهجرة الدائمة

ويفضل المغاربة عامة والفلاحون منهم على الخصوص، خدمة الأرض التي تركوها مرغمين تحت وطأة العنف الاستعماري الذي سهل وعجل بالنزوح القروي الذي اتخذ أشكالا متنوعة، كما يفسر ويحلل ذلك بشكل جلي روني كاليسو (R. Gallissot): حين يكتب "***يسافر الرجال لوحدهم أو مع العائلة وأحيانا في إطار مجموعات*** [متضامنة] ***إما سفرا مؤقتا لبعض السنين أو سفرا من أجل حياة مغتربة إلى حين العودة إلى الأرض من أجل الدفن فيها. وهناك رجال يهاجرون بشكل دائم تتم فيه القطيعة مع البلد (...). إن المنجم، وخصوصا المنجم الصغير، والمصنع يجتذبان عمال المنطقة الذين يستمرون في الإقامة بقريتهم أو يعيشون نسبيا فيها. وقد اجتذبتهم المناجم الكبرى والمدن الساحلية، فأفرغ الجنوب المغربي من السكان؛ الشيء الذي ترتب عنه تعمير واكتظاظ الدار البيضاء***"[146].

---

[145] Abdelkrim Sâa, op cit., p.107.
[146] R. Gallissot, *Le patronat* européen, p. 29.

نفهم من هذه النص المهم ارتباط الإنسان أو الفلاح المغربي خاصة بالأرض، ونستشف أيضا مسألة تنوع وتشعب دواعي الهجرة الداخلية التي تختلف باختلاف الأفراد والجماعات في أزمنة وأماكن معينة. هذا، وقد حاول روبير مونطان (R. Montagne) تلخيص وترتيب أسباب الهجرة، حسب أهميتها، وذلك على الشكل التالي[147]:

1 – الانفجار الديموغرافي.

2 – جفاف بعض المناطق الداخلية الوسطى وكذا المناطق ما قبل-الصحراوية.

3 – الرغبة المتزايدة في الرفع من مستوى الحياة المادية.

4 – تطور الاستعمار الأوربي.

5 – تدفق وانتشار الجراد.

6 – النمو السكاني المضطرد وتجزيئ الأراضي الزراعية إلى وحدات صغيرة.

7 – احتكار الأراضي من طرف الأعيان وتعسفات السلطات المحلية.

8 – انحلال وفذلكة المجتمع الرعوي - القروي.

تستحق دوافع الهجرة المتعددة هذه-والتي ذكرها روبير مونطان-، ملاحظة أولية على الأقل، وتكمن أساسا في كون كل الأسباب المذكورة سلفا تحيل على تطور المجتمع المغربي في علاقته مع "الحتمية الجغرافية"، وبالمقابل نجد بقية العوامل مهملة ومهمشة بشكل كبير؛ كالدور الاستعماري الذي لم يصنفه روبير مونطان إلا في المرتبة الرابعة وكأنه عامل ثانوي ليس إلا، علما بأنه لا أحد اليوم ينكر دور العنف الاستعماري الذي كان عاملا أساسا في نسف وهدم البُنى التقليدية - والروابط والعلاقات الاجتماعية - من الداخل:

" هكذا، فالاستعمار إذن، كان السبب في خلق الفائض الديموغرافي

---

[147] R. Montagne, *Naissance du prolétariat marocain*, p. 56 et pp. 85-104.

وكذا الشروط الأولية الممهدة للهجرة"[148]. ولعل ما يجب تفسيره، على الأصح، هو لماذا وكيف حصل هذا "الفائض الديموغرافي"؟

وفي الحقيقية التي لا تموت، لقد تأثر روبير مونطان، بكل تأكيد، بـ"الأطروحة الديمغرافية" الإيديولوجية التي نظّر لها لويس شوفالي (Louis Chevalier) [149]، والتي أضحت "موضة" أثناء المرحلة الاستعمارية، إلى درجة أصبحت معها أعمال هذا الأخير بمثابة مرجع كلاسيكي لتحليل مجتمعات شمال إفريقيا التي يفسر فيها كل شيء "بالحتمية الديموغرافية". هذه الأخيرة التي تحيل في آخر المطاف على "نظرية الفائض السكاني" المتجاوزة الآن، كنتيجة لمنطق استعماري – امبريالي هدفه الأول هو استغلال السكان المحليين بشتى الطرق والأساليب بما فيها التضليل العلمي، واستخدام المعرفة المبيتة - لغرض في نفس يعقوب.

ومهما يكن الأمر، فالتفسير الديموغرافي (أي فائض السكان)، أوالحتمية الجغرافية بالنسبة إلى الحالة المغربية، يبقى تفسيرا جد مبسط وسطحي، يعود ويرجع بالضرورة إلى سوء تفاهم منهجي وإبستمولوجي موجود بين مقاربتين متناقضتين هما: السوسيو- ديمغرافية الاستعمارية (la socio démographie coloniale) من جهة، والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي (l'histoire sociale et économique) من جهة أخرى، ولعل الميزة الأساس لهذا الأخير، هي كونه يمتلك الأدوات المنهجية لتحليل ظاهرة الهجرة في إطار حركة جدلية وديناميكية تأخذ بعين الاعتبار كل مظاهر ومكامن هذه المسألة المعنية بالتحليل. نعم، صحيح أن الأرض لم تعد تسمح لعيش كل السكان فوقها؛ الشيء الذي ساهم في الإسراع بوثيرة النزوح القروي بإيقاع مثير لا مثيل له منذ الحرب العالمية الأولى، زد على ذلك تراكم السنوات العجاف والجفاف والمجاعة أيضا، هذا دون

---

[148] L. Talha, *Le salariat immigré*, p. 29.

[149] Cf. Louis Chevalier, *Le problème démographique nord-africain*, Paris, 1947. (« Le même travail a été réédité par l'INED/PUF, sous le même titre, in *Travaux et Documents, Cahiers* n °6, 1956.

نسيان تطور العلاقات الاجتماعية التي تهم مجموعات سكانية مهمة تمتلك عادة هجروية قديمة ارتفعت وثيرتها في أواسط القرن التاسع عشر (مثال السّوسيين بالجنوب المغربي والريفيين بشماله)؛ لتأخذ بعدا جماعيا أكثر كثافة وإثارة وسرعة خلال عهد الحماية؛ بيد أنه في واقع الأمر، لقد عاين الفلاحون خراب ونسف بُناهم الاجتماعية والاقتصادية خلال حروب "التهدئة"، هكذا عايش هؤلاء الفلاحون سنوات نهب أراضيهم التي تمثل رأسمالهم الوحيد، ووسيلة إنتاجهم الوحيدة.

وإن العنف الاستعماري الفعلي والرمزي ونتائجه أدّيا بشكل أو بآخر إلى الإسراع بوثيرة الهجرات بكل أشكالها وأنواعها؛ حيث حُطمت أو أفلست قطاعات وأنشطة بأكملها، كان سكان القرى والحواضر يعتمدون عليها بالأساس في حياتهم اليومية، وهذا ما عرفته بعض المهن والحرف التقليدية في المناطق الحضرية التي تضايقت أو أفلست من جراء دخول المنتجات الأوربية المصنعة والآتية من الخارج. وهنا أجبر المغاربة وأرغموا على الهجرة وبالتالي "الركوض" أو "الجري" وراء "السيولة النقدية" (l'argent liquide) في المدن الكبرى، كما هو الشأن بالنسبة إلى الدار البيضاء خاصة، والتي لعبت دورا تدريبيا وتكوينيا أوليا (un stage de formation) بالنسبة إلى آلاف المهاجرين الأوائل الذين اكتشفوا فضاءا حضريا واستهلاكيا يبقى ضروريا من أجل تحضير وتطوير المشروع الهجروي نحو آفاق أخرى.

2.3. تطور الدار البيضاء ونشأة مدن الصفيح : أية خاصية؟

لقد صاحب "مدن الصفيح" (les bidonvilles) تشكيل "بروليتاريا" أو بالأحرى "شبه بروليتاريا" مغربية، وكمثال على تلك "المدن" أو "الأكواخ الصفيحية" الناشئة في ظل المستعمر، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: "عين السبع" بالدار البيضاء وخاصة " كاريان بن مسيك" الذي رأى النور سنة 1932، وقد كان هذا الأخير، في الواقع، مجالا يملكه

شخص يحمل اسم "بن امسيك"، حسب شهادة روبير مونطان (R. Montagne)[150].

ونشأت مدن الصفيح بالدار البيضاء في بداية سنوات 1930 كنتيجة لتحولات عدة أفرزتها المؤسسة الاستعمارية ورافقت تطوراتها الاجتماعية والمجالية الحضرية. وتسببت هذه المدن الصفيحية في طرح مشاكل عويصة على مستوى "الصحة العمومية"[151]، كما أشار إلى ذلك روبير مونطان الذي لم يذكر-أو بالأحرى لم يعترف- بأن تجمع جزء هام من الساكنة المغربية في تلك المدن الصفيحية يتوافق مع أهداف السلطة الاستعمارية التي أصبحت تراقب العمال والمهاجرين الجدد بسهولة كبيرة. هذا، دون نسيان توفر "جيش عرمرم" من العمال والمُياومين الذين ينتظرون فرصا للعمل قد تأتي أو لا تأتي. وقد كان أول مستفيد من تكدس هؤلاء العمال والمياومين هم المعمرين وأرباب العمل الأوربيين الذين كانوا في أمس الحاجة إلى مثل هذه اليد العاملة المتوفرة والتي لا تكلف إلا القليل مقارنة مع ما هو عليه الأمر في فرنسا خاصة، وباقي أوربا الغربية عامة. وكانت المؤسسة الاستعمارية تشجع الصناعات التحويلية على حساب الصناعات الثقيلة، كما رأينا ذلك سلفا، وهكذا أنشئت عدة مؤسسات لهذا الغرض كشركات ***"الجير والإسمنت (1916-1927)، والمكتب الشريف للفوسفاط (1930)، ومؤسسة كارنو (Carnaux) 1930، وكذا شركة السكر (1930)، وما سمي آنذاك بـ"مقاولة صوسيكا" (Socica) 1937- 1945"***[151*]، الخ.

وإن تشكيل المدن الصفيحية الناشئة بالمراكز الحضارية الكبرى للمغرب الاستعماري هو انعكاس للنمو الديموغرافي الملحوظ عامة، ولكنه انعكاس أيضا، يرجع بالأساس إلى سرعة وثيرة الهجرات الداخلية المتزامنة مع تطور اجتماعي واقتصادي لمدينة ديناميكية صاعدة كالدار

---

[150] R. Montagne, *Naissance du prolétariat*, p. 138.
[151] Ibidem.
[151*] Ibid., p. 138 et suiv.

البيضاء التي تكدست بها فئات شبه بروليتارية "مقتلعة من جذورها" فأصبحت حتما مستلبة بحثا عن السيولة النقدية (أي عن عمل مأجور). وقد أخذت هذه الظاهرة إيقاعا غير مسبوق لوحظ بشكل لافت للنظر على عتبة أبواب تلك المدن الساحلية الكبرى للبلاد: ***"وقد همت مدن وأكواخ الصفيح هذه مدينة الدار البيضاء، على الخصوص، التي استقبلت لوحدها 85.000 ألف شخص في سنة 1932"***[152]، وهذا تجمع بشري هائل ساهم في خلق وتطعيم البروليتاريا المغربية الناشئة المرتبطة مباشرة بالنشاط الأوربي.

وخلال سنوات 1931-1936 أصبحت مدينة الدار البيضاء أكبر مدن المغرب من الناحية السكانية والحضرية، متجاوزة بذلك مراكش وفاس كمدن وعواصم سلطانية قديمة. وهكذا بعد ***"إحصاء سنة 1936 أصبح سكان هذه المدينة الصاعدة -أي الدار البيضاء- 257.000 نسمة مقابل 163.000 ألف نسمة فقط سنة 1931"***[153]؛ الشيء الذي يوضح تطورا ملحوظا وصلت نسبته إلى 63% في مدة لم تتجاوز5 سنوات فقط فيما بين الإحصاءين الرسميين (1931-1936) للحماية. أمّا مدينة مراكش فلم تسجل في نفس الإحصاء الرسمي لسنة 1936 إلّا "190.000 ألف نسمة"[154]. وبالإضافة إلى المدينة الصاعدة-التي أصبحت العاصمة الاقتصادية التي لا مناص منها بالنسبة إلى المغرب الاستعماري، أي الدار البيضاء- فهناك تطور فعلي لمراكز حضرية أخرى لها أهميتها الخاصة والمتميزة بأنشطة جديدة وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر الرباط، سلا، مكناس، القنيطرة، أكادير، آسفي ووجدة.

وهناك تحولات أخرى من الأهمية بمكان وتكمن في التوزيع الجغرافي اللّا متكافئ للسكان، ونلاحظ بأن هذا التوزيع غير المتوازن يختلف كما وكيفا من مدينة إلى أخرى؛ بل يهم أحيانا أحياءا سكنية دون

---

[152] R. Gallissot, *le patronat européen*, p. 68.
[153] Ibid. , p.68.
[154] Ibidem.

أخرى داخل المراكز الحضرية نفسها. وتقدم لنا مرة أخرى مدينة الدار البيضاء نموذجا حيا لهذه الحركية الجغرافية السكانية-الحضرية التي كان من نتائجها تغيير العلاقات الاجتماعية وكذا تركز العمال في "الهوامش الصفيحية" التي تعبر في آخر المطاف على الظروف المزرية والبئيسة لهذه "الفئة"[155] الشبه بروليتارية (والتي لا تشبه نظيرتها الأوربية الغربية في شيء).

وإن الصيرورة الاجتماعية والتاريخية هنا مغايرة وبعيدة كل البعد عن تحقيق الوعي الطبقي بالمفهوم الماركسي للعبارة: " فظروف العمل و"الفقر الثقافي" للعمال المغاربة يطرح قضايا خارج تشكيل "الطبقة" العاملة المغربية، غير المتجانسة، والتي لم تمر حتما بالمراحل والشروط التاريخية نفسها كما هو الشأن بالنسبة إلى أوربا الغربية. ومن ثم فإننا هنا أمام "طبقة" أو بالأحرى فئة "شبه بروليتارية" غير مؤهلة بتاتا لحمل نفس الهموم والمشاغل العمالية التي حملتها الشّغيلة الأوروبية الغربية. وهنا تكمن خاصية المسألة الاجتماعية المغربية، كما يلاحظ ذلك عن صواب "روني كالسيو"[156]. وبعبارة أخرى، فغياب تقليد عمالي قبل الحماية وغياب التنظير والممارسة النقابية (وحتى السياسية) الفعالة التي بقيت محظورة وغير مقننة حتى نهاية الحرب العامية الثانية، يفسر تناقضات الحركة العمالية المغربية آنذاك. هكذا إذن، نجد أنفسنا أمام تشكيل وتكوين حركة عمالية ضخمة عدديا؛ لكن ليس لها أي "وعي طبقي" بالمفهوم الماركسي المتعارف عليه والذي بإمكانه أن يؤهلها لطرح قضاياها التي بقيت معلقة وبدون حل في انتظار الظروف والشروط السوسيولوجية والتاريخية المواتية.

وفي ظل هذه الشروط التاريخية والاجتماعية المتميزة تطورت

---

[155] نفضل هنا استعمال كلمة "فئة" عوض كلمة "طبقة"، هذه الأخيرة التي تحتم وعيا طبقيا قائما بذاته، يطرح القضايا الاجتماعية والنقابية بمفهومها الماركسي الصحيح.

[156] Ibidem.

وظهرت أيضا "بورجوازية"[157] تجارية سوسيّة منافسة "للبورجوازية" الحضرية التقليدية الفاسيّة وانتقل الثقل الاقتصادي من فاس إلى مدينة الدار البيضاء. هكذا، أصبحت الدار البيضاء بشكل أكيد المركز الرئيس لكل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمغرب الاستعماري.

وإن مسألة القرابة، كنظام وكبنية اجتماعية قائمة بذاتها، ليست غريبة عن هذا النجاح الكبير الذي حققته التجارة السّوسية؛ الشيء الذي انتبه إليه جون وتيربوري (John Waterbury) ذو النظرة السوسيولوجية الثاقبة عندما كتب: **" يعتمد التاجر السّوسي أساسا على أفراد من قبيلته الذين يستقرون غالبا في مدينة من المدن الشمالية، ويستغلون سلسلة من المحلات والدكاكين التي يديرونها على أحسن ما يرام، ويبقى التاجر السّوسي نفسه المتميز بتجربة لا تضاهى، هو الحامي والممون والمراقب في الآن نفسه للمجموعة التي سبق ذكرها"**[158]. وتلعب القرابة العائلية دورا طلائعيا في تماسك وتكتل أفراد "الجماعات السّوسية"، في إطار التضامن العائلي والقرابة الدموية والاجتماعية والمجالية (أي الانتماء لنفس المنطقة)، زد على ذلك إمكانية الارتقاء الاجتماعي لهذه "البرجوازية السوسية" التي ميزت الاقتصاد المغربي أثناء المرحلة الاستعمارية وما بعدها؛ حيث نجحت وإلى أبعد الحدود في منافسة "البورجوازيتين" الحضريتين الكلاسيكيّتين: الفاسية (من فاس) واليهودية.

وإن تزايد الساكنة الحضرية، ناتج من جهة عن التزايد الطبيعي، ومن جهة أخرى، وهذا هو الأهم، يرجع إلى الخزان المتمثل في المجموعات القروية المهاجرة إلى المدن، موسعة بذلك الأنشطة التجارية

---

[157] لابد من الإشارة هنا إلى كون المغرب لا يتوفر على برجوازية وطنية تحمل وتدافع عن شعار (الثورة الفرنسية -مثلا-) الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ولعل عبد الله العروي حين ينظر لبرجوازية "كومبرادورية" (compradore) فهو على حق بحيث أن هذه الأخيرة تستهلك ولا تنتج كنظيرتها الأوربية الغربية.

[158] J. Waterbury, p. 156.

والاستهلاكية في المراكز الحضرية الكبرى. هكذا ففي سنة 1931، بلغ عدد السكان في المغرب ***"6.031.000 نسمة، وقد ارتفع هذا العدد سنة 1941 إلى 7.650.000 نسمة. وقد حققت الساكنة الحضرية نموا استثنائيا وصل إلى 1.350.000 فرد سنة 1941 مقابل 821.000 فرد فقط سنة 1931 "***[159]؛ حيث بلغت نسبة النمو حوالي 61 % خلال فترة وجيزة لم تتعد عشر سنوات فقط.

وفي سنة 1941، تم تعداد ***" 142.000 يهودي بالمغرب، يمثلون ما نسبته 12,4 % من الساكنة الحضرية المغربية، وقد احتضنت الدار البيضاء لوحدها 52.000 يهودي مقابل 270.000 مسلم"***[160]. ***أما موكادور*** [أي الصويرة حاليا] ***فقد " احتضنت 7.000 يهودي مقابل 16.000 مسلم"***[161]. هذا الحضور الكثيف لليهود المغاربة في الفضاءات أوالمجالات الحضرية سمح لهم بالتعاون مع الاستعمار الأوربي كوسطاء تجاريين أو كشركاء في عدة مشاريع اقتصادية، ولكن هناك عددا مهم منهم أصيبوا بالإفلاس نتيجة المنافسة الشرسة للمعمرين الأوربيين.

واستمرت الدار البيضاء في احتكار حصة الأسد من الهجرات القروية والداخلية والأوربية. وهكذا، وصل عدد سكانها إلى 454.300 نسمة، منها 131.800 أوربي، واستقطبت المدينة (بين 1936 و1941[162]) قرابة 200.000 شخص في خمس سنوات فقط. الشيء الذي يفسر إلى حد ما اكتظاظ وارتفاع حجم مدن الصفيح، وتطوير وثيرة المدن المرتبطة اقتصاديا بالأوربيين. وبقي عدد سكان مراكش، على سبيل المثال، ثابتا ولم يتجاوز 190.000 نسمة، كما هو الشأن بالنسبة

---

[159] R. Gallissot, *Le patronat européen*, pp . 68-70.

[160] Ibid, pp. 71-72.

[161] R. Montagne, *Naissance du prolétariat*, p. 145.

[162] كل المعطيات الرقمية الخاصة بسنوات 1936-1941 وكذا سنة 1947 هي مقتبسة عن روني كاليسو :

R. Gallissot, *Le patronat européen*, pp. 68- 75; et R. Montagne R. Montagne, *Naissance du prolétariat* , pp. 140-165.

لفاس التي لم تتجاوز بدورها 200.000 نسمة. بالمقابل، تطورت مدن أخرى كمكناس، فضالة، "بوتي جون" (Petit Jean) أي القنيطرة الحالية، وخريبكة، (الفلاحة والفوسفاط) أو أكادير (الثروات البحرية، لاسيما الأسماك)، على شاكلة آسفي: التي كان تطورها بطيئا ولكنه تطور حقيقي يرجع خاصة إلى صناعة وتصبير السمك. هذه الصناعة الاستهلاكية التي غيرت مجرى المدينة الصغيرة (أي آسفي) التي ربحت أكثر من 26.000 مهاجر جديد أثناء سنوات 1924-1947، فانتقلت ساكنة هذه المدينة من 21.350 إلى 47.520 مغربي، وفي نفس الوقت انتقلت حمولة ميناء آسفي من 25.000 طن سنة 1936 إلى 75.000 طن سنة 1947.

وقد وُجدت مدينة أكادير في الحالة نفسها التي أصبحت عليها مدينة آسفي، التي حكم عليها روبير مونطان بـ"التطور البطيء:"***ففي سنة 1913، تم إحصاء 760 مغربي فقط بأكادير منهم 160 يهودي. بعد ذلك ظهرت "بورجوازيات" محلية صغيرة، مكونة من بعض التجار أو المستفيدين والمتعاونين مع الحماية (...). وفي سنة 1939، بلغ عدد السكان بأكادير المدينة حوالي ستة أو سبعة آلاف نسمة. ويرجع هذا التحول إلى صناعة تصبير سمك السردين التي غيرت مجرى الأحداث لكل المدينة وخاصة منذ 1945؛ حيث وصل عدد البحارة آنذاك إلى 1.500 بحار من السكان المحليين دون احتساب 300 إسباني وبرتغالي، وقد ارتفعت اليد العاملة المشغلة في النشاط البحري للمدينة المذكورة إلى 8.000 عامل وعاملة***"[163].

وعرفت مدينة وجدة، هي الأخرى، كآسفي وأكادير، "نموا بطيئا" نفسره بنشأة الصناعات التحويلية المتأخرة. وقد انتقلت ساكنة وجدة من 34.500 نسمة سنة 1936 إلى 60.700 نسمة سنة 1941، وتمثل نسبة هذا النمو أكثر من 56 % في ست سنوات. وتبقى مدينة وجدة، كالدار البيضاء، نموذجا يُحتذى به بالنسبة إلى النمو الحضري الناتج أساسا عن الهجرة. وقد كانت مدينة وجدة ملاذا لأفراد الحركة الوطنية الجزائرية

[163] Ibid., p. 216.

القادمين خصوصا من تلمسان ووهران؛ لكننا لا نتوفر على أرقام مضبوطة تهمهم.

بالنسبة إلى المدينة العتيقة، الرباط، التي انزوت داخل أسوارها، فقد استقطبت سنة 1936 أكثر من 26.200 أوربي، أمّا سنة 1941 فقد بلغ عدد هؤلاء المستوطنين الأوربيين 33.600 نسمة، دون احتساب جالية يهودية تضاربت الأرقام حول أهميتها. ولكن المدينة التي استقطبت حصة الأسد من الأوربيين هي الدار البيضاء؛ حيث انتقل عددهم من 162.000 سنة 1936 إلى 246.000 سنة 1941.

وإذا كان الأوربيون يعيشون أساسا في المدن، فإن هجرة اليهود المغاربة أصبحت أكثر كثافة وسرعة من السابق نحو الدار البيضاء على الخصوص، وهذا ما دونه روبير مونطان حين يكتب: ***"يعيش الأوربيون (...) في عزلة مطلقة عن التجمعات "الأهلية" الكثيفة المجاورة، فكل ملاحات المغرب*** [الداخلي] ***وملاحات الجبل وملاحات مشارف الصحراء أيضا، كانت تساير التيارات الفكرية الجديدة التي تدفع بالهجرة اليهودية نحو الدار البيضاء. إن الخوف (...) وعدم الثقة تجاه المسلمين وأحداث فلسطين (...) وحماس الصهيونية (...) وعمليات الجذب التي تمثلها التجارة المتطورة من طرف يهود أمريكا. كل هذه العوامل مساعدة على الهجرة"***[164].

ويمكن أن نستخلص من هذا المحور الثاني بأن توزيع هجرات الأوربيين ويهود المغرب معروفة نسبيا مقارنة مع هجرات المغاربة المسلمين التي تبقى غير مضبوطة بما فيه الكفاية. ومع ذلك يمكن أن ندون بأن هجرات المسلمين تمت بالتحديد من الجنوب إلى الشمال طيلة فترة الحماية وحتى ما بعدها: بين بعض المناطق الصحراوية وماقبل الصحراوية، فسوس بما ذلك المثلث الأهم تزنيت-أكادير-تارودانت، ثم موكادور وآسفي ومراكش ومازكان (Mazagan أي مدينة الجديدة حاليا)، فالدار البيضاء والرباط وطنجة وتطوان. كل هذه المدن المذكورة

---

[164] R. Montagne, *Naissance du prolétariat*, p. 135.

عرفت تنقلات سكانية مهمة حسب الظروف المتاحة. ونجد المهاجرين المسلمين يشتغلون كبحارة، أوكعمال مستخدمين في المناجم وباقي الشركات الخاصة والعامة، أوكمياومين ينقلون البضائع، ثم نجد عمالا مهرة وما أقلهم، وعمالا مزارعين وصيادين أو تجارا، الخ.

وتجدر الإشارة إلى كون النزوح القروي والهجرات الداخلية التي وقفنا على أهم ميكانيزماتها وبعض الإشكالات التي تطرحها، ما هي في آخر المطاف إلا محطة من المحطات التي تبقى ضرورية في مسلسل تاريخ الهجرات المغربية والتي بدونها لا يمكن أن نفهم شروط وأصول الوجود المغربي بفرنسا الذي يجب اعتباره امتدادا طبيعيا لكل أنماط الهجرات المشكلة على المستوى الداخلي للمغرب الاستعماري والمغرب المستقل على حد السواء.

II .الأصول التاريخية للهجرة المغربية إلى فرنسا ما بين 1910-1963

في إطار شروط تاريخية اتسمت بالتدخل الاستعماري الفرنسي في دول شمال إفريقيا، بما فيها المغرب، توجد هناك علاقات وطيدة بين الكولونيالية الفرنسية والحرب العالمية الأولى وكذا تطور العلاقات الاجتماعية لدى المغاربة ومفهوم الهجرة (بنمطيها الداخلي والخارجي). هذا دون إغفال ونسيان الاختيار اللا شعبي الذي طبع السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمغرب ما بعد الاستقلال؛ مما شجع وتيرة "الهجرة المغربية بكل أصنافها"[165].

وسنتطرق هنا باختصار شديد، إلى دور الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى التي شكلت منطلقا أوليا للهجرات المغربية فيما

---

[165] اعتمدنا في هذه النقطة بالأساس على الخلاصات العامة لأطروحتنا الجامعية الفرنسية الملقحة التي تم نشرها بباريس باللغة الفرنسية :

Elkbir Atouf, *Aux origines historiques de l’immigration marocaine (1910-1963)*, Paris, Ed. Connaissances et Savoirs, 2009, (441 p.).

بعد ، ثم نحاول أن نرصد، بإيجاز، أهم مميزات الأصول الجغرافية والتوزيع المجالي والمهني للعمال المغاربة بفرنسا. وسنحاول كذلك الوقوف مليا على أهم خصوصيات أولى الهجرات المغربية وظروف العيش والوجود و"السياسة الهجروية" التي اتبعها البلد المضيف. وأخيرا لا بد من التذكير بالدور السياسي المهم الذي لعبه أولى الطلبة المغاربة في إطار الطلبة "الشمال إفريقيين"[166]والمسلمين بالمهجر لصالح الحركة الطلابية عامة، والحركة الوطنية المغربية خاصة (ولو أن الطلبة ليسوا مهاجرين كلاسيكيين).

وإن اختيار الحقبة التاريخية: "1910-1963" له ما يبرره إذ أن سنة 1910 تمثل و جود أثر أولى المغاربة العاملين بالديار الفرنسية، أما سنة 1963 فهي تجسد توقيع أولى المعاهدات المغربية الفرنسية الخاصة باليد العاملة.

1. شكلت الحرب العالمية الأولى منطلقا لأولى الهجرات إلى فرنسا

كانت الهجرة المغربية شبه منعدمة، إذا لم أقل منعدمة، قبل مأسسة الحماية الفرنسية؛ ولكن الحرب العالمية الأولى هي التي لعبت الدور الأساس في انطلاق وبداية الهجرات المغربية الأولى إلى فرنسا. هكذا إذن كانت سنوات الحرب العالمية بمثابة السنوات التي أثارت ما نسميه "بالهجرات المُجندة أو المُعسكرة": "les migrations militarisées"[167]

[166] نستعمل هنا كلمة "الشمال إفريقيين" كما كانت تستعمل من طرف الكتابات الاستعمارية آنذاك. إذ أن هذا المفهوم يطلق على السكان المحليين للمغرب وتونس والجزائر وهو مفهوم مشحون اجتماعيا وسياسيا وإيديولوجيا، من أجل ترسيخ الدونية والانفصام الشخصي والثقافي. أما مفهوم"المغاربيين" (les Maghrébins) فقد استعمل خاصة بعد استقلال الجزائر سنة 1962.

[167] Elkbir Atouf, « Mémoire des soldats marocains des deux grandes guerres », in ouvrage collectif intitulé *Trajectoires et dynamiques migratoires de l’immigration marocaine de Belgique*, (sous la direction de Nouria Ouali). Article pp. 95-119, .Ed. Academia Bruylant, Louvain-La Neuve (Belgique), 2004 (ouvrage de 388 p. *Actes du colloque international*). Voir le reste de nos études publiées dans ce sens dans la bibliographie générale.

والتي كانت نتائجها المباشرة والبعيدة المدى نتائج لا رجعة فيها؛ إذ من خلال الحرب العالمية الأولى استطاع الجنود المغاربة اكتشاف عالم آخر، وانعكاس ذلك على البُنى الاجتماعية والنفسية، طالقة العنان إلى الحلم بغد أفضل لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة الهجرة إلى فرنسا. إن الجنود المغاربة الذين شاركوا مشاركة فعالة في الحرب العالمية الأولى (والثانية) أصبحوا رجالا مغتربين ومجتثين ومتشيئين وتابعين (déracinés et aliénés) إلى درجة الاستلاب وذلك لكونهم-وهذا هو الأهم هنا-تعودوا واكتشفوا العيش في مجتمع استهلاكي أثار إعجابهم اجتماعيا ونفسيا وثقافيا. فلأول مرة اكتشف آلاف المغاربة كجنود حربا عصرية في إطار منظم ومتقدم مكنهم من الإطلاع على أفكار جديدة كان لها الوقع الكبير على "وعيهم الاجتماعي والسياسي ومخيالهم الجماعي"[168].

وإن هجرة الآلاف من الجنود المغاربة أو العمال إلى المهجر في إطار الحرب العالمية الأولى كانت في آخر المطاف مسألة ايجابية مكنت هؤلاء المغاربة من مقارنة وضعيتهم المزرية والدونية مع وضعية الأوربيين الذين تم الاحتكاك بهم. من هذا المنطلق، اكتسب المغاربة المعنيون بالأمر وعيا اجتماعيا بوضعيتهم التي حتمت عليهم" الهجرة إلى فرنسا وذلك منذ سنوات ما بين الحربين "[169] والتي عرفت "هجرة الآلاف من قدماء المحاربين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى، فأصبحوا

---

[168] Cf. L'excellent travail de Mohamed Bekraoui, *Le Maroc et la Première Guerre Mondiale (1914-1920)*, thèse de doctorat d'Etat inédite, Université de Province, Institut d'Histoire des pays d'Outre-mer, 1987, 2 T. Cette thèse est publiée, remaniée, sous le titre *Les Marocains dans la Grande Guerre (1914-1919)*, Publication de la Commission marocaine de l'Histoire militaire, 2009, (398 p.).

[169] انظر مقالاتنا المنشورة بالفرنسية : Elkbir Atouf, « Les migrations marocaines vers la France durant l'entre-deux-guerres », in *Revue Hommes et Migrations*, (Paris) n° 1247, janvier-février 2004 (article pp. 48-59) ; et Elkbir Atouf, « Les Marocains en France : histoire d'une migration programmée », in *La Revue Migrance*, (Paris) Ed. Mémoire-Génériques, deuxième trimestre 2005, n° 24, pp. 62-72).

مجرد عمال يدويين يبيعون قوة العمل بالمؤسسات الصناعية التي لا تتطلب أي تكوين تقني يذكر، اللهم قوة السواعد. هذا، ولا يجب نسيان أولئك الجنود المغاربة الذين ساهموا وشاركوا في حروب «التهدئة» («La pacification»).

ومن خلال قراءة مجموعة من الوثائق[170] يمكن التأكيد على أن ما بين 350 و400 ألف مغربي اشتغلوا في إطار الحماية الفرنسية أو الأسبانية، ما بين 1914 و1956. وقد تم الاعتراف بعدد 45 ألف جندي مغربي شاركوا في الحرب العالمية الأولى، هذا ما اعترف به ليوطي (Lyautey)، علما بأن تحليل الوثائق يعطينا على الأقل 50.000 كحد أدنى لمشاركة الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى، زد على هذا ما يناهز 70 أو 80.000 جندي، على الأقل، شاركوا في عمليات "التهدئة" (التي استمرت إلى غاية 1934-1936) والأمن الداخلي للمغرب المحتل. ومن أجل المقارنة فإن "الجزائر الفرنسية ساهمت بدورها بـ 000 172 جزائريا"[171] في إطار الخدمة العسكرية، وهذا ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة المغاربة.

---

[170] Voir les nombreuses correspondances faites entre la Résidence générale et les ministères concernés par l'immigration marocaine et notamment le ministère des Affaires Etrangères : cf. Archives du Quai d'Orsay, Série Afrique, Sous série Affaires générales (1927-1940). Cartons 4-11, Dossier 1-10, notamment V. 33, 34, 35, 36 et 37. Aussi, Archives du Quai d'Orsay, Série Afrique, Sous série Affaires musulmanes (1918-1940), K-102-10, 11, 12, 13, 14, etc. Et surtout, les Archives du Service Historique de l'Armée de Terre/Vincennes, Carton 3 H 382. Et Capitaine André Degliane, *Les Goums*, Ed. La Framboisière, Paris, 1997, (248 p.). Jean-Charles Jauffret, *« La Grande Guerre et l'Afrique française du Nord »*, (article pp. 97-112), in Actes de colloque organisé le 27 novembre 1996 à Verdun : *Les troupes coloniales dans la Grande Guerre* (sous la direction de C. Carlier et G. Pedroncini) Ed. Economica, 1997.

[171] Rapport sur « l'effort fourni par l'Afrique du Nord au cours de la Guerre de 14-18 », le 3 mars 1920, p. 54 : Archives du Quai d'Orsay, Série Afrique (1918-1940), Affaires musulmanes, Carton 102, Dossier 5, vol. 3.

أما فيما يخص الحرب العالمية الثانية، فإنها تطلبت ما بين 70 إلى 90 ألف جندي مغربي على الأقل حسب الوثائق الممكن الإطلاع عليها حتى الآن، والتي تؤكد "مشاركة أكثر من 000 233 جندي شمال إفريقي"[172] لصالح فرنسا الاستعمارية. وقد كانت المنافسة على أشدها ما بين الحمايتين الفرنسية والإسبانية، فهذه الأخيرة استطاعت استقطاب وتشغيل 87 ألف جندي مغربي، حسب "الوثائق الرسمية الأسبانية"[173]، الذين استعملوا إبان الحرب الأهلية الإسبانية (1936- 1939) وحاربوا ضد الجمهورية لصالح فرانكو. وأخيرا، وليس آخرا، لا يجب إغفال الدور البارز الذي لعبه آلاف الجنود المغاربة في "الحروب الاستقلالية"[174] سواء بإفريقيا أو بآسيا (الهند الصينية ومدغشقر).

كل هذه الأرقام المتباينة والمهمة تدلنا على كون قوات مغربية هائلة دخلت في مسلسل من الاغتراب والاستلاب والانفصام والاستئصال الذي تم عن طريق الهجرة العسكرية أو المُعسكرة إبان فترة الحماية. " فالتشغيل العسكري" المضطرد والذي دُفع به إلى أقصى الحدود، يمثل **نمطا اغترابيا عسكريا** لا رجعة فيه

---

[172] Belkacem Recham, *Les Musulmans algériens dans l'armée française*, Ed. L'Harmattan, 1996, pp. 112-126, et Daniel Rivet, l'article paru dans L'Histoire, n° 29/décembre 1980, p. 22 et suivantes.

[173] راجع الكتابين المنشورين بالأسبانية :

Ibn Azouz Hakim, *Actitud de los Moros ante et alzamiento, Marruecos : 1936*, Malaga, 1997, pp. 190-191 ; et M. Rosa de Madriaga, *Los moros que trajo Franco*, Ed. Perze Galdos, Barcelona, 2006, (442 p.), livre traduit en arabe, sous le titre :

مغاربة في خدمة فرانكو، ترجمة كنزة الغالي، الرباط،، منشورات الزمن، 2006 (301 ص.)

[174] في هذا الإطار انظر أطروحتنا غير المنشورة:

Elkbir Atouf, *Les Marocains en France de 1910 à 1965. L'histoire d'une immigration programmée*, doctorat de 3 ème cycle soutenu le 14 décembre 2002, Centre de recherches sur l'histoire des sociétés méditerranéennes (CHRISM), Université de Perpignan/France, thèse inédite de 579 p.

إنـه الشـرط السوسـيولوجي : (un mode de déracinement militarisé) والتاريخـي المسبق الذي بواسطته يمكن إثـارة أولـى الحركـات الهجرويـة المغربية إلـى الخـارج، ولاسيما بفرنسا، والتـي كان لها تأثير مباشر وكبيـر حول الهجرات الكثيفة التي تمأسست ما بعد الاستقلال.

2. التطور اللا متكافئ لهجرات شمال إفريقيا بفرنسا

إن الهجــرات الداخليــة نحــو الورشـــات والمعامــل الكولونياليــة المتمركـزة فـي مدينـة الـدار البيضـاء علـى الخصـوص وفـرص العمـل المتاحــة للجنــود المغاربــة فــي إطــار الاســتعمار الفرنســي والإســباني، والهجرات المغربية إلى الجزائر المستعمرة حتى حدود سنة 1954، بعد بداية الحرب التحرريـة الجزائريـة: أدت كل هذه العوامل المشتركة إلـى امتصاص مئات الآلاف من الرجال المغاربـة الذين استطاعوا الحصـول على شغل ما بطريقة أو بأخرى. ولعل النتيجـة الحتميـة التـي ترتبت عن هذه الظاهرة هي كون الهجرات الكثيفة لا يمكنها إلا أن تبقـى معلقـة، أي إن الأغلبيـة السـاحقة "للقوات الشـعبية المغربيـة" وجـدت البـديل لمشـاكل العمل في إطـار الوجـود الفرنسـي المستعمر لشـمال إفريقيـا. وبنـاء عليـه، يمكن أن نسطر بأن الهجرة الخارجية أجلت إلى تاريخ لاحق فـي انتظـار شــروط سوسـيولوجية وتاريخيــة موضــوعية ســوف تتحقـق فــي بدايــة الستينيات من القرن العشرين.

هكذا إذن، يمكن اعتبـار توقيـع أول معاهدة مغربيـة- فرنسية حـول اليـد العاملـة بتـاريخ 1 يونيـو 1963 بمثابـة الرمـز الفعلـي لتلـك الشـروط السـالف ذكرهـا. نجد علـى النقيض مـن ذلـك، بـأن الهجـرة الجزائريـة قد تطورت بشكل تلقائي وكثيف، ضد رغبـة السلطات الفرنسية، وذلـك منذ سنوات ما بين الحربين، وكمثال على ذلك، تذكر الوثـائق[175] التـي اطلعنـا

---

[175] Voir notamment les Archives du quai d'Orsay, les deux séries citées auparavant et la thèse de Joanny Ray, *Les Marocains en France*, Ed. Maurice Lavergne, Paris, 1937 (396 p.) ; pp. 157-179. Et Recensement Général de Population, INSEE, Vol. 71-72, 1924, 1946-1954.

عليها بأن عدد المهاجرين الجزائريين الذين كانوا يقيمون بفرنسا عام 1924 بلغ 71.028 شخصا. أما الإحصاء الرسمي الفرنسي المنجز سنة 1954 فقد أحصى 211.675 مهاجرا جزائريا بفرنسا آنذاك. إن تحليل هذه الأرقام يعطينا الدليل القاطع على كون الهجرة الجزائرية تضاعف عددها ما يناهز 3 مرات خلال 30 سنة (1924- 1954). عكس الهجرة المغربية التي لم تسجل، حسب نفس الإحصاء الرسمي لسنة 1954، إلا 10.734 مهاجرا مغربيا مقابل 4.800 تونسيا. إن عدد المهاجرين المغاربة بفرنسا اتسم بالثبات النسبي؛ إذ لم يتجاوز حدود 20.000 عامل مغربي طيلة الفترة الاستعمارية الفرنسية بالمغرب (1912-1956)، كما تدل على ذلك الوثائق التي تم الاطلاع عليها، هذا دون احتساب ما يسمى " بالهجرة السرية ".

وهذه الوضعية المتناقضة بين الهجرتين المغربية والجزائرية ترجع بالأساس إلى نوعية البُنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المقارنة. ذلك أن الاستعمار الفرنسي بالمغرب حديث العهد مقارنة مع الجزائر المستعمرة (1830-1962): كانت تنقلات سكان القرى في الجزائر أكثر حدة، وأكثر عنفا وشراسة لم يعرف التاريخ المعاصر مثيلا لها. دون نسيان العنف السياسي والعسكري "والنقدي" الذي تم عبر المبادلات التجارية الرأسمالية الكولونيالية الدخيلة، والتي أدت في نهاية المطاف إلى تدمير المجال الحيوي التقليدي، وبالتالي فذلكة البُنى الاجتماعية الجزائرية التقليدية، وهنا يرصد الباحث الجزائري الأصل عبد المالك الصياد (Abdelmalek Sayad) وبيير بورديوه (Pierre Bourdieu) مسألة ***"إقبار التفكير أو التصور الفكري للفلاحة الجزائرية"***[176].

وهكذا نجد أن نمط العيش التقليدي أصبح مدمّرا عن آخره، مما نتج عنه وجود فلاحين بلا أرض، لا حول ولا قوة ولا سبيل لهم إلا الهجرة الداخلية نحو هوامش المدن الكبيرة التي اكتظت بساكنتها حتى النخاع،

[176] Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, *Le déracinement*, les Editions Minuit, 1964, (224 p.) : voir surtout le chapitre « agriculteurs sans agriculture », pp. 99-116.

في انتظار الهجرة الخارجية التي تبقى الحل السحري أو الأنجع بالنسبة إلى آلاف الجزائريين. إننا هنا في حقبة تاريخية اتسمت بقفزة نوعية تطورية، انعكست على البُنى الاجتماعية الجزائرية التي أعطت في نهاية التحليل ميكانيزمات بنيوية تمثلت في ظاهرة التمدن والهجرات الداخلية والخارجية. نجد في هذه الظروف إذن أن الحركة الهجروية الجزائرية لا يمكنها إلا أن تتسم بالقوة والكثافة والتضخم العددي الذي سبقت الإشارة إليه، خاصة وأن الجزائريين كانوا يستفيدون مما كان يسمى آنذاك بـ"حرية التنقل" ما بين الجزائر المستعمَرة وفرنسا المستعمِرة.

وأما وضعية المغرب فهي وضعية معاكسة للجزائر، فحتى عشية استقلال المغرب لازالت ظاهرة التمدن الحضري في بداياتها الأولى وغير معممة، زد على هذا أن مسألة "النقد" و"التأجير" أو "الاستئجار" «salarisation» / «salariat» ظلت وقتئذ "غيرمكتملة"[177]؛ بل إن هذه الأخيرة كانت مقتصرة على كبريات المدن كما هو الشأن بالنسبة إلى الدار البيضاء التي كانت تستقطب أغلبية الهجرات الداخلية والقروية. إضافة إلى هذا وجب التذكير بأن المقيمين والمعمرين الأوربيين الذين كانوا يشكلون لوبيا قويا يحسب له ألف حساب، لم يتهاونوا قط في الضغط على المقيم العام، كما درس ذلك بجدية كبيرة الأستاذ روني گاليسو[178]، من أجل تقنين أو منع الهجرة المغربية إلى الخارج، وفعلا هذا ما وقع سنة 1928؛ حيث مُنِع المغاربة من الهجرة إلى الخارج. وهذا يعني في نهاية المطاف، الحفاظ على سياسة الأجور البخسة و التوفر على يد عاملة كثيفة بالنسبة إلى المعمرين بالمغرب.

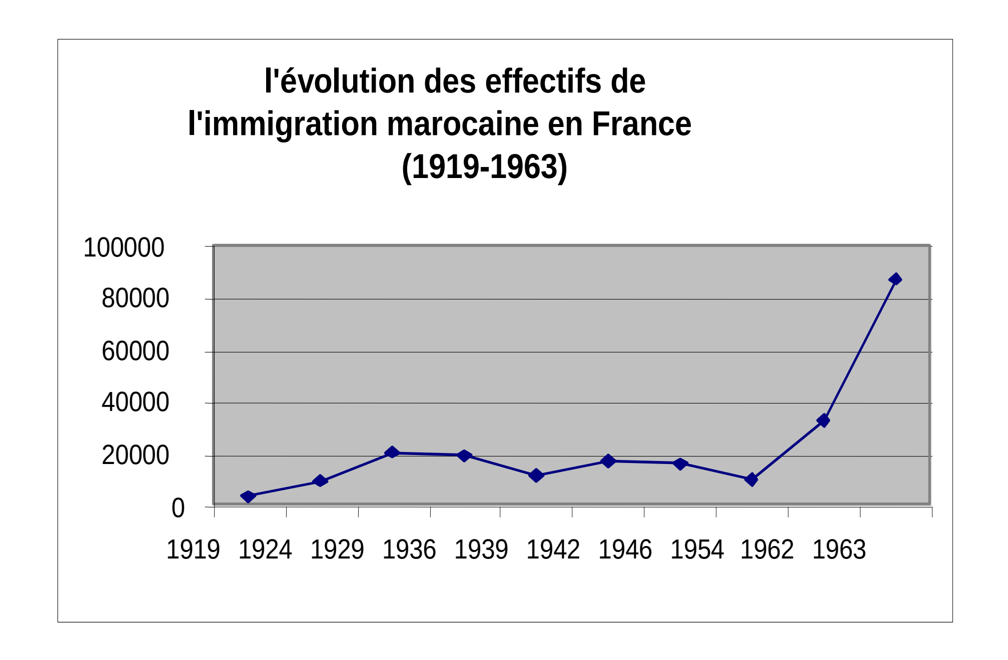
وأسهمت كل هذه العوامل إلى حد كبير في تأخير تطوير ميكانيزمات البُنى الاجتماعية المغربية مقارنة مع البُنى الجزائرية. هكذا إذن يمكن أن نسطر تلك الصيرورة التاريخية المتأنية والبطيئة؛

---

[177] Mohamed Salahdin, op. cit., pp. 112–114 ; Driss Ben Ali, Essai sur la formation économique et sociale du Maroc précapitaliste, thèse soutenue à Grenoble, 1976, et Albert Ayache, *Le Maroc bilan d'une colonisation*, Ed. Sociales, 1956.

[178] René Gallissot, *Le patronat européen au Maroc*, (294 p.).

إذ يجب انتظار بداية الستينيات من القرن العشرين حتى نجد أثرا للهجرة المغربية الكثيفة، والتي بدأ مداها يلوح في الأفق إلى درجة أنه يمكن التأكيد، وبدون مجازفة، على أن الهجرة المغربية كحركة فاعلة ستلعب الدور الأساس في تعويض الهجرة الجزائرية التي أصبحت منافسة حقيقية لها منذ توقيع أول معاهدة مغربية فرنسية حول اليد العاملة بتاريخ 1 يونيو 1963. وبناء عليه يمكن أن نفهم تطور الهجرة المغربية بشكل ثابت ومستمر كما **يترجم ويبن ذلك المبيان*[*] المختصر** التالي:



[*] Pour les sources et la bibliographie concernant ce graphique, voir notre thèse inédite soutenue en 2002, Vol. 2, op. cit., pp. 462-464.

3. تمثل الهجرات "الشمال افريقية " يدا عاملة ثانوية اجتماعيا

كانـت "الهجـرات الشـمال افريقيـة أو المغاربيـة (نسـتعمل لفظـة "مغاربية" منذ سنة 1962) تقتصر، طيلة الفترة المدروسة في هذا البحث، علـى لعب دور جد ثـانوي وهامشـي من الناحيـة الاجتماعيـة، بحكم عدم وجود تكوين تقني لهذه اليد العاملـة التـي كانـت ولازالـت - عمومـا - فـي آخر السلم الاجتماعي؛ إذ أن تسلق هذا الأخير يكاد يكون استثنائيا. كانـت الأغلبيــة الســاحقة لهــؤلاء المهــاجرين تعــاني مــن الأميــة؛ ولكــن هذه اليد العاملة ظلت وبحق ضرورية بالنسبة إلى الرأسمالية الفرنسية التـي كانـت فـي مسيس الحاجـة إليهـا؛ إذ لا تتطلـب استثمارات أو كلفـة كبيرة تذكر. ويعاني مهاجرو شمال إفريقيا - باسم الافتقار إلى كفاءة تقنية مطلوبة - من سياسة الأجور الضعيفة مقارنة مع العمال الأوربيين. ولعل أبـرز مثـال للتمييـز العنصـري والاجتمـاعي الصـارخ الـذي تعـرض لـه وعرفـه مغاربـة المهجـر، هـو ذاك الـذي عاشـه عمـال الشـمال الفرنسـي المنجميون المنحدرون من الجنوب المغربي: ذلك مـا نستشفه من خـلال الوثائق المنجمية المعاصرة التي اشتغلنا عليها و"نشرنا البعض منها"[179].

4. التوزيع الجغرافي للعمال والمهاجرين المغاربة

اتسم التوزيع الجغرافي للعمـال والمهـاجرين المغاربـة بفرنسـا بعـدم التسـاوي مجاليـا، فالعاصـمة الاقتصـادية والسياسـية بـاريس وضـواحيها كانت ولازالت تستقطب نصيب الأسد من المغاربة، شـأنها فـي ذلـك شـأن باقي الجاليات الأجنبية الأخرى، لهذا فالمغاربة استقروا منذ بداية الحركة الهجرويـة بناحيـة لاسين (La Seine) كمنطقـة مفضـلة لـديهم، نظـرا إلـى كونهـا لا تبعـد عـن سكناهم أو عملهم، وذلـك منـذ نهايـة الحـرب العالميـة

[179] Archives du Centre Historique Minier de Lewarde (ACHML) : Document coté n° 4416, Dossier 4W84, Dossier D5. 166, Carton 55W38. Voir aussi Elkbir Atouf, *L'histoire de l'émigration marocaine au bassin minier du Nord-Pas-de-Calais (1917-1987)*, Rabat, Ed. IRCAM, 2011, (145 p.).

الأولى. وقد مثلت نسبتهم ما يفوق 50 ٪ حسب الفترات التاريخية. ومع ذلك يجب التركيز على شيء أساس يكمن في كون مدينتي كليشي (Clichy) وجونڤيليي (Gennevilliers) كانتا -ولاتزالان- المدينتين المفضلتين بامتياز بالنسبة إلى المغاربة. وهذه خاصية تاريخية ثابتة تطبع المهاجرين المغاربة إلى يومنا هذا **(انظر الخريطة رقم 1 التي تمثل التوزيع الجغرافي والإداري وكذا حدود فرنسا المعاصرة).**

Carte n° 1 : répartition géographique et administrative ainsi que les frontières de la France contemporaine.



Carte téléchargée le 12 mars 2012
In *: http://www.ph-ludwigsburg.de/html/2b-frnz-s-01/overmann/baf4/4b.htm*

5. خصوصيات الأصل الجغرافي، أو لماذا وكيف اقتصرت الهجرة على مناطق دون أخرى؟

كل "الوثائق التاريخية التي درسناها"[180] تؤكد على كون الهجرة المغربية كانت ومنذ بدايتها، مقتصرة على جنوب المغرب، وخاصة المنطقة المسماة إداريا "بمنطقة أكَادير"، التي أعطت نسبة تقدر بحوالي 90 ٪ من المغاربة الذين كانوا موجودين بالديار الفرنسية قبل سنة 1942، و80 ٪ بالنسبة إلى الفترة المحددة ما بين 1942- 1956 و70 ٪ بالنسبة لسنوات أواسط الستينيات من القرن العشرين. وهذه الظاهرة تذكرنا بـ"المهاجرين القبائليين"[181] الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا. والسؤال المطروح بإلحاح هو كالتالي: لماذا ظل الجنوب المغربي (انظر **الخريطة** رقم **2** التي تمثل المغرب الاستعماري) كموقع وخزان جغرافي للهجرة المغربية دون المناطق الأخرى التي بقيت بالفعل هامشية طيلة فترة الحماية ؟

---

[180] Archives du quai d’Orsay, série Afrique, op. cit., et Raoul Aubaud, Rapport sur « les Nord-Africains en France », mars 1938 (disponible au CHEAM et aux Archives du Quai d’Orsay). Pierre Devillars, « L’immigration marocaine en France », Compte rendu (inédit) de mission : à la Direction des Offices du Maroc, juillet 1948-octobre 1951, Rabat, 1952 (disponible au CHEAM/n° 300 265 et à la Bibliothèque royale de Rabat), 152 pages ; et *Document* n° 192, Rapport anonyme= =du CHEAM. Lt-Colonel Justinard, « Les travailleurs marocains de la banlieue parisienne », 1928-1930, (Rapport de 13 pages, disponible au CHEAM et aux Archives du Quai d’Orsay). Pierre Laroque et Français Ollive, Conseillers et Auditeurs d’Etat, (Rapport inédit de 341 p.) sur « la main-d’œuvre nord-africaine », annexe au rapport du Haut Comité méditerranéen et de l’Afrique du Nord, n° 3, mars 1938 : *Les Nord-africains en France* ; et enfin De Laporte De Vaux, « L’émigration des Soussi », 1949, CHEAM, etc.

[181] Andrée Michel, *Les travailleurs algériens en France*, Ed. CNRS, 1956 (238 p.) ; et Charles Robert Ageron, *Les musulmans algériens et la France*, Tome II, thèse publiée par la Faculté des Lettres, Paris, 1968.

Carte n° 2 : carte géographique du Maroc colonisé



Carte téléchargée le 12 mars 2012
In: http: //www.ph-carte.maroc.colonial.africa-html.

إن الإجابة عن هذا السؤال المشروع تكمن أساسا في الدور التاريخي الحاسم الذي لعبته المؤسسة الاستعمارية الفرنسية: في هذا الإطار نجد أن أول مقيم عام بالمغرب وإسمه الكامل لويس هوبير گنزالڤ ليوطي : Louis Hubert Gonzalve Lyautey (1912- 1925) استطاع، عن قصد، توجيه الهجرة المغربية انطلاقا من الجنوب المغربي وخاصة تلك المناطق "البربرية" (الامازيغية) السوسية ونواحيها والتي تحدّت المستعمر إلى حد كبير.

واجهت، كما هو معروف لدى المؤرخين المغاربة بالخصوص، الحماية الفرنسية تحديات كبرى بهذه المناطق الجنوبية للمغرب بالذات،

والتـي لـم تستسلم إلا بعد سنوات 1934- 1936. ويجـب فـي هذا الإطـار تحليل الهجرة كظاهرة يتم بامكانها تفكيك البُنـى الاجتماعيـة. زيـادة علـى ذلك كان الداهية ليوطي يدرك تمام الإدراك دور الهجرة في تسهيل وبسط النفوذ العسكري والسياسي والاجتماعي والإيديولوجي وحتى الثقافي على المناطق التي لم تخضع لسياسة "التهدئة" آنذاك. لهذا السبب لجأ ليوطي إلى منع الهجرة المغربية انطلاقا من جميع المنـاطق التـي تمت تهدئتها ("les régions pacifiées")، وبالتـالي تشجيع هذه الظـاهرة وفتح البـاب على مصراعيه في وجه ساكنة الجنوب المغربي التـي قاومـت الاسـتعمار أشد مقاومة، هكذا كان كل مهاجر إلى فرنسا بمثابـة مقاوم تـم استئصـاله، تغريبــه واســتلابه أي عزلــه عــن قضــية "المقاومــة العضــوية": (la résistance organique).

لقد أظهرت "الوثائق العسكرية"[182] العديدة التي تمت دراستها بأن المهاجرين المغاربة الأولين الذين ثم تأطيرهم من طرف ما يسمى آنذاك "بمصلحة العمال الكولونياليين" (Service de Travailleurs Coloniaux) -هذه المصلحة التي أحدثت من طرف وزارة الحرب آنذاك سنة 1916، والتــي ترمــز لهــا الوثــائق الرســمية الفرنســية بــالحروف التاليــة: « S.T.C». إن أغلب أولئك العمال منحدرين من الجنوب المغربي. هكذا إذن، نجد أن مسـألة الأصـل الجغرافـي ستطبع مستقبل الهجـرة المغربيـة حتـى الآن: استطاع المهاجرون الأولـون الـذين عاشـوا ظـروف وشـروط المهجر في ظل ظـروف الحـرب العالميـة الأولـى ومـا بعدها مباشـرة، أن يقـدموا أو يقنعـوا أربـاب عملهـم بجـدوى اسـتخدام أحـد أقـاربهم أو أحـد عناصـر عـائلاتهم أو أصـدقائهم؛ لهـذا وجـب التسـطير علـى مسـألة ذات أهمية قصوى تكمن في دور البُنى الاجتماعية والعائلية في تطعيم وإعادة

[182] Les sources SHAT (Service Historique de l'Armée de Terre / Vincennes), les Archives de l'ex-ministère de la Guerre : cartons 3H 148, 3H 235, 3H 361, 3H 382. Voir aussi le *Bulletin Officielle du Ministère de la Guerre* n° 68 du 1er avril 1934 : Carton 3 H 148.

إنتاج الهجرة، وبكلمة واحدة "فالهجرة تولد الهجرة" (في الزمان والمكان المعين).

كان سكان "منطقة وجدة وكذا سكان الريف"[183]، إلى حدود سنة 1954، شبه منعدمي الوجود بفرنسا نظرا إلى كونهم كانوا يجدون فرص العمل في ورشات المقيمين الأوربيين بالجزائر المستعمرة؛ ولكن بعد إغلاق أبواب الهجرة ومنع هذه الأخيرة في وجه السكان المعنيين بالأمر -وذلك منذ انطلاق الثورة المسلحة الجزائرية (1954)- أصبحت الأمور أكثر تعقيدا بالنسبة إلى سكان وجدة والريف بصفة خاصة. من هنا شرع هؤلاء السكان في التفكير في إيجاد حلول ناجعة كبديل لوضعيتهم المزرية، وقد كان لأحداث الريف الدامية (1958-1959) وقع كبير في هذا الإطار، إذ أصبح جل الريفيين لا يفكرون إلا في الهجرة إلى أوربا التي تمثل الخلاص الفعلي بالنسبة إلى الآلاف منهم. هذا ويجب التذكير بأحداث أخرى مماثلة كانت الدار البيضاء مسرحا تراجيديا لها. تلك الأحداث الدرامية (والتي انتهت وتُوجت بحمام من الدم) تخص "مجزرة أو مدبحة الدار البيضاء"[184] على حد تعبير الصحافة آنذاك.

وهذه المجزرة التي كتب لها التاريخ أن تنطلق أيام 23 و24 و25 مارس من سنة 1965، والتي زعزعت، ولأول مرة في تاريخ المغرب المعاصر، بوصلة استقرار النظام السياسي، أدت في آخر المطاف؛ بل دفعت مسؤولي النظام السائد إلى استغلال الهجرة كوسيلة من أجل

---

[183] A. Benjelloun, *« Rifenos en la guerra civil espanola entre mercenarios y emigrantes »*, (article pp. 36-39) in L.-G. Bernabé (sous la direction de), *Atlas de la inmigracion magrebi en* Espana ; et R. Bossard et J. Bonnet, « Aspects géographiques de l'émigration marocaine vers l'Europe », in *Revue de Géographie du Maroc*, n° 23-24, 1973, pp. 4-7. Ainsi que R. Bossard et J. Bonnet, dossier sur « le Maroc pays de départ », in revue *Hommes et Migrations*, (Paris), n° 881, du 1er avril 1975, pp. 3-17.

[184] Mohamed Benhlal, *« Syndicat et politique au Maroc : 1955-1981 »*, pp. 217-258, dans l'ouvrage collectif : N. Sraib et autres, *Le mouvement ouvrier maghrébin*, Ed. CNRS, 1985, (327 p.).

امتصاص غضب الشارع المغربي. نفهم من هنا العناية الفائقة التي أولتها الحكومة أو السلطة المغربية للهجرة والتي أصبحت بمثابة المعجزة الكبرى التي بإمكانها حل جميع مشاكل المغرب المستقل: هذا ما يفسر كون المغرب سارع إلى "تصدير" اليد العاملة المغربية انطلاقا من المناطق المغضوب عليها -إن صح التعبير- (مثال سكان الريف والبيضاء). ودليلنا على ذلك هو تزامن توقيع المعاهدات الأولى المغربية الأوربية مع المظاهرات الاجتماعية والسياسية التي كان المغرب مسرحا لها طيلة أواسط فترة الستينيات من القرن الماضي والتي لم يسبق لها مثيل من قبل.

وكان الهدف واضحا منذ البداية؛ إذ أن النظام المغربي استعمل الهجرة من أجل ضرب عصفورين بحجر واحد:

- أولا، تحقيق السلم الاجتماعي انطلاقا من المناطق المعنية بالاضطرابات السياسية والاجتماعية (الريف - البيضاء كمثال على ذلك).

- ثانيا، الحصول على العملة الصعبة.

- ثالثا، التخلص من "المشاغبين" وإيجاد حل لمشاكل العمل التي كانت تطرح بحدة منذ الاستقلال.

نجح النظام المغربي، وإلى أبعد الحدود، في تحقيق بعض تلك الأهداف وخاصة "تصدير" الآلاف من المغاربة إلى أوربا"[185]، وكذلك بعض الدول العربية عن طريق توقيع المعاهدات الثنائية كما هو الشأن مع فرنسا ثم بلجيكا وألمانيا وهولندا والعراق وليبيا، الخ. بيد أن النتيجة التي ترتبت عن ذلك تبقى كارثية بالنسبة إلى المناطق المعنية بالهجرة. فمناطق كسوس أو الريف، مثلا، تعاني الأمرين من عدم التكافؤ والتوازن

---

[185] راجع هنا: Mohamed Boudoudou, *Les travailleurs immigrés marocains en France*, thèse inédite soutenue à l'EHESS, 1980, (336 p.). Et Zoubir Chattou, *Migrations marocaines en Europe, le paradoxe des itinéraires*, Paris, Ed. L'Harmattan, 1998, (238 p.).

فيما يخص بُناها الاجتماعية والديموغرافية والايكولوجية والاقتصادية، هذه البُنى التي أصبحت كلها مرهونة ومطبوعة بغياب الرجال الذين هاجروا إلى أوربا، والذين كانوا يعملون في الأرض بالأمس؛ وكانوا يتكلفون أيضا بتربية المواشي وإدارة المزارع. فأولئك الرجال تأصلوا في أوربا؛ حيث أصيبوا بالاستلاب تاركين النساء والأمهات والأطفال والكهول مغلوبين على أمورهم. وهكذا أصبح هؤلاء الأخيرون -وبشكل حتمي- تابعين ومستلبين بدورهم؛ بل خاضعين لنفوذ أو "سلطة" عائدات الهجرة التي "شيئتهم" [من التشيُّ (lachosification) والتبعية أو الارتهان العبودي (l'aliénation)].

ترتبت خاصية أخرى عن هذا الوضع بالنسبة إلى الريف وتكمن في كون الهجرة الريفية هي الأكثر انتشارا وتوزيعا في أوربا التي وقعت معاهدات لتصدير اليد العاملة إليها انطلاقا من المغرب، عكس الهجرة الجنوبية السوسية التي اقتصرت عموما على فرنسا كبلد أو موطن أساس لها (حتى أواخر الستينيات من القرن الماضي على الأقل).

لا يمكن تدوين تعميم الأصل الجغرافي الهجروي الذي أصبح يمثل كل الخريطة المغربية إلا خلال سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، مع الإشارة إلى مسألة تفرض نفسها بحدة: تلك هي وجود الساكنة الحضرية ممثلة لجل المدن المغربية. ومع ذلك نجد أن ثلاث مناطق كبرى احتكرت فعلا الأصل الجغرافي للهجرة المغربية نحو "الايلدورادو" (l'Eldorado) الأوربي: منطقة أگادير ونواحيها أولا، منطقة الريف ثانيا ثم ناحية الدار البيضاء ثالثا.

وفي هذا الإطار السوسيو تاريخي المرتبط بمناطق الهجرة والذي يستمد أصوله من الحقبة التاريخية الكولونيالية نستخلص أننا أمام ظاهرة اجتماعية- تاريخية تكاد تكون فريدة من نوعها: ذلك أن الهجرة المغربية كنظيرتها التركية إلى حد ما تتميز بكونها الأكثر توزيعا وانتشارا بأوربا وباقي العالم عكس الهجرة الجزائرية مثلا التي تتجه أساسا نحو فرنسا البلد الذي تربطه به علاقات تاريخية منذ سنة 1830 على الأقل.

6. ظاهرة ما يسمى "بالهجرة السرية"

إنه لمن المفيد جدا أن نجيب عن التساؤلات المشروعة التالية: أين تكمن سرية الهجرة، هل في بلد الإقامة بالمهجر، أم في مرحلة الذهاب/السفر أم العبور إلى البلد المستقبل للمهاجر المعني بالأمر، أم في العمل، أم في أرباب المعامل أنفسهم؟

كانت الهجرة المغربية ولاتزال مطبوعة ومتسمة بالذهاب أو السفر السري، أي مغادرة البلد بطريقة من الطرق السرية، ذلك ما نقرأه من خلال المصادر والوثائق التي تصب كلها في نفس الاتجاه؛ إذ أن نسبة 90 % من المهاجرين المغاربة غادروا الحدود سرا خلال الفترة الكولونيالية المغربية، ولكن هذه النسبة تراجعت إلى حدود 50 % تقريبا خلال سنوات 1956-1963. ولعل السؤال المطروح هنا هو: كيف نفسر هذه الظاهرة؟

يرجع بنا الجواب إلى الباترونا الأوربية للمغرب الاستعماري التي كانت تتحكم بشكل كبير في اقتصادياته، كما درس ذلك الباحث والأستاذ الفرنسي روني ڭاليسو (René Gallissot)؛ إذ كانت هذه الباترونا تضغط بكل ثقلها على نظام الحماية الفرنسية بغية تقنين الهجرة المغربية، ومأسسة قواعد قانونية صارمة تمكن من تقليص حجم الهجرة المغربية إلى الخارج؛ بل أن الأدهى من ذلك هو منع هذه الهجرة عام 1928؛ الشيء الذي يمكن بواسطته التوفر والحصول على يد عاملة بخسة تمثل بامتياز « الجنود أو القوات الاحتياطية كيد عاملة للرأسمال الاستعماري». نجد إذن، في ظل هذه الظروف، أن المغاربة المرشحين للهجرة ليس لديهم أي اختيار، اللهم مغادرة الحدود المغربية بطرق سرية من الصعب سبر أغوارها. هذا ما يفسر وجود شبكات معقدة ومتعددة لتنظيم ذهاب ما يسمى "بالمهاجرين السريين" إلى فرنسا وخاصة منذ سنوات 1928-1929 وما بعدها.

وبعد استقلال المغرب، وبالرغم من تقليص حجم الهجرة المسماة بالسرية، نجد أن المغاربة الذين لم يستفيدوا من الاستقلال، وخاصة

الفئات الشعبية المحرومة، استمروا في ممارسة الطرق السابقة نفسها من أجل السفر إلى الديار الأوربية بغية الحصول على عمل وغد أفضل بأساليب غير قانونية. إن هؤلاء المغاربة أصبحوا يعيشون من أجل حلم واحد: هو مغادرة التراب الوطني نحو أوربا مهما كلفهم ذلك من ثمن ، فالحصول على جواز سفر يمثل رمزا مثاليا وفعليا للحرية بمعناها الواسع، وهكذا غادر الكثير منهم البلاد التي دافع أغلبيتهم عن استقلالها وتحريرها من نير الاستعمار ليتم في نهاية المطاف "مغربتها" لصالح المخزن وأتباعه.

إن حلم الهجرة ليس مفروشا دائما بالورود فسرعان ما يتبخرلتتخلله الأشواك : فانتظارية الإدارة المخزنية وتعقيد وتعدد الأوراق الإدارية المطلوبة وتهاون الموظفين، ومأسسة الرشوة التي أصبحت مسألة بنيوية تعممت داخل ربوع المملكة: كل هذه العوامل حتمت على مرشحي الهجرة المغربية إلى الخارج مغادرة البلاد بطرق سرية. ولكن تحليل المصادر والوثائق التي درسناها يثبت لنا عكس ذلك: فنتائج البحث (الأطروحة) تمكننا من التأكيد بدون مجازفة على أنه إذا كان صحيحا أن أغلبية المهاجرين المغاربة غادروا المغرب سرا خلال الفترة المدروسة وبطرق غير شرعية، فعلى النقيض من ذلك، نجد بأن العمل والإقامة ببلد المهجر بقيا بعيدين كل البعد عن السرية، لاسيما بعد "التسويات القانونية"[186] لوضعية هؤلاء المهاجرين المعنيين بالأمر. تلك «التسويات الجماعية» التي يراد لها أن تكون دائما وأبدا بمثابة مسألة استثنائية

[186] Patrick Weil, *La France et ses étrangers, l'aventure d'une politique de l'immigration (1938/1991*), Ed. Calmann-Lévy, 1991, p. 27 (403 p.). A mentionner que l'auteur était chef de cabinet du secrétariat d'Etat aux immigrés en 1981-1982, durant cette période il a pu accéder aux archives administratives inédites. Voir aussi Yann Moulier Boutang et autres (ouvrage collectif), *Economie politique des migrations clandestines de main-d'œuvre*, Ed. Publisud, Paris, 1986, p. 7 et suiv. (276 p.).

وعابرة، بيد أن تاريخ الهجرة بفرنسا يؤكد لنا عكس ذلك تماما. بحيث أن تلك التسويات للمهاجرين الذين سُمُّوا بالسريين وجب تحليلها في إطارها البنيوي. ودليلنا على ذلك، هو كون القرن العشرين بفرنسا يبقى حافلا بتلك "التسويات" بمعدل يتراوح ما بين 10 أو15 سنة تقريبا.

وإضافة لهذا لم يجد المغاربة المعنيون بالأمر أي عناء من أجل إيجاد أرباب العمل الذين من خلالهم يتم تسهيل تلك التسويات الفردية أو الجماعية من طرف السلطات المحلية. في ظل هذه الظروف فالباترونا الرأسمالية أخلت بقوانين الهجرة، وعن قصد؛ إذ بدون "مساعدة" هؤلاء المهاجرين ستبقى التسويات القانونية معلقة ومعقدة إلى مستحيلة. علما بأن تلك "المساعدات" المقدمة لهم لم يكن يمليها التضامن الإنساني كما يحلو للبعض أن يكتب هنا وهناك؛ ولكن ذلك راجع أساسا إلى ضرورة الربح المادي ومنطق الرأسمالية التي تقوم على استغلال العمال. هذا دون الحديث عن كون أرباب العمل الذين يستأجرون أو يقومون بتشغيل اليد العاملة المسماة بالسرية يقتصدون أموالا طائلة كان ضروريا دفعها إلى المنظمات المكلفة رسميا باستيراد اليد العاملة: نجد في سنوات ما بين الحربين ما كان يسمى آنذاك بالشركة العامة للهجرة (S.G.I.: Société Générale d'Immigration) ثم بعدها نذكر مكتب الهجرات الدولية (أي O.M.I.: Office Des Migrations Internationales) الذي طبع مرحلة سنوات ما بين 1945 و1988 حيث أصبح يعرف فيما بعد بالمكتب الوطني للهجرة (أي Office National D'Immigration : O.N.I) وذلك منذ سنة 1988.

وقانونيا، يجب على جميع أرباب العمل الذين يريدون الحصول على اليد العاملة الأجنبية أن يمروا عبر القنوات الرسمية التي تمأسست من أجل تنظيم الهجرة؛ لكن الأرقام تؤكد لنا أن أكثر من 50 % من المهاجرين النازحين إلى فرنسا لا يمرون عبر هذه القنوات الرسمية التي

فشلت في تنظيم وتدبيرالهجرة. وعموما يمكن أن نكتب بأن ما يسمى بالهجرة السرية يبقى ضرورة حتمية بالنسبة إلى الرأسمالية العالمية بحيث تلعب دورا طلائعيا في تقوية السلم الاجتماعي (عدم وجود وعي سياسي ونقابي) وتطعيم البُنى الاقتصادية والاجتماعية و إضفاء نوع من التوازن على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي، دون إغفال الدور السوسيو- ديمغرافي الذي تلعبه هذه الهجرة المسمات بالسرية، على المدى المتوسط والبعيد، حين تكوين الأسر بالمهجر.

7. لماذا وكيف تم تفضيل المغاربة على حساب الجزائريين؟

تفيد وتتفق كل الوثائق والمصادر المدروسة على كون أرباب العمل بفرنسا يفضلون المغاربة على حساب الجزائريين بحجة أن: **« *إنتاجية العمال المغاربة عالية وبالتالي تفوق بكثير مردودية العمال الجزائريين* »**[187]؛ ولكن مثل هذه الحجج تبقى بعيدة كل البعد عن أية مصداقية علمية، فحتى الآن لا يوجد أي علم يمكن أن يبرهن بالدليل القاطع على كون إنتاجية أو مردودية جنسية ما تفوق أخرى. وهنا يجب استحضار أن مثل هذه الكتابات الإيديولوجية تدخل في إطار منطق الاستعمار، وتطبيق "سياسة فرق تسد" من أجل تسهيل السيطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ أن المغاربة كانوا يتميزون بعدم تسييسهم وغيابهم عن ساحة النضالات الاجتماعية بالمهجر، عكس الجزائريين الذين تميزوا بظهورهم ووجودهم البارز في إطار المنظمات السياسية والنقابية التي كانوا يحتكرونها. زد على هذا أن الكل يعرف "دور المهاجرين الجزائريين في تحرير بلادهم"[188] عبر الحرب

[187] Joanny Ray, op.cit., pp. 148-152, et P. Devillars, 1952, op. cit. , p. 111 et le Rapport de F. Ollive et P. Laroque, 1938, op. cit. , pp. 222-225, etc.

[188] نحيل الباحثين والمهتمين هنا إلى المراجع التالية : Olivier Le Cour Grandmaison, *Le 17 octobre 1961, un crime d'Etat à Paris*, Ed. La Dispute, 2001, (228 p) ; le *Quotidien d'Oran* du 3 juin 1999 (numéro spécial, hors série sur Messali Hadj SHAT, *La guerre d'Algérie par les documents*, 2 Tomes (surtout T. 1, *L'avertissement)* ; A.=

الجزائرية المسلحة والعنيفة. وقد كان لهذه الحرب وقع كبير على نفسية الرأي العام الفرنسي الذي لم يتسامح قط أو لم يسمح "براديكالية الجزائريين الأحرار". أيضا، نجد أن الكثير من الفرنسيين كانوا ضد «دسترة ومنح المواطنة الفرنسية» لصالح الجزائريين والتي أكدها قانون 20 سبتمبر 1947.

وأخيرا، يجب أن لا ننسى بأن كثيرا من الفرنسيين لم ينسوا بعد مسألة تهجيرهم الإجباري من أرض «جزائرهم الفرنسية» بعد الاستقلال المحصل عليه بالسلاح والنار سنة 1962: كل هذه العوامل ساهمت في تسميم العلاقات بين الطرفين؛ بل الأدهى من هذا هو أن مخلفات الحرب الجزائرية المدمرة لازالت آثارها بادية تطبع الذاكرة الجماعية الوطنية، وخاصة بالمهجر عبر الأجيال المنحدرة من الهجرة الجزائرية التي تعاني من " دونية وعنصرية تاريخية "[189] متميزة، قل نظيرها في عالم الأقليات المعاصرة. وعموما، يبقى شعور الرأي العام الفرنسي " الواعي واللا واعي شعورا جماعيا سلبيا تجاه المغاربيين"[190]، ويرجع ذلك إلى الميز العنصري والاجتماعي الذي تمت مأسسته أو تقنينه ودسترته؛ إذا صح التعبير، عبر الاستعمار، الذي اتسم ببدائيته ودونيته

=Sayad, *« Islam et immigration. Les effets de l'immigration… »,* Association pour l'avancement des études islamiques, Paris, Collège de France, 1984, (29 p) ; Bengamin Stora, *Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens (ENA, PPA, MTLD), 1926-1954*, Ed. L'Harmattan, 1985, (404 p.). B. Stora, *Messali Hadj pionnier du nationalisme algérien (1898/1974)*, Ed. L'Harmattan, 1986, (306 pages, thèse soutenue à L'EHESS) ; B. Stora, *La Gangrène et l'Oubli*, Ed. La Découverte, Paris, 1991.

[189] نحيل هنا إلى : Elkbir Atouf, « La perception des « Nord-Africains » de l'immigration dans l'imaginaire de l'opinion française durant le dernier siècle » : *Actes du colloque international* organisé les 24 et 25 novembre 2005, par l'Université Mohammed I/Oujda, *Cahiers du CEMMM* (Centre d'Etudes des Mouvements Migratoires Maghrébins), Cahiers n° 8, mai 2006, pp. 121-141 (in ouvrage de 450 p., intitulé *Migration maghrébine. Enjeux actuels et contentieux*, publication de la présidence l'Université Mohammed I / Oujda, 2006).

[190] Elkbir Atouf, « La perception des « Nord-Africains » de l'immigration dans l'imaginaire de l'opinion française durant le dernier siècle op. cit. , pp. 124-125.

على حساب السكان الأصليين في المستعمرات الشمال إفريقية. وقد تم إعادة إنتاج هذا الميز العنصري التاريخي والاجتماعي في المهجر عبر القنوات اليمينية والرجعية وكذا الأفكار الاتنومركزية (l'ethnocentrisme) المتعالية.

ومن جهة أخرى، يمكن التأكيد على كون الرأي العام الفرنسي اكتسب سلطة سياسية فاعلة تُخول له الضغط على المؤسسات السياسية. في هذا الإطار قامت سلطات باريس بتشييد عدة مؤسسات مشبوهة وذات خلفيات إيديولوجية خُصصت أساسا لمهاجري شمال إفريقيا. وقد صدق الباحث سامي النير حين دوّن بأن المجتمع الفرنسي يظل عامة مجتمعا حبيسا "لنظرة المنتصرين"[191] (« Le regard des vainqueurs »).

8. المؤسسات الكولونيالية لمسلمي شمال إفريقيا في بلاد المهجر

تمت مأسسة وتشييد ما سميناه «بالسياسة الكولونيالية لمسلمي شمال إفريقيا بالمهجر»[192]، في إطار تاريخي مشحون بالتدخل الاستعماري والهيمنة الإمبريالية التي سبق ذكرها باختصار، والتي اتبعتها فرنسا منذ سنوات ما بين الحربين، تلك السياسة التي تمثلت في تأسيس ثلاث مؤسسات أسالت الكثير من المداد نظرا إلى الخلفيات التي كانت وراء تشييدها ونتائج ذلك على مهاجري شمال إفريقيا بالمهجر.

مسجد باريس

دام بناء مسجد باريس ما بين 1922 و1926، وقد لعب المغرب دورا طلائعيا في تشييده، ويمكن تحليل ذلك على ضوء تأسيس

[191] Sami Nair, *Le regard des vainqueurs. Les enjeux français de l'immigration*, Ed. Grasset et Fasquelle, Paris, 1992, (237 p.).

[192] نحيل هنا إلى الدراسات والأبحاث التي قمنا بها وقد تم نشرها : Elkbir Atouf, « La Mosquée et l'Institut musulman de Paris. Origines, enjeux, controverses », in *Les cahiers de la Sécurité*, *Revue* trimestrielle de sciences sociales, (Paris), *Arrêt sur Archives,* troisième trimestre 2006, n° 62, pp. 209-222. Et du même hauteur ,Elkbir Atouf, « Le pourquoi de la fondation de la Mosquée de Paris (1922-1926) », in *Le journal hebdomadaire* (Maroc), n° 48, du 12-18 janvier 2002, pp. 20-21.

"جمهورية الريف" (1921 - 1926) التي كانت تمثل خطرا حقيقيا بالنسبة إلى سلطة المخزن الرسمية وكذلك بالنسبة إلى السلطتين الاستعماريتين الفرنسية والاسبانية. فلم يقبل محمد ابن عبد الكريم الخطابي -الذي أعلن الجهاد- أية مهادنة مع المستعمر وبالتالي فقد فالسلطان مولاي يوسف شرعيته في أعين بطل الريف، نظرا لكونه كان يمارس الإسلام المهادن المستسلم بدل الإسلام التحرري. أما فرنسا فقد كانت شديدة الحساسية تجاه الشارع المسلم، الذي شرع في إظهار وطنيته التحررية فكان من الضروري كسب عطفه. زد على هذا الصراع الذي كان على أشده بين الدول الأوربية التي كانت تهيمن أو تحاول السيطرة على الدول الإسلامية: وكمثال على ذلك، نجد أن ألمانيا كانت تهتم بإغراء تركيا، خاصة وأنها قامت بدورها بتشييد "مسجد إسلامي" في قلب برلين في السنة نفسها التي شرعت فيها فرنسا في بناء مسجد باريس سنة 1922.

ومن هنا، يمكن فهم الدور الذي لعبته فرنسا والمغرب برمزية بناء مسجد باريس: أموال باهضة، زخرفة ومواد أولية للبناء تم جلبها من فاس، زرابي ويد عاملة مغربية، الخ"[192]. فكان استقطاب المهاجرين المسلمين بالمهجر ضرورة حتمية يمكن بواسطتها تجنب المد السياسي الوطني التحرري والذي بدأ يلوح في الأفق منذ تأسيس "نجم شمال إفريقيا" بالمهجر سنة 1926 من طرف مصالي الحاج (الأب الروحي للوطنية الجزائرية) بمساعدة الشيوعيين الفرنسيين.

[192] " E. Atouf, « La Mosquée de Paris Quel rôle fut joué par le Maroc dans sa fondation ? », in *La Médina*, (Paris) n° 15, mai / juin 2002, pp. 48-49. E. Atouf, « les institutions coloniales de l'immigration », in le quotidien marocain *Libération* (Maroc), n° 3374 (du 7 janvier 2002), n° 3375 (du 8 janvier 2002), n° 3376, (du 9 janvier 2002), et n° 3377 (du 10 janvier 2002). E. Atouf, « Les institutions coloniales de l'entre-deux-guerres pour les Musulmans d'Afrique du Nord », in *Revue Migrations Santé*, n° 110-111, juillet / septembre 2002 (Paris). Article pp. 161-192.

المؤسســــــــــة البوليســـــــــــية الشـــــــمال إفريقيـــــــــة : « La Brigade nord-africaine»

وتمت هيكلة هذه المؤسسة التي اختلفت تسمياتها: "زنقة لوكونت" (Rue Leconte) "المكتب العربي" (Le Bureau Arabe) الخ. ما بين سنوات 1923- 1925. وكان الخطاب الرسمي يبرر وجود هذه المؤسسة البوليسية بكونها عبارة عن مصلحة اجتماعية وإدارية تسدي خدمة إنسانية لمهاجري شمال إفريقيا. ولكن التاريخ يثبت لنا عكس ذلك؛ إذ أن الهدف الأول الذي كان وراء خلق "بوليس شمال إفريقيا "[193] هو ضبط ومراقبة تحركات المهاجرين المنحدرين من المستعمرات والذي بدأ تسييسهم يلوح في الأفق منذ 1926، وهذا ما أصبح يخيف فرنسا التي كانت تريد الحفاظ على مصالحها سواء بالمستعمرات أو بالمهجر، خاصة وأن منظمة مصالي الحاج: "نجم شمال إفريقيا" التي رأت النور منذ أواسط العشرينيات من القرن الماضي قد بدأت تحتكر الساحة السياسية؛ بحيث كان لها منبر إعلامي أصبح فعلا يهدد مصالح فرنسا، وذلك ما تجسد في "*جريدة الأمة*" التي انتقدت السياسة الكولونيالية العامة، وخاصة المؤسسة البوليسية التي أسالت الكثير من المداد؛ الشيء الذي عجل بحلها واندثارها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945.

"مستشفى بوبيني"

تجسدت ثالث مؤسسة كولونيالية بالمهجر شُيدت خصيصا للشمال إفريقيين في "مستشفى بوبيني" الذي يُعرف أيضا "بالمستشفى الفرنسي الإسلامي" (وهو الاسم الذي لازال يحمله حتى الآن) والذي طبع وإلى

---

[193] E. Atouf, « La Brigade nord-africaine ou la police de l'immigration1925-1945) », in *Le journal hebdomadaire*, (Maroc) n° 50, du 26 janvier au 1[er] février 2002, pp. 20-22. Et aussi, l'article d'Elkbir Atouf, « Le Service de surveillance et de protection des indigènes nord-africains », in La *Revue islam* (*Magasine d'Histoire et Théologie musulmane*, Paris), n° 1-janvier-mars 2002, pp. 42-43.

حد بعيد المشهد السوسيو- صحي بفرنسا. وقد بررت سلطات باريس تشييد هذا المستشفى بكون مهاجري شمال إفريقيا لهم " ثقافة خاصة وعادات خاصة وأمراض خاصة " وباسم هذه الخصوصيات المفتعلة، وجب تطبيب هؤلاء في "مؤسسة خاصة" ولا يمكن إدماجهم مع ساكنة باريس التي يجب حفظ سلامة صحتها المادية والمعنوية. هكذا وباسم هذه الخصوصيات المفتعلة وباسم النظرة الدونية المسبقة التي تجذرت في مخيلة الذاكرة الجماعية الفرنسية تم عزل هؤلاء المهاجرين عن باقي الأوربيين؛ إذ نقرأ في الوثائق الرسمية بأن المهاجرين الشمال إفريقيين لهم "***أمراض وراثية كولونيالية معدية***"[194]. ولكن هذا ما هو إلا منطق استراتيجي؛ حيث إن الأبعاد السياسية والإيديولوجية كانت هي الأساس في خلق هذه المؤسسة الصحية الفريدة من نوعها؛ إذ كان هذا المستشفى يشكل المادة الخام لجمع المعلومات التي تمس أسماء الوطنيين لشمال إفريقيا، من أجل ضبطهم ومراقبتهم وسجنهم إن اقتضى الحال.

9. الطلبة المغاربة ودورهم السياسي بالمهجر

إن مقارنة الحركات الوطنية المغربية والجزائرية ، مثلا، تبقى مسألة سديدة وصائبة؛ بل لازمة لكون الحركة التحررية الجزائرية قد انبثقت وتكونت بالمهجر داخل صفوف المهاجرين الجزائريين بفرنسا. ويبقى الرمز الفعلي والأب الروحي والكارزماتي للحركة الوطنية الجزائرية هو مصالي الحاج الذي أسس أول منظمة مناهضة للاستعمار بالمهجر (سنة 1926): ويتعلق الأمر بـ "نجم شمال إفريقيا" المشهورة والمعروفة في الوثائق الفرنسية بـ .l'E.N.A (L'Etoile Nord-Africaine) التي كانت قاعدتها عمالية أساسا، عكس الحركة الوطنية المغربية التي

---

[194] Elkbir Atouf, « Les conditions d'existence des populations nord-africaines à travers l'état des lieux du logement et de la santé », in *Revue Migrations Santé* (Paris) n° 113, avril 2003. Article pp. 59-86. Et surtout, Elkbir Atouf, « L'hôpital de Bobigny symbole de la politique coloniale musulmane dans l'immigration », in *La Revue islam*, (Paris) n° 1-janvier-mars 2002, pp. 44-45.

أسستها واستغلتها "الطبقات" العليا والمفكرة في المجتمع المغربي. وكان للطلبة المغاربة بالمهجر دور طلائعي في هذا الإطار، وتميزوا بتسييس خارق للعادة، عكس الطلبة الجزائريين الذين كانوا جد مُفرنسين إلى حد الاستلاب الثقافي، وكانوا يمثلون حقا نجاح تيار "سياسة الاندماج" أو الإدماج للجزائر الفرنسية وذلك إلى حدود سنة 1945، وعلى النقيض من ذلك نجد بأن الطلبة المغاربة والتونسيين تميزوا بتسيسهم وحركيتهم اللافتة للنظر بـ"ساحة سان ميشيل" (Place Saint-Michel) المعروفة بالحي اللاتيني (Quartier latin) والمشهورة بنضالاتها السياسية منذ سنوات العشرينيات من القرن الماضي .

10. خصوصيات الهجرات اليهودية المغربية

قبل خلق "دولة" إسرائيل سنة 1948، كانت هجرة يهود المغرب بل يهود شمال إفريقيا شبه منعدمة إلى فرنسا، اللهم وجود الجالية اليهودية المغربية التي تم تكوينها بسان فونس (Saint-Fons) الموجودة بضاحية ليون (Lyon) والتي كان عدد سكانها في الثلاثينيات من القرن العشرين: 10 آلاف نسمة، من ضمنهم 25 % من الأجانب. تمكنا من خلال "البحث الميداني"[195] الذي قمنا به بهذه المدينة من إظهار- وذلك لأول مرة في التاريخ المعاصر- ودراسة المجموعة الأولى التي هاجرت في ظروف الحرب العالمية الأولى؛ والتي كانت تنحدر من مدينتي مراكش وموڭادور (Mogador) أي مدينة الصويرة الحالية. وقد استطاعت هذه المجموعة المكونة آنذاك من كل من آيش أكنين (Aich Aknin)، بن عطار (Ben Attar) وبطون (Betton) من تأسيس

[195] قمنا بنشر الخلاصات العامة لهذه الدراسة الميدانية و التاريخية : Elkbir Atouf, « Migrations juives du Maroc », in *Le journal hebdomadaire*, n° 59 (du 30 mars au 5 avril 2002), n ° 60 (du 6-12 avril 2002), n° 61 (du 13-19 avril 2002), et n° 62 (du 29 juin au 5 juillet 2002). Et surtout du même auteur Elkbir Atouf « Une communauté prolétaire : Les juifs marocains de Saint-Fons, 1919-1946 », in *Revue Archives juives* (Paris) n° 36/2, 2° semestre 2003, pp. 121-130.

وتشييد أول جالية يهودية مغربية شمال إفريقية بفرنسا، وكان عدد هذه الجالية الفريدة من نوعها يتراوح مابين 250 إلى 400 فرد خلال سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين.

وكان المغرب يمثل أول وأكبر جالية يهودية في إفريقيا، وقد بلغ عدد هذه الجالية اليهودية المغربية "حوالي 240 ألف شخص سنة 1947 ولم يبق منها إلا حوالي 000 60 فرد في بداية الستينيات من القرن الماضي"[196]. وهذا ما نفسره بظاهرة الهجرة إلى إسرائيل وأمريكا وأوربا. وكان للأحداث السياسية التي زعزعت بوصلة المغرب سنوات 1958 - 1959 و1963 و1965 ثم حرب الستة أيام لشهر يونيو 1967 آثارها الكبيرة في خلق " الهذيان الذهني" والهلوسة الهجروية التي أصابت اليهود المغاربة الذين مارسوا الهجرة النخبوية؛ إذ أن أغلب الفقراء هاجروا إلى إسرائيل وبالمقابل نجد أن اليهود "المُغربنين" أو "المُفرنسين" هاجروا إلى فرنسا وكندا. وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود المغاربة بفرنسا "حوالي 32 ألف" شخص[197] سنة 1965.

---

[196] انظرخاصة : Agnès Bensimon, *Hassan II et les Juifs, histoire d'une émigration secrète*, Ed. Seuil, 1991, (235 p.) ; Jamaâ Baida, « Le discours des partis politiques marocains au sujet de l'émigration juive (1948-1955) », in *Table ronde* : Migrations marocaines, migrations judéo-marocaines, organisée par le CRJM à Paris, le 19-21 octobre 1998 *;* D. Bensimon-Donath, *L'évolution du judaïsme marocain sous le Protectorat français, 1912-1956*, Ed. Mouton et Cie, Paris, 1968, (149 p.) ; et *Assahîfa*, n° 47, du 4-10 janvier 2002.

[197] راجع أطروحتنا غير المنشورة، الفصل الأخير الخاص بيهود المغرب، 2002، ص.ص. 202-223.

على سبيل الختم

حاولنا جاهدين (في المحور الأول) أن نضبط أو نعطي بعض التعاريف أو المفاهيم المتعلقة بالهجرة، وكذا تحديد أنمطاها والوقوف على تاريخية استعمالها، وذلك منذ ظهور البوادر الأولى لاكتشاف "مفهوم الهجرة" - في فرنسا مثلا- خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وقد درسنا بعجالة بعض أنواع وأنماط الهجرة الدولية في العالم، سواء منها الاختيارية أو القسرية، مركزين أساسا على: تهجير الأفارقة السود في إطار ما يعرف بـ " تجارة الرقيق " و"التجارة الثلاثية "، وكذا أهم المحطات التاريخية الهجروية التي صنعت الولايات المتحدة الأمريكية الحالية، دون نسيان بعض المعطيات التي ميزت الهجرات المتوسطية سواء نحو أوربا أو نحو الأمريكتين.

ولقد شكلت الهجرة في تاريخ المغرب المعاصر حصة الأسد من انشغالاتنا وأعمالنا العلمية وخاصة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، اللذين يمكن اعتبارهما قرني المخاض بامتياز، بحكم أنهما تميزا وشكلا مرحلة مهمة في تكوين وتشكيل؛ بل مأسسة الشروط الموضوعية والسوسيولوجية والقانونية والتاريخية البعيدة المدى للهجرة المغربية وعولمتها التي نعرفها اليوم. ومع ذلك يجب أن نعترف بأنه لا يمكن أن نفهم التحولات والتشكيلات الاجتماعية المعقدة للمجتمع المغربي المعاصر ككل بدون الرجوع مليا إلى دور هجرة العرب (بني هلال وبني معقل) وظروف رحيلهم أو ترحيلهم إلى شمال إفريقيا وإلى المغرب منذ القرن الثالث عشر. ولعل أهمية ذلك تكمن أساسا في إمكانية وضع الهجرة المغربية في سياقها وإطارها العام اللذين صنعاها، إذ نفهم مسألة كيفية " تعْريب " و" أسْلمة " المغرب والمغاربة وبالتالي كيف نهل المغرب من اللغة والثقافة المشرقيتين العربيتين- الأسلاميتين (ذلك ما درسناه في المحور الثاني من هذا الكتاب).

وأخيرا، (في المحور الثالث) قمنا بتقديم أهم المميزات والخصائص التي طبعت تاريخ الهجرة المغربية المعاصرة ما بين سنوات 1910- 1963 وهي الحقبة التي تعتبر وتمثل في الواقع مرحلة تاريخية لابد منها من أجل فهم مسلسل وأصول الهجرة المغربية إلى فرنسا خاصة وأوربا عامة. ومن أجل ربط الماضي بالحاضر، فقد بلغ عدد مغاربة العالم الآن ما يفوق 4 ملايين و500 ألف نسمة حسب الإحصائيات التي اشتغلنا عليها وقمنا بمقارنتها وتحليلها وتصحيحها، وخاصة تلك التي "نشرت سنة 2008"* (وهي أرقام اعتمدت على معطيات "مؤسسة الحسن الثاني" المستمدة من القنصليات المغربية في الخارج - وزارة الخارجية). والجالية المغربية التي تمثل حاليا 10 % على الأقل من مجموع ساكنة المغرب المحلية، هي أولى الجاليات الأجنبية حاليا في كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا وبلجيكا وهولندة.

ومن جهة أخرى، لازالت الدول الأوربية الهجروية تتجاهل أو تتقاعس أو تتردد في مسألة تدريس وتعليم تاريخ الثقافات وتاريخ الهجرة الذي مايزال شبه غائب في تخصصات الجامعات الأوربية والفرنسية كما هو الشأن لدى المراجع أو الكتب المدرسية الرسمية. لهذا وجب استحضار واسترجاع وتكوين الذاكرة الجماعية وتحسيسها وتحفيزها و"ترويضها" على عدم النسيان. ونتمنى صادقين أن يمثل هذا البحث التاريخي المتواضع - الأول من نوعه - بداية فعلية تدخل في هذا الإطار.

وأخيرا، تبقى مسألة تدريس تاريخ الهجرة في البلدان المضيفة للجاليات الأجنبية كما هو الشأن بالنسبة إلى البلدان "الأصلية" و"المصدرة "للهجرة مسألة ضرورية من أجل إدماج تلك الجاليات في الذاكرة الجماعية الوطنية، حتى يتسنى لهذه المجتمعات المعنية بالهجرة

---

*Voir *Archives Dounia News* : *DN* n° 528 : Semaine du 12 au 19 mai 2008, in : *http://www.dounia.news.com*, article consulté le 15 juillet 2008.

التخلص من "الأفكار الجاهزة "[198] التي غالبا ما تكرس الدونية وتُمأسس العنصرية في الأذهان الواعية واللا واعية.

ولا يمكننا في هذا الإطار إلا التنويه بمسألة خلق "المدينة/المؤسسة الوطنية لتاريخ وذاكرة الهجرة" بفرنسا (la Cité nationale de l'histoire et de la mémoire de l'immigration) التي شُيدت أواخر سنة 2007. ولعل مأسسة ماستر حول " الهجرة والتنمية المستدامة "بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر (2009-2010) ثم خلق وحدات قائمة بذاتها تهم أساسا تاريخ الهجرة المغربية والهجرات الدولية التي أصبحت تُدرس في رحاب الجامعة المغربية لطلبتنا في إطار التكوينات الأساس للإجازة الكلاسيكية ابتداء من السنة الجامعية 2010-2011، لأمر في غاية الأهمية ويصب في الاتجاه الصحيح.

---

[198] نحيل هنا إلى أخر إصدارنا : عطوف الكبير، *الإغتراب المزدوج* (وهي رواية واقعية حاولت أن ترصد بعض القضايا الهجروية المتناقضة التي عايشها المؤلف عن كثب) ،أكادير، نشر BJ Print ،2012 (105 ص.) .

قائمة الخرائط والمبيان وصورة الغلاف
Cartes, graphique et photographie de la couverture

Carte n° 1 : répartition géographique et administrative ainsi que les frontières de la France contemporaine. Carte consultée le 12 mars 2012, in : *http://www.ph-ludwigsburg.de/html/2b-frnz-s-01/overmann/baf4/4b.htm*. *Cf. p. 80.*

Carte n° 2 : carte géographique du Maroc colonisé. Carte consultée le 12 mars 2012, *in http: //www.ph-carte.maroc.colonial.africa-html.* Cf. p. 81.

Graphique : représentant l'évolution des effectifs de l'immigration marocaine en France durant les années 1919-1963 *(*voir les diverses sources, archives et bibliographie françaises*)*. Cf. p. 79.

Potographie de la couverture : Des soldats marocains qui ont combattu pour la France coloniale (Photo AFP)

Téléchargée le 11 mars 2012, in
http://www.rfi.fr/actufr/articles/106/article_73598.asp

المصادر والأرشيفات والبيبليوغرافيا المعتمدة

نفرق هنا بين قائمة المراجع والمصادر باللغة العربية وكذا الأرشيفات والمصادر المطبوعة والبيبليوغرافيا المعتمدة باللغة الفرنسية أساسا وهي كالتالي:

I. مراجع ومصادر باللغة العربية

- الحسن بن محمد الوزان، *وصف إفريقيا*، ط. دار الغرب الإسلامي، ترجمة م. حجي و م. الأخضر،1983.

- محمد حسن الوزاني، *مذكرات حياة و جهاد ...*، الدار البيضاء، مطبعة مؤسسة حسن الوزاني، 6 أجزاء، 1984-1991.

- أحمد مزيان، *المجتمع و السلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر*، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجزء الأول، 2007.

- ابن خلدون، *المقدمة*، الطبعة الأولى، 2004 .

- *تاريخ ابن خلدون* المعروف *بالعبر و ديوان المبتدأ و الخبر أيام العرب والعجم و البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر*، ج 6، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

- محمد ضريف، *مؤسسة الزوايا في المغرب*، منشورات *المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي*، ط. الأولى، 1992.

- *ماريا روزا دي مادرياكا، مغاربة في خدمة فرانكو*، ترجمة كنزة الغالي، الرباط،، منشورات الزمن، 2006 (301 ص.).

- عطوف الكبير، « رحل شمال إفريقيا من خلال كتاب روبير مونطان "حضارة الصحراء" (La Civilisation du désert) »، مقال (ص ص. 15-52) منشور في كتاب جماعي، تحت إشراف ذ. رحال بوبريك، يحمل

عنوان : *مجتمع الصحراء في الكتابات الاستعمارية، القنيطرة، المطبعة السريعة* -*L'Agence du Sud* *2010، (176 ص.)*.
- *عطوف الكبير،الإغتراب المزدوج، أكادير، نشر* *BJ Print* *2012 (105 ص.)*.
- جرمان عياش، *دراسات في تاريخ المغرب*، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1986.
- رحال بوبريك، *دراسات صحراوية. المجتمع و السلطة و الدين*، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط. الأولى، 2005.

II. SOURCES EN FRANÇAIS

Nous distinguons ici les sources publiques et les archives imprimées.

1. Archives publiques :

- Archives Nationales de Paris (CARAN)

- Série F10/2166.
- Série F 7 13. 413.

- Archives Nationale de Rabat (Archives non cotées pendant la consultation : 1993-1995).

- *Bulletin de renseignements des questions musulmanes,* 8 décembre 1927, rapport confidentiel de 23 pages sur « Le recensement de 1926 au Maroc »
- Diverses correspondances officielles : dépêches, lettres et notes, etc.

- Archives du Quai d'Orsay

Série Afrique, sous-série Affaires générales (1927-1940)

- Carton 4, Dossier 1, Volumes 14, 33, 34, 36, 37.
- Carton 4, Dossier 3, Volumes 12, 13.

Série Afrique, sous-série Affaires musulmanes (1920-1937)

- Carton 102 –1, Volume 13 et 15.
- Carton 102 –3, Volumes 22, 33 et 35.
- Carton 102, Dossier 5, Volume 40.

- Service Historique de l'Armée de Terre / Vincennes
(Archives de l'ex-ministère de la Guerre)

- Carton 3 H 148.
- Carton 3 H 235.
- Carton 3 H 361.
- Carton 3 H 382.

- Archives du Centre Historique Minier de Lewarde (ACHML)

- Document coté n° 4416.
- Dossier : 4W84, CHML.

- Dossier : D 5. 166, CHML.
- Carton 55W38.

2. Sources imprimées :

- *Annuaire rétrospectif de la France (1948-1988)*, INSEE, 1990.
- *Annuaire rétrospectif de l'INSEE*, V. 72, 1954-1966.
- *Annuaire Statistique du Maroc* (notamment les années 1950-1960). Service Central des Statistiques, Division de la coordination économique et du plan, Rabat, Maroc.
- *Encyclopédie coloniale et maritime*, le tome consacré au Maroc (1950-1955).
- L'*Afrique Française* de juillet-août 1919.
- L'*Afrique Française, Renseignements coloniaux*, n° 9, 1925.
- *L'INSEE, RGP*, 1948, V. I.
- *L'INSEE, RGP*, 1956, V. III.
- *OMISTATS*, *Annuaire des migrations* (1946-1996).
- Ministère de l'Intérieur, *Les étrangers en France*, Paris, 1968 (statistiques concernant les flux).
- *Recensement Générale de Population (RGP), l'INSEE,* 1851-1936.
- *Recensement Général de Population de 1951-1952*, Rabat, Maroc, Service Central des Statistiques, 1953.
- *Résultat du Recensement Général de la population de 1951-1952*, Vol. IV, Rabat, Maroc, Service Central des Statistiques (SCS), 1953.
- *Résultat du Recensement Général de 1960*, .Vol. I, Rabat, Maroc, SCS.
- *Résultats préliminaires du Recensement de 1960, version révisée*, Rabat, Maroc, SCS.
- *Tableaux statistiques*, DEP (Direction de l'Evolution et de la Prospective), ministère de l'Education nationale, Dossier répertorié selon les années (1960-1965), Paris.
- Raoul Aubaud, Rapport sur « les Nord-Africains en France », mars 1938 (disponible au CHEAM et aux archives du Quai d'Orsay).
- Capitaine Arzeno, « *Les israélites marocains* », CHEAM, 1956, (rapport de 12 p.).

- M. Clément, rapport intitulé « note sur le paysannat indigène », (rapport non daté, 1931-1932 ? CHEAM/n° 226.
- De Laporte De Vaux, « L'émigration des Soussi », 1949, CHEAM.
- Pierre Devillars, « L'immigration marocaine en France », Compte rendu (inédit) de mission : à la Direction des Offices du Maroc, juillet 1948-octobre 1951, Rabat, 1952 (disponible au CHEAM/n° 300 265 et à la Bibliothèque royale de Rabat), 152 pages.
- Commandant Pierre Dugrais, *La politique indigène du gouvernement de Burgos*, (Rapport inédit et confidentiel de 46 pages, CHEAM/n°292), janvier 1939.
- Commandant Pierre Dugrais, « Les conditions sociales des anciens militaires marocains », mars 1947, CHEAM/n° 1179, Rapport inédit de 57 p., plus une carte).
- M. Fauguenot, « Situation démographique du Maroc », rapport de 5 pages, 1952, CHEAM/n° 50. 518.
- Lt-Colonel Justinard, « Les travailleurs marocains de la banlieue parisienne », (rapport de 13 pages, disponible au CHEAM et aux Archives du Quai d'Orsay).
- Pierre Laroque et Français Ollive, (rapport inédit de 341 p.) sur « la main-d'œuvre nord-africaine », annexe au rapport du Haut Comité méditerranéen et de l'Afrique du Nord, n° 3, mars 1938 : *Les Nord-africains en France*, (disponible au CHEAM et aux archives du Quai d'Orsay).
- M. Leandri : « L'exode rural au Maroc et la formation du prolétariat marocain », décembre 1955, (rapport inédit de 13 p.), CHEAM/n° 2584.
- Robert Montagne, « L'émigration nord-africaine en France, son caractère familiale et villageois », Paris, 1954, (CHEAM/n° 50, pp. 365-371).

III. BIBLIOGRAPHIE EN FRANÇAIS

Il est préférable de présenter cette bibliographie selon les thèmes permettant ainsi une meilleure structuration, voire une meilleure classification des études et des ouvrages scientifiques.

Méthodologie

- Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, *Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, Paris, Ed. Minuit, 1964, (224 p).
- Pierre Bourdieu, *La Reproduction*, Paris, Ed. Minuit, 1970 (ou l'édition de l'année 1971, avec la collaboration de J.-C. Passeron).
- Pierre Bourdieu, « Capital symbolique et classes sociales », in *Georges Duby, L'Arc*, n° 72, 1978.
- Pierre Bourdieu, « Le capital social. Notes provisoires », in *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 31, 1980.
- Fernand Braudel, *Ecrits sur l'histoire*, Ed. Flammarion, Paris, 1969, (314 p.).
- Louis Chevalier, *Le problème démographique nord-africain*, Paris, 1947.
- Marc Ferro, *Histoire des colonisations. Des conquêtes aux indépendances (XII ^{e} – XX ^{e} siècle)*, Ed. Seuil, Paris, 1994, (525 p.).
- Claude Liauzu « Pour une histoire méditerranéenne des migrations », in *Confluence*, n° 5/hiver 1993.
- Rosa Luxembourg, *Accumulation du capital*, Ed. Maspero (petite collection), œuvres IV, T. 2, 1972.
- Karl Marx, *Le capital*, notamment les Tomes II, III et IV, Ed. Sociales, Paris, 1960.
- Albert Memi, *Portrait du colonisé. Portrait du colonisateur*, Paris, Ed. Gallimard, 1985.
- G. Noiriel, « L'histoire de l'immigration en France, note sur un enjeu », in *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 54, septembre 1984, (article pp. 72-76).
- Gérard Noiriel, *Le creuset français, Histoire de l'immigration XIX e XX e siècle*, Ed. Seuil, 1988, (437 p.).
- Bernard Ravenal « L'insoutenable « Forteresse Europe » », in *Revue Confluences*, n° 5 Hiver 1993, (article pp. 101-120).

Migrations méditerranéennes et internationales

- Pierre Alexandre, *Les Africains ... De l'aube de l'humanité au début de la décolonisation*, Ed. Lidis, Paris, (607 p.).
- Philippe Aziz, *Histoire des nations*, Ed. Delta, Paris, 1980.
- Catherine Colombe, *Entre classe et nation, immigration et mouvement ouvrier aux Etats Unis (1880-1920)*, Ed. Belin, Paris, 1998.

Philippe d'Asnoy, *Vingt millions d'immigrants*, Paris, 1998.-

- *Revue Migrance*, n° 4-5-1994, n° 6-7-1994, n° 15-1999, n°24-2005, n°26-2006, n°32-2008.
- Claude Liauzu, « Pour une histoire méditerranéenne », in *Confluences*, numéro spécial sur « Les flux migratoires », n°5 Hiver 1993.
- *Manière de voir 82*, *Le Monde Diplomatique*, Août- Septembre 2005.

-Robert Montagne, La *Civilisation du Désert. Nomades d'Orient et d'Afrique*, Ed. Hachette, Paris, 1947, (267 p.).

¯Emile Temime, « Mouvement de population dans le bassin méditerranéen », in *Confluences Méditerranéens* (Edition Maghreb), Eddif, 1995.

Histoire et sociologie française

- Hervé Lebras, « La France pays d'immigration », in *Revue Hommes et Immigration*, n° 1114, juillet/août/septembre 1988, (article pp. 13-16).
- Sandrine Lemaire et autres, « Un événement oublié de la République coloniale. 1931 ! Tous à l'Expo… », In *Le Monde Diplomatique*, n° 562, janvier 2 000.
- Guy Le moigne, *L'immigration en France*, Ed. Puf-Que sais-je ? 1986.
- « *Manière de voir 58*, juillet-août 2001, (numéro spécial intitulé « Polémique sur l'histoire coloniale », 98 p.).

-Georges Mauco, *Les étrangers en France dans l'activité économique*, Ed. A. Colin, Paris, 1932, (600 p.).

- Bernard Michel, *Les grandes énigmes de la résistance,* Ed. Les Amis de l'histoire, 1968.
- Juliette Minces, *Les travailleurs étrangers en France. Enquête*, Ed. Seuil, Paris, 1972.
- Sami Nair, *Le regard des vainqueurs. Les enjeux français de l'immigration*, Ed. Grasset et Fasquelle, Paris, 1992, (237 p.).
- G. Noiriel, « L'Histoire de l'immigration en France, note sur un enjeu », in Actes de la recherche en sciences sociales, n° 54, septembre 1984 (article pp. 72-76).
- *Revue Migrations et Sociétés*, n° 6, publication de l'INSEE, 1982 (statistiques sur les populations immigrées en France).
- Albert Vigana, « L'Hôpital franco-musulman… », in *Dépêche tunisienne* du 5 janvier 1927.
- George Tapinos, « L'immigration étrangère en France », INED, Cahier n° 71, PUF, 1975.

Histoire et sociologie maghrébine

- Charles-Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954),* Paris, Ed. PUF, T. 2, 1979.
- Charles-Robert Ageron, « Les populations du Maghreb face à la propagande allemande », in *Revue d'Histoire de la deuxième guerre mondiale*, 1984, (pp. 1-39).
- Léon Feix, « Le mouvement de libération nationale des peuples d'Afrique du Nord », in *Cahiers du communisme*, *Revue* du Comité central du PCF, n° 11-12 du décembre 1953, (article pp. 1169-1179).
- Olivier Le Cour Grandmaison, *Le 17 octobre 1961, un crime d'Etat à Paris,* Ed. La Dispute, 2001, (228 p).
- le *Quotidien d'Oran* du 3 juin 1999 (numéro spécial, hors série sur Messali Hadj.
- SHAT, *La guerre d'Algérie par les documents*, 2 Tomes.
- A. Sayad, *« Islam et immigration. Les effets de l'immigration… »*, Association pour l'avancement des études islamiques, Paris, Collège de France, 1984, (29 p).

- B. Stora, *Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens (ENA, PPA, MTLD), 1926-1954*, Ed. L'Harmattan, 1985, (404 p.).
- B. Stora, *Messali Hadj pionnier du nationalisme algérien (1898/1974)*, Ed. L'Harmattan, Paris, 1986, (306 p., thèse soutenue à L'EHESS).
- Benjamin Stora, *La Gangrène et l'Oubli*, Ed. La Découverte, Paris, 1991.

Migrations maghrébines

- Charles Robert Ageron, *Les musulmans algériens et la France*, thèse publiée par la Faculté des lettres, Paris, Tome II, 1968.
- Ch-R. Ageron, « L'Association des Etudiants Musulmans Nord-Africains en France durant l'entre-deux-guerres », in *Revue Française d'Histoire d'Outre-mer*, n° 258-259, 1983.
- A et J. Belkhodja, « Les Africains du Nord à Gennevilliers », in *Cahiers Nord-Africains-ESNA*, n ° 97, 1963, (article pp. 11-143).
- *Cahiers Nord-Africains, ESNA (Etudes sociales Nord-Africaines),* n ° 43-44 (numéro spécial consacré à l'immigration algérienne), février-janvier 1955 (dossier de 166 p.).
- Blanchard Pascal et autres (ouvrage collectif), *Le Paris arabe*, Ed. La Découverte, Achac, Génériques, Paris, 2003 (243 p.).
- Michel Collinet, « Les travailleurs nord-africains à Paris », in *Révolution prolétarienne*, septembre 1950.
- Paul Coste-Floret (Ministre de la Santé Publique et de la Population), « Les travailleurs nord-africains dans la métropole », 1954, CHEAM/n° 50 409, (rapport inédit, pp. 2-27).
- Robert Fosset, « La main-d'œuvre nord-africaine dans une usine d'accumulateurs à Nanterre (1948-1953) », (article pp. 6-13), In *Etudes de la région parisienne*, n ° 20, non daté (1953 ?).
- R. Gallissot, « Emigration coloniale… les origines anticipatrices de la mobilisation des « travailleurs coloniaux » », pp. 31-49, in L. Talha et autres, ouvrage collectif : *Maghrébins en France, émigrés ou immigrés ?* Ed. CNRS, Paris, 1983, (425 p.).

- Alain Girard et Jean Stoetzel, « Nouveaux documents sur l'immigration en France », in *Population*, n° 1, janvier-mars 1954.
- Sophia Lamri, « Les immigrations familiales algériennes (1945-1962) », in *métissage*, n° 2-3, 1995, (article pp. 36-53).
- Abdelkader Latreche, « Les étudiants maghrébins en France et en Europe », in *Bulletin de liaison du programme de recherche*, n° 2 octobre-novembre-décembre 1997 (pp. 1-6).
- Gilbert Meynier, *l'Algérie révélée, La Guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX e siècle*, Ed. Librairie Droz, Genève, 1981, (793 p., doctorat d'Etat).
- Andrée Michel, *Les travailleurs algériens en France*, Ed. CNRS, Paris, 1956 (238 p.).
- Guy Pervillé, *Les étudiants algériens de l'Université française (1880-1962*), Ed. CNRS, Paris, 1984, (345 p., thèse de 3 e cycle, soutenue à la Sorbonne en 1980).
Jean-Jacques Rager, *Les Musulmans algériens en France et dans les pays islamiques*, Alger, 1950.
- Valérie Simon, « *La migration des étudiants maghrébins en France et ses transformations (1962-1994)* », thèse inédite soutenue à l'Université de Paris VII, 1997.
- L. Talha, « L'évolution du mouvement migratoire entre le Maghreb et la France » : In *Maghreb-Machrek*, janvier-février n ° 61, 1974, (article pp. 17-34).
- Larbi Talha, *Le salariat immigré dans la crise, la main d'œuvre maghrébine en France (1921/1987),* Ed. CNRS, Paris, 1989, (266 p.).
- Robert Fosset, « La main-d'œuvre nord-africaine dans une usine d'accumulateurs à Nanterre (1948-1953) », (article pp. 6-13), In *Etudes de la région parisienne*, n ° 20, non daté (1953 ?).
- A. Sayad, « Les trois âges de l'émigration algérienne en France », in *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 15, juin 1977, (pp. 59-81).
- G. Simon et D. Noin, « La migration maghrébine vers l'Europe », in *Hommes et Migrations*, n° 838, 1er février 1973 (article pp. 4-27).

- *Assahîfa*, n° 47, du 4-10 janvier 2002 (dossier de 8 pages, pp. 6-13, sur les événements du Rif (1958-1959) : nouvelles approches, nouveaux témoignages etc.
- Elkbir Atouf, « Le dahir berbère de mai 1930 : idéologie coloniale, causes et conséquences », mémoire de Maîtrise en Histoire, Université Cadi-Ayyad, Marrakech, 1988, (93 p.).
- Samir Amin, *L'économie du Maghreb*, Paris, Ed. Minuit, V. 1, 1966.
- Albert Ayache, *Le Maroc bilan d'une colonisation*, Ed. Sociales, 1956.
- Abdeslam Baita, *« la retraditionalisation des structures étatiques au Maroc colonial »*, (article pp. 35-60), in Abdelali Doumou (sous la direction de) : *L'Etat marocain dans la durée (1850/1985),* Imprimerie de Fédala-Mohammedia/Publisud, 1987 (172 p.).
- Driss Ben Ali, Essai sur la formation économique et sociale du Maroc précapitaliste, thèse soutenue à Grenoble, 1976.
- Aziz Belal, *L'investissement au Maroc (1912-1964)*, Paris, Ed. Mouton, 1968.
- *Mehdi Ben Barka, Ecrits politiques 1957-1965,* Ed. Syllepse, Paris, 1999, (281 p.).
- Mohamed Benhlal, *« Syndicat et politique au Maroc : 1955-1981 »*, (article pp. 217-258), dans l'ouvrage collectif : N. Sraib et autres, *Le mouvement ouvrier maghrébin*, Ed. CNRS, Paris, 1985, (327 p.).
- Jacques Berque, *Le Maghreb entre deux guerres*, Ed. Seuil (troisième édition revue et augmentée), Paris, (442 p.), 1962.
- Jacques Berque, *Mémoires des deux rives*, Ed. Seuil, Paris, 1989, (288 p.).
- Ahmed Boukhari, *Le secret, Ben Barka et le Maroc : un ancien agent des services spéciaux parle ...*, Paris, Ed. Michel Lafon, 2002, (288 p.).
- Jacques Derogy et Frédéric Ploquin, *Ils ont tué Ben Barka*, Ed. Fayard, 1999.
- Moumen Diouri, *Réalités marocaines, la dynastie alaouite de l'usurpation à l'impasse*, Ed. L'Harmattan, Paris, 1987, (238 p.).

- Ania Francos, « Interview de Charles André Julien », in *Jeune Afrique* du 25 mai 1974, pp. 35-41.
- René Gallissot, *Le patronat européen au Maroc (1931-1942)*, thèse éditée la première fois en 1964 et rééditée par EDDIF en 1990, (294 p.).
- R. Gallissot, « Le parti communiste et la guerre du Rif », (article pp. 237-261), in Actes du Colloque international du 18-20 janvier 1973, *Abd El-Krim et la république du Rif*, Ed. François Maspero, Paris, 1976 (528 p.).
- René Gallissot (sous la direction de), *Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier : Maghreb, Maroc, des origines à 1956*, les Editions ouvrières, Paris 1998, (230 p.).
- R. Gallissot et Jacques Kergoat (sou. la direction de), Actes du colloque *Mehdi Ben Barka de l'indépendance marocaine à la Tricontinentale*, colloque qui s'est tenu à l'Université de Paris VIII, les 17 et 18 novembre 1995, Ed. Karthala et l'Institut Maghreb-Europe, 1997, (214 p.).
- Daniel Guerrin, *Ben Barka, ses assassins*, Ed. Guy Authier, Paris 1975, (343 p.).
- Hassan II, *la mémoire d'un Roi, Entretien avec Eric Laurent*, Ed. Plon, 1993, (297 p.).
- Charles André Julien, *L'Afrique du Nord en marche*, Paris, Ed. Juliard, 1952, (419 p.).
- Mohammed Lahbabi, *les années 80 de notre jeunesse*, Ed. Maghrébines, Casablanca, 1970.
- Abdallah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830/1912)*, Ed. Centre Culturelle Arabe, Casablanca, 1993, (481 p.).
-Jacques Meunié, *Le Maroc saharien dés origines au XVI ^{e} siècle*, Ed. Librairie Klincksieck, Paris, Vol., 1, 1982.
- Pierre Lyautey, sur « la situation sociale et économique au Maroc », in *L'Illustration*, du 11 mai 1940, n° 5 071,(pp. 297-298).

- Georges Oved, *La gauche française et le nationalisme marocain (1905-1955*), T. 2, Ed. L'Harmattan, 1984, (595 p. Ouvrage qui fut à l'origine une thèse d'Etat soutenue en 1983 à Paris).
Mourad (pseudonyme de A. Baroudi), *Le Maroc à la recherche d'une révolution*, Paris, Eds. Sindbad (Collections Idées Interdites), 1972.
- Gilles Perrault, *Notre ami le roi,* Ed. Gallimard, Paris, 1990, (378 p.).
- A. Sekkat, *La politique de l'enseignement au Maroc*, Thèse d'Etat inédite, Grenoble, 1977.
- Bernard Violet, *L'affaire Ben Barka,* Ed. Fayard, Paris, 1991, (506 p.).
- Stephen Smith, *Oufkir un destin marocain*, Ed. Calman-Lévy, Paris, 1999.

Mouvement de population - mouvement ouvrier marocain
- Raymond Bossard, *Mouvements migratoires dans le Rif oriental : aspect contemporain majeur des migrations dans la province de Nador,* (thèse inédite de géographie, Université de Paul Valery/Montpellier, 1978, (213 p. plus annexes).
- M. Clément, rapport intitulé « note sur le paysannat indigène », (rapport non daté, 1931-1932 ? CHEAM/n° 226.
- René Gallissot, *Le patronat européen au Maroc (1931-1942),* Ed. EDDIF, Casablanca, 1990, (294 p.).
- M. Leandri : « L'exode rural au Maroc et la formation du prolétariat marocain », décembre 1955, (rapport inédit de 13 p.), CHEAM/n° 2584.
- Rémy Leveau. *Le fellah marocain défenseur du trône,* Paris, Ed. PSFP, 1985.
- Robert Montagne (sous la direction de), *Naissance du prolétariat marocain,* 1948-1950, Ed.
Peyronnet et Cie, 1950-1951 ? (291 p.).
- Daniel Noin, *La population rurale du Maroc*, Ed. PUF/Université de Rouen, T. 1, 1970, (279 p.).
- Paul Pascon, *Le Haouz de Marrakech ...*, Paris, 1978.

- Mohamed Salahdin, *Maroc : tribus, makhzen et colons, essai d'histoire économique et sociale,* Ed. L'Harmattan, Paris, 1986, (337 p.).
- John Waterbury, *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élite*, Ed. PUF, Paris, 1975.

Les soldats marocains voire nord-africains (« les troupes coloniales »)

- Mohamed Bekraoui, *Le Maroc et la Première Guerre Mondiale (1914-1920)*, thèse de doctorat d'Etat inédite, Université de Province, Institut d'Histoire des pays d'Outre-mer, 1987, 2 T., (445 pages, plus annexes, cartes, graphiques, et illustrations).
- Capitaine André Degliane, *Les Goums*, Ed. La Framboisière, Paris, 1997, (248 p.).
- Jean-Charles Jauffret, *« La Grande Guerre et l'Afrique française du Nord »*, (article pp. 97-112), in Actes de colloque organisé le 27 novembre 1996 à Verdun : *Les troupes coloniales dans la Grande Guerre (*sous la direction de C. Carlier et G. Pedroncini) Ed. Economica, 1997.
Jean-A. Ducrot, « Au Maroc espagnol », in *L'illustration,* n° 4 904 du 27 février 1937.
- Jean du Chaffal, « La glorieuse histoire des Goums marocains (1907-1956) », in *Revue Historique de l'Armée*, n° 1, février 1957.
- Le commandant Coudry, « L'effort de Guerre du Maroc », in *Revue Historique de l'Armée*, n° 3, septembre 1952, (article pp. 85-95).
- Commandant Pierre Dugrais, *La politique indigène du gouvernement de Burgos,* (Rapport inédit et confidentiel de 46 p., CHEAM/n°292), janvier 1939.
- Commandant Pierre Dugrais, « Les conditions sociales des anciens militaires marocains », mars 1947, CHEAM/n° 1179, (rapport inédit de 57 p., plus une carte).
- *Revue Hommes et Migrations*, n° 1 148, novembre 1991, n° spécial sur les militaires coloniaux (1914-18 et 1939-45), notamment pp. 4-52.

- Franz Labarée et François Raoul, *Gloire et sacrifices du 2 ^e R. T. M.* , les éditions de l'Orneau, Bruxelles, 1990 (XXI, 278 p.).
- Christine Levisse-Touze, *L'Afrique du Nord dans la Guerre (1939-1945),* Ed. Albin Michel, 1998, Paris, (467 p.).
-Le commandant Lugrand, « Histoire des travailleurs marocains », in *Revue Historique de l'armée*, n° 2/juin 1952 (article pp. 35-75).
- Belkacem Recham, *Les Musulmans algériens dans l'armée française (1919-1945)*, Ed. L'Harmattan, 1996, Paris, (thèse-3 ^ème cycle).
- Jean-Pierre Renaud (Lieutenant colonel), *« Le recrutement des troupes marocaines des origines* (1907) *à l'indépendance* (1956) *»*, mémoire de DEA, Centre d'Histoire militaire et d'études de défense nationale de Montpellier, Université de Paul Valéry, 1992, (244 p.).
- Daniel Rivet, l'article paru dans *L'Histoire*, n° 29/décembre 1980, p. 22 et suivantes.
- J-P- Renaud, « L'image du soldat colonial au Maroc », in la *Revue d'Histoire et Défense*, n° 37, 1989.
- Valérie Perry, « A Diên Biên Phu, ils ont déserté les valeurs de la France coloniale », in *l'Evénement du jeudi*, du 12-18 novembre 1992, (pp. 102-103).
- Le général Spillmann, « Les goums mixtes marocains », in *Revue Historique de l'Armée*, septembre 1952, (article pp. 137-152).
- Le Général Spillmann, « Régiments marocains d'après des documents de la Résidence Générale », (article pp. 97-101), in *Revue Historique de l'Armée*, n° 3, septembre 1952.
- Jean Verhaeghe, *Le 4 ème RTM : histoire d'un régiment de tirailleurs marocains (1920-1964),* Ed. Service Historique de l'Armée de Terre (SHAT), Château de Vincennes, 1989, (227 p. plus annexes).

Émigration/immigration marocaine

- Rachida Attar : *« Histoire de l'immigration maghrébine* », (article pp. 281-292), in Anne Morelli (sous la direction de), *Histoire des étrangers et de l'immigration en Belgique*, 1992, Bruxelles (334 p.).
- ATMF, *La communauté marocaine en France : quelles évolutions ? Quelles perspectives* ? *Rencontre nationale,* ATMF 28/29 janvier

1989, Ed. ATMF, Paris. Document bilingue en Français (98 pages) et en Arabe (103 pages).

- Elkbir Atouf, *L'histoire de l'émigration marocaine au bassin minier du Nord-Pas-de-Calais (1917-1987)*, Rabat, Ed. IRCAM, 2011, (livre de 145 p.).

- Elkbir Atouf, *Aux origines historiques de l'immigration marocaine en France (1910-1963)*, Paris, Editions Connaissances et Savoirs, 2009, (livre de 441 p.).

- Elkbir Atouf, (sous la direction de), *L'émigration/l'immigration marocaine à l'ère de la mondialisation*, Actes du colloque international organisé à Agadir par le département d'Histoire, les 10 et 11 décembre 2010. Livre sous presse (livraison prévu pour juin-juillet 2012), Rabat, Ed. IRCAM, 2012, (293 p.).

Elkbir Atouf, *Migrations, représentations et sociologie rurale dans l'histoire moderne et contemporaine du Maroc (XV° - XX° siècles)*, Livre sous presse (livraison prévu pour mars-avril 2012), Agadir, Ed. BJ Print, (179 p.)

-Elkbir Atouf, « La perception des « Nord-Africains » de l'immigration dans l'imaginaire de l'opinion française durant le dernier siècle » : *Actes du colloque international* organisé les 24 et 25 novembre 2005, par l'Université Mohammed I/Oujda, *Cahiers du CEMMM* (Centre d'Etudes des Mouvements Migratoires Maghrébins), Cahiers n ° 8, mai 2006, (article pp. 121-141). In ouvrage (de 450 p.) intitulé *Migration maghrébine. Enjeux actuels et contentieux*, publication de la présidence l'Université Mohammed I / Oujda.

- Elkbir Atouf, « Les Mineurs Marocains du Nord de la France. L'histoire d'une mémoire bafouée », (pp. 12-16). Livret pédagogique sur l'histoire de l'immigration dans le Bassin Minier, édité à Lille en mars 2006, par le ministère de l'éducation nationale/l'inspection académique du Pas-de-Calais et le FASILD (Fonds d'Action Sociale pour l'Intégration et la Lutte contre les Discriminations). *Actes du*

colloque organisé les 12, 13 et 14 mai 2005 à Courrières, par l'ADI (l'Association pour le Développement Interculturel).
- Elkbir Atouf, « Mémoire des soldats marocains des deux grandes guerres », in ouvrage collectif intitulé *Trajectoires et dynamiques migratoires de l'immigration marocaine de Belgique*, (sous la direction de Nouria Ouali, Professeur à l'ULB, Bruxelles). Article pp. 95-119, .Ed. Academia Bruylant, Louvain-La Neuve (Belgique), 2004 (ouvrage de 388 p. *Actes du colloque international*).
- Elkbir Atouf, « La Mosquée et l'Institut musulman de Paris. Origines, enjeux, controverses », in *Les cahiers de la Sécurité, Revue* trimestrielle de sciences sociales *Arrêt sur Archives*, Paris, troisième trimestre 2006, n° 62, (article pp. 209-222).
- Elkbir Atouf, « Les Marocains en France de 1910 à 1965 : histoire d'une migration programmée », in *La Revue Migrance,* Paris, Ed. Mémoire-Génériques, deuxième trimestre 2005, n° 24, (article pp. 62-72). *Actes du colloque international* de Casablanca, organisé les 13-15 juin 2003.
- Elkbir Atouf, « Les migrations marocaines vers la France durant l'entre-deux-guerres », in *Revue Hommes et Migrations,* Paris, n° 1247, janvier-février 2004 (article pp. 48-59).
- Elkbir Atouf, « Une communauté prolétaire : Les juifs marocains de Saint-Fons, 1919-1946 », in *Revue Archives juives,* Paris, n° 36/2, 2° semestre 2003, (article pp. 121-130).
- Elkbir Atouf, « Les conditions d'existence des populations nord-africaines à travers l'état des lieux du logement et de la santé », in *Revue Migrations Santé,* Paris, n° 113, avril 2003. (Article pp. 59-86).
- Elkbir Atouf, « Les institutions coloniales de l'entre-deux-guerres pour les Musulmans d'Afrique du Nord », in *Revue Migrations Santé,* Paris, n° 110-111, juillet / septembre 2002. (Article pp. 161-192).
- Elkbir Atouf, « Les migrations marocaines en France. Approches socio-historiques », in *Cahiers de la* MRSH (*la Maison de la Recherche en Sciences Humaines*), Ed. La MRSH/CNRS, Université

de Caen, n° spécial, octobre 2003, article pp. 59-73. (*Actes du colloque international*).
- Elkbir Atouf, « Le rôle du premier mouvement d'étudiants marocains dans l'autonomisation politique des Nord-Africains en France », in *La Revue islam* (*Magasine d'Histoire et Théologie musulmane*), n° 2-septembre-novembre 2002, Paris, (pp. 42-45).
- Elkbir Atouf, « Le service de surveillance et de protection des indigènes nord-africains », in La *Revue islam*, n° 1-janvier-mars 2002, Paris, (pp. 42-43).
- Elkbir Atouf, « L'hôpital de Bobigny symbole de la politique coloniale musulmane dans l'immigration », in *La Revue islam*, n° 1-janvier-mars 2002, Paris, (pp. 44-45).
- Elkbir Atouf, « Les Marocains en France, une histoire programmée (1914-1992) », in *La Médina*, n° 16, juillet / août 2002, Paris, (pp. 64-65).
- Elkbir Atouf, « La Mosquée de Paris. Quel rôle fut joué par le Maroc dans sa fondation ? », in *La Médina*, n° 15, mai / juin 2002, Paris, (pp. 48-49).
- Elkbir Atouf, « Le pourquoi de la fondation de la Mosquée de Paris (1922-1926) », in *Le journal hebdomadaire*, n° 48, du 12-18 janvier 2002, Casablanca, (pp. 20-21).
- Elkbir Atouf, « La Brigade nord-africaine ou la police de l'immigration (1925-1945) », in *Le journal hebdomadaire*, n° 50, du 26 janvier au 1er février 2002, Casablanca, (pp. 20-22).
- Elkbir Atouf, « Migrations juives du Maroc », in *Le journal hebdomadaire*, n° 59 (du 30 mars au 5 avril 2002), n ° 60 (du 6-12 avril 2002), n° 61 (du 13-19 avril 2002), et n° 62 (du 29 juin au 5 juillet 2002).
- Elkbir Atouf, « La migration estudiantine marocaine en France de 1956 à 1965 », in *Le journal hebdomadaire* n° 72 (du 29 juin au 5 juillet 2002).
- Elkbir Atouf, « les institutions coloniales de l'immigration », in le quotidien marocain *Libération*, n° 3374 (du 7 janvier 2002), n° 3375

(du 8 janvier 2002), n° 3376, (du 9 janvier 2002), et n° 3377 (du 10 janvier 2002).
- Abdessadeq Benjelloun, « Les travailleurs migrants », Mémoire (inédit) pour l'obtention d'un DES en Droit public, Université de Mohammed V, Rabat, 1985, (49 p.).
- A. Benjelloun, *« Rifenos en la guerra civil espanola entre mercenarios y emigrantes »*, (article pp. 36-39) in L.-G. Bernabé (sous la direction de), *Atlas de la inmigracion magrebi en* Espana, Ed. Direction générale de l'immigration/Ministère des Affaires sanitaires et sociales, Madrid, 1996, (255 p.).
- Mohamed Boudoudou, *Les travailleurs immigrés marocains en France et les perspectives de retour : aspirations-projets,* thèse/doctorat de troisième cycle de sociologie, inédite, soutenue à l'EHESS, 1980, (336 p.).
- R. Bossard et J. Bonnet, « Aspects géographiques de l'émigration marocaine vers l'Europe », in *Revue de Géographie du Maroc*, n° 23-24, 1973, (pp. 4-7).
- R. Bossard et J. Bonnet, dossier sur « le Maroc pays de départ », in revue *Hommes et Migrations,* n° 881, du 1er avril 1975, (pp. 3-17).
- Zoubir Chattou, *Migrations marocaines en Europe, le paradoxe des itinéraires*, Ed. L'Harmattan, Paris, 1998, (238 p.).
- Marie Cegarra, « les mineurs marocains », étude inédite, réalisée pour le FAS (Fonds d'Action Sociale pour les travailleurs immigrés), décembre 1996, (185 p.).
- De Laporte De Vaux, « L'émigration des Soussi », CHEAM, 1949.
- *Document Nord-Africain*, n° 558, du 27 juin 1964 (article non signé sur « l'évolution numérique de l'immigration marocaine en France », 1964, (article pp.10-11).
- *Documents Nord-Africains,* n ° 573, du 3 août 1964, (article non signé, intitulé « Regard sur les Mines du Nord. Difficultés de trouver de la main-d'œuvre », pp.1-3).
- Dr Najib El Abassi Chraibi, « Les aspects socio-sanitaires des travailleurs marocains migrants en Europe (France, Pays-Bas, Belgique) », 1986, (118 p.).

- Moussa Et-Tijani, « L'immigration marocaine dans la Seine », *Cahiers Nord-Africains-ESNA*, n° 100, janvier-février 1964 (article pp. 7-103).
- Lt. Colonel Justinard, « Les Chleuh dans la banlieue de Paris », in *la Revue des Etudes Islamiques*, Cahiers IV, 1928, (article pp. 476-479, CHEAM/n° 4 999).
- Roger Manneville, « Avec les travailleurs marocains en France, d'octobre 1939 en octobre 1940 », in *les Cahiers ESNA*, n° 24, 1952, (article de 54 p.).
- Roger Mannville, « La main-d'œuvre indigène dans la métropole, étude sur les conditions d'emplois en France des Nord-Africains pendant la Guerre », in *Revue Economique et Sociale*, n° 13, 1945, (article pp. 42-67, disponible au CHEAM/n° 3201
- Mustapha Mimouni, *Essai d'analyse d'une dynamique d'émigration : l'exemple du Maroc*, (Thèse inédite en économie), Université de Picardie, 1983, (488 p.).
- Joanny Ray, *Les Marocains en France*, Ed. Maurice Lavergne, Paris, 1937, (396 p. Thèse soutenue à l'Université de Paris/Droit) : livre pionnier réédité par la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Rabat, 2011, (398 p.).
- Abdelkrim Saâ, *« Emigration externe et transformations sociales au Maroc (cas de Fuiguig)* », DEA de l'EHESS, 1990, (68 p.).
- Abdelkrim Saâ, *« Parenté et émigration externe des oasiens de Figuig (sud du Maroc oriental) »*, (thèse inédite de l'EHESS), 1997, (275 p. sans compter les annexes).

IV. ARTCILCLES CONSULTEES SUR LE NET

- *Archives Dounia News* : *DN* n° 1124 : Semaine du 13 au 20 juin 2011, in : http://www.dounia.news.com, (article consulté le 20 juin 2011).

- *Archives Dounia News* : *DN* n° 528 : Semaine du 12 au 19 mai 2008, in : http://www.dounia.news.com, (article consulté le 15 juillet 2008).

- Article non signé, intitulé : « Migrations internationales », in *www.iom.org*, (article consulté le 6 mars 2008).

- Carte n° 1 : répartition géographique et administrative ainsi que les frontières de la France contemporaine : in *http://www.ph-ludwigsburg.de/html/2b-frnz-s-01/overmann/baf4/4b.htm*, (consultée le 12 mars 2012).

- Carte n° 2 : carte géographique du Maroc colonisé,

in : *http: //www.ph-carte.maroc.colonial.afriquia-html*, (consultée le 12 mars 2012).

- Photographie de la couverture illustrant des soldats marocains qui ont combattu pour la France coloniale : photo de l'AFP, consulté le 11 mars 2012, in *http://www.rfi.fr/actufr/articles/106/article_73598.asp*